

# مَتْنُ الْمَسِيرِ

فِي فِقْهِ الْكِتَابِ وَصَحِيحِ السُّنَّةِ

كَتَبَهُ

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ

عَمَادُ بْنُ يُوسُفَ الْغَزَّازِيِّ

كِتَابُ الْعِبَادَاتِ

قَدَّمَ لِبَعْضِ أَجْرَائِهِ

الشيخ أبو إسحاق الحويني

الشيخ محمد صفيوت نور الدين

دار العقيدة

# مَتْنُ الْمَرْبُوعِ

فِي فِقْهِ الْكِتَابِ وَصَحِيحِ السُّنَّةِ

كَتَبَهُ  
أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ

عَمَادِلُ بْنُ يُوسُفَ الْعَزَازِيِّ

كِتَابُ الْعِبَادَاتِ  
قَدَّمَ لِبَعْضِ أَجْزَائِهِ

الْشَيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ الْحَوْثِي

الْشَيْخُ مُحَمَّدُ صَفْوَتُ نَوَالِدِينَ

الْجُزْءُ الْأَوَّلُ

دَارُ الْحَقِيقَةِ

مُؤَسَّسَةُ قَرْطَبَةِ

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حقوق الطبع محفوظة

٢٠٠٩ م - ١٤٣٠ هـ

تمام المتن في فقه الكتاب وصحيح السنة

تأليف: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف العزازي

ط ٢ - الإسكندرية دار العقيدة، ٢٠٠٩

المقاس: ١٧ × ٢٤

رقم إيداع: ١٥٥٥٣ / ٢٠٠٤

دار الحقيقة

مؤسسة قرطبة

نمونه رقم ۱۷

الأخضر  
مع الحبوب الاسلامية  
سيرة حسنة  
عمر و صلواته و ارحمه

سيد / محمد يوسف صبر العزازي

٣٣ صلاوات . بليغ . حقا وكم  
سأء على العلب الخامس بعرض وراجعه يجب : تمام المنفعة من فقر الكتاب وجميع السعة

مع تأكيد على ضرورة العناية العامة بحلقة الأبحاث التربوية والأدائية  
عربية شريفة . وفي حالة النزاهة أ. الفقهية ، محسن المصري

مدير عام  
إدارة البحوث والتطوير والترويج

— 13 —  
• 42 •

1. 1

26

9. and

915



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### تقديم<sup>(١)</sup>

### فضيلة الشيخ / محمد صفوت نور الدين

الحمد لله وحده ، والسلام على خير خلقه محمد وآله وصحبه . وبعد :

فإن الله سبحانه قضى بحكمه أن يعث للناس رسلاً يكونون قدوة لأقوامهم ،  
 يهدي الناس بهديهم ، ويعملون بمثل عملهم ، وأنزل الله الكتب على رسله ليعمل  
 الناس ، فصار الناس يعملون بالكتب على مقتضى عمل الرسل عليهم الصلاة  
 والسلام ، ولكن الناس حرفوا رسالات الله التي أمروا أن يحفظوها ، ﴿ خَلَفَ مِنْ  
 حَيْثُ خَلَفَ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غِيًّا ﴾ [ مريم : ٥٩ ] .

لما أراد الله بحكمته أن يختم الرسالات ويتم النبوات بعث رسولا خاتما ،  
 أنزل عليه كتابا محكما ، فعمل الرسول الخاتم ﷺ وبلغ ، واقتدى به أمة من  
 الناس . والله سبحانه تولى حفظ هذه الرسالة بحكمته وعلمه وقدرته سبحانه ،  
 حفظ القرآن في نصه ، والسنة نصا وتطبيقا ، فصار الناس يتلقون الدين بالنص  
 الصحيح ، وأخذ أهل العلم ينقلون للناس القرآن والسنة والفهم الذي بينه الرسول  
 وآله وأصحابه . فحفظ الصحابة للتابعين الفهم السديد للدين ، وأخذ الناس ينقلون العلم  
 كما كان من كبار ، جيلا بعد جيل ، ويقوم العلماء بتقريب العلم للأفهام ، فنشأت  
 علوم شرعية كعلم الفقه ، وعلم الأصول ، وتكونت علوم الناس في تلقي  
 القرآن ومطالعته وخروجه ، وكذلك الأحاديث النبوية لأنهما مصدر التلقي ،  
 ولما كانت اختلافات في الفهم التي صارت بعد هي الفقه والمذاهب الفقهية ، وتبارى  
 العلماء في الاستنباط الصحيح من نصوص القرآن والسنة ، وتأيد فهمهم بعمل  
 من الأئمة .

فجمع العلماء النصوص من أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته ، حتى تكون مع القرآن هي مرجع العلماء في استنباطاتهم وفقههم .

لكن مرت على الناس عصور قلدوا فيها بغير دليل ، وتعصبوا لأقوال الفقهاء ، كأن أصحاب كل مذهب قد بعث إليهم إمام مذهبهم فظهر التقليد والتعصب الممقوت .

ولذلك تجد في كل عصر من عصور الإسلام من يذكر بالفقه الإسلامي وأصوله ، والرجوع إلى نصوصه فعمرت المكتبة الإسلامية بالنصوص المجموعة ، والكتب المبسطة المشروحة ، يقرب علماء كل عصر للناس في عصرهم العلم ليعملوا به ، وصنفت كتب المتون بين المنظومة والمنثورة . وبسط ذلك يطول .  
وبين يديك أخي القارئ الكريم خلاصة جهد وعصارة فهم الأخ الحبيب / عادل بن يوسف العزازي ، يدلي بدلوه لتقريب الفقه الإسلامي من نصوص القرآن والسنة في كتاب مسبوق<sup>(١)</sup> ومتلو إن شاء الله في حلقات .

هذه الحلقة حول الصيام<sup>(٢)</sup> ، نأمل من القارئ الكريم أن يأخذ هذه الأقوال للعمل والامثال ، راجين من الله أن يجعل النفع بذلك عامًا ، وأن يجعل الفهم ثاقبًا دقيقًا موافقًا للهدي النبوي والعمل من الصحاب الكرام .  
والله نسأل أن يعجزى كاتبه وقارؤه خير الجزاء .

**والله من وراء القصد .**

### وكتبه

**محمد صفوت نور الدين**

**رحمه الله وأسكنه فسيح جنه**

(١) حيث إن الشيخ رحمه الله كتب هذه المقدمة لكتاب الصيام ، وكان قد سبقه كتاب الطهارة .

(٢) وقد تم - بحمد الله - الكتاب ، وهو ما بين يديك الآن .

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### تقديم<sup>(١)</sup>

**فضيلة الشيخ / أبي إسحاق الحويني - حفظه الله -**

بسم الله تعالى نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله تعالى من شرور  
الشر وسيدت أعمالنا . من يهد الله تعالى فلا مضلّ له ، ومن يضلّل فلا هادي له .  
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ .  
**ثم بعد** فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى ، وخير الهدي هدي محمد  
ﷺ . وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة  
في النار .

فقد نقل الخطيب في مطلع « اقتضاء العلم العمل » (ص ١٥٨) عن بعض  
الحكماء قال : « العلم خادم العمل ، والعمل غاية العلم ، فلولا العمل لم يطلب  
علم . ولولا العلم لم يطلب عمل ، ولأن أدع الحق جهلاً به ، أحب إليّ من أن أدعه  
جهلاً فيه . »

فيما أقول كان قانوناً عند السلف ؛ أنهم كانوا يتعلمون العلم للعمل به .  
ونفقه في الدين من أجل العطايا ، وأشرف المنح ، لأنك تعقل به عن الله  
عز وجل ما أمرك به ، وأول ما ينبغي أن يعتني به العامل أن يتأكد من صحة النص عن  
رسوله قبل أن يبادر بالعمل .

كما قال أبو سليمان الخطابي في مقدمة « معالم السنن » : « رأيت أهل العلم  
في زماننا قد حصلوا حزينين ، وانقسموا إلى فرقتين : أصحاب حديث وأثر ، وأهل  
علم وشر ، وكل واحد منهما لا تتميز عن أختها في الحاجة ، ولا تستغني عنها في

درك ما تنحوه من البغية والإرادة ؛ لأن الحديث بمنزلة الأساس الذي هو الأصل ، والفقه بمنزلة البناء الذي هو الفرع ، وكلُّ بناء لم يوضع على قاعدة وأساس فهو منهار ، وكلُّ أساس خلا عن بناء وعمارة فهو قفرٌ وخرابٌ . انتهى .

ولما همُّ أخونا في الله وصاحبنا : أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف العزازي حفظه الله أن يضع كتابًا مختصرًا في الفقه ، اعتنى بهذا الأمر على ما رأيته في هذا الجزء الذي أسأل الله أن ينفع به ، وإني لأرجو أن يستمر على ذلك حتى نهاية الكتاب . والله أسأل أن يضع له القبول بين الناس . إنه ولي ذلك والقادر عليه <sup>(١)</sup> .  
والحمد لله أولاً وآخراً ظاهراً وباطناً .

### وكتبه

أبو إسحاق الحويني

حامداً الله تعالى ومصلحاً

على نبينا محمد وآله وصحبه

جمادى الأولى ١٤٢٢ هـ

(١) وقد تحققت أمنية الشيخ - حفظه الله - ومنَّ الله عليَّ بتمام الكتاب ، وأرجو أن يكون الله قد استجاب لدعائه ، حيث أصبح الكتاب محل قبول بين الناس ، وأسأل الله المزيد من فضله .



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة المؤلف

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا  
وسيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له .  
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده  
ورسوله ﷺ .

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ، وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾

[آل عمران : ١٠٢] .

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَنَجَدَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا  
رِجْلًا كَثِيرًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾

[النساء : ١] .

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ  
وَجَزِّعْ لَكُمْ دُونَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾

[الأحزاب : ٧٠ ، ٧١] .

- بعد -

والله أعلم بالصواب ، وخير الهدي هدي محمد ﷺ ، وشر  
الدين محدثيه ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار .  
والله أعلم وأفضل ما ينشغل به أولو الألباب - بعد تصحيح عقائدهم - أن يحسنوا  
حفظ دينهم ، ولا يكون ذلك إلا بما وافق حديث الرسول ﷺ فضلاً عن

- بعد -

لذا صنف العلماء في مسائل الفقه مختصرات ومطولات قسموها إلى فصول وأبواب ، فلم يَصدُر أحد عنهم إلا بعلم يهديه إلى الرشاد والصواب . وفهم صحيح لا يخالطه شك أو ارتياب .

ومما ينبغي أن ينصح به الطلاب - بعد تصحيح نيتهم بلا رياء ولا إعجاب - أن لا يكونوا مقلدين للآباء والأصحاب ، كالعمى أو كمن يجمعون بلبيل : الحُطَّاب ، فالدين ما ورد عن النبي المعصوم وهو طريق النجاة يوم الحساب . وكنت وأنا أدرّس بعض مسائل الفقه أوكد دائماً لإخواني أن يحرصوا على معرفة الدليل ، ليكونوا على بصيرة ، ولتطمئن النفس للحكم ، وأبين لهم أن هذا هو منهج علماء الأمة ، مما جعل الكثير منهم يكرر السؤال عن كتاب يجمع هذه المسائل تكون عوناً للمبتدئ دون عناء ، ولا يشطّط به إلى تفرّعات تنقطع لها أعناق المطي في البتداء ، فكنت أشير لهم إلى بعض المؤلفات لسهولة رُغم ما فيها من معارضة للصحيح ، أو احتجاج بما يُروى فيها عن مجاهيل وضعفاء ، فكثُر لذلك الشكوى وازداد عتاب الفضلاء ، مطالباً أن أنشر ما دونته في رقعة ، أو قررته في درس أو لقاء ، فأجبتهم إلى طلبتهم بعد تحريره وعرضه على أولي العلم النصحاء ، أشد بذلك عزمي ليكون عوناً لي إلى الانتهاء ، فجعلت نصب عيني عدم التقليد بل نصرة الدليل من القرآن وصحيح السنة العصماء .

وقد واصلت الجمع والتحرير لهذه المقاصد من كتب العلماء ، أطالع أدلتهم وأقارن بين ترجيحاتهم ، ثم أسوق خلاصة بحثي إلى إخواني القراء ، بعد صوغها لهم بأسلوب سهل مبسط ، ومجيباً على كثير من استفساراتهم ، ومنبهاً على أخطاء يقعون فيها .

وانما قصدت ذلك إعانة في فهم الدين وتقريبه ، فقد كلّت همم الناس في التفقه فيه ، وانصرف الأكثر منهم إلى شواغل دنياهم التي أثقلت كواهلهم ، وصاروا

بحرير حول رحاها أملين أنهم سيجدون راحة وسعادة ، فلا يجدون إلا بؤساً  
وبكساً . ولا يحصلون إلا همًا وغمًا ، وعمت البلوى حتى كثر الجهل وضاع العلم ،  
وأهملت محاسن العلم والعلماء ، وانتشرت البدع والمخالفات ، وزل الناس بالوقوع  
في الحرام .

ومع ذلك فمن أراد منهم أن يتعلم ويتفقه وجد العراقيل ، إما لعدم حصوله على  
كتاب سهل . فليس أمامه إلا المطولات والتي يكثُر فيها التفرعات ، أو الخاوية من  
الآثار . فيقف ولا يستطيع السير ، ومما يزيد من هذا البلاء : ضعف الهمة وعدم  
وجود الشيخ العربي الذي يحمله على المسير حملاً ، ويهون عليه مشقة السفر ،  
ينقله الصعاب .

فلا بد - أخي الكريم - من صحوة علمية فقهية ، وأن يكون لها علماء مرثون  
لا يكرب عليه الوعد فحسب ، بل لأبد من تفقه ودراسة منهجية ، وأن تعمر  
الساحة بحديث العلم ، وأن ترتبط حياة الناس بالقرآن والسنة وفهمهما على منهج  
العلماء .

### أخي الكريم :

لقد حاولت مساعدة نفسي وإخواني بهذا الجهد المتواضع المتواصل وسميته  
**« السنة في فقه الكتاب وصحيح السنة »** ، وكنت كلما جمعت بابًا من  
أبواب شرفته في كتاب ، وقد اعتنى به الكثير - بتوفيق الله - قراءة ودراسة ، وقد  
حسني على المواصلة الكثير الكثير ممن طالعه ونفع أو انتفع به من طلاب العلم ،  
ومر العلماء . وكانت رغبة الكثير منهم أن تجمع هذه الأبواب في كتاب يحوي  
سنة ، فما اكتملت أبواب العبادات ، جمعتها كما أشاروا وأرادوا ، وها هي الآن  
مجموعة بين يديك في هذا الكتاب .

ولا ينوتني أن أشكر الإخوة الأفاضل الذين ناقشوني في بعض المسائل ، أو

قدموا لي بعض المباحث ، سائلاً الله أن يجزيهم عني خير الجزاء .  
ولا أزعج بذلك - أخي الكريم - أنني حكم على العلماء ، أو أنني معصوم من  
الزلات والأخطاء ، بل هو ما أدين به رب الأرض والسماء ، فإن أصبت فذلك من  
فضل الله ونعمته السخاء ، وإن أخطأت فمني ومن الشيطان وأنا أول البراء .  
وياك - يا أخي - أن تستمسك إلا بغرز النبي ﷺ خاتم الأنبياء ، وأناشدك الله  
إن وجدت خطأ أن تكون لي من النصحاء ، فجد عليّ بعلمك وبين لي البرهان أكن  
لك شاكرًا مع عظيم الشاء .

واني لأرجو الله عز وجل التوفيق لإتمام أبوابه حتى الانتهاء ، وأن يجعله لوجهه  
خالصًا أنال به الثواب يوم الجزاء ، والحمد لله أولاً وآخراً ، وصلّ اللهم وسلم على  
نبينا محمد خاتم الأنبياء ، وعلى آله وأصحابه الأوفياء الأتقياء .

وهذه - بعون الله تعالى - طبعة جديدة ، تمت مراجعتها ، وتصويب ما سبق -  
من استدراكات - في الطبعة السابقة ، وتخريج الأحاديث النبوية تخريجاً دقيقاً عما  
كان في الطبعة السابقة .

وكان للأخ الفاضل / أبو أنس : محمد حسين سليمان - حفظه الله - في ذلك  
اليوم الطولي في هذا العمل ؛ من حيث المراجعة وتخريج الأحاديث النبوية ، فجزاه  
الله خيراً على ما بذله لخدمة هذا الكتاب ، وأسأل الله أن يجعل ذلك في ميزان  
حسناته .

وصلّ اللهم وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

كتبه

عادل بن يوسف العزازي

( أبو عبد الرحمن )

القاهرة : أول صفر ١٤٢٢ هـ

إبريل ٢٠٠١ م

هاتف : ٠٠٢/٠١٠١٩٤٩٩٤٨

٠٠٢/٠٢٣٥٦١٤٣٧٦



# كتاب الطهارة

## كتاب الطهارة

### أحكام المياه

١- معنى الطهارة :

نقاء : النظافة والنزاهة من الأدناس .

وإصطلاحاً : ارتفاع الحدث وزوال النجس .

« والحدث » : وصف معنوي يقوم بالبدن إذا وجد سبب يمنع من العبادة ، وهو قسمان ؛ حدث أصغر يوجب الوضوء ، وحدث أكبر يوجب الغسل ، ويرفع الحدث بالوضوء والغسل أو ما يقوم مقامهما وهو التيمم .

وأما « النجس » : فهو مستقذر يمنع من صحة العبادة ، وزوال النجس يكون شقيقه عما أصابه .

وأما أحكام الطهارة فنبداً أولاً بأحكام المياه .



### أحكام المياه

الأصل أن الماء « طاهر مطهر » ، فهو طاهر في نفسه ومطهر لغيره لقوله تعالى : ﴿ وَزَلَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾ [الفرقان : ٤٨] . ولقوله تعالى : ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾ [المائدة : ٦] .

أُرشدت الآية الأولى أن الماء طهور ، وهو : الطاهر المطهر ، وأرشدت الآية الثانية أن الماء هو الأصل في التطهر من الحدث ، فإن غُدم كان التطهر بالصعيد الطيب .

وعلى هذا فكل ما يصدق عليه إطلاق لفظ : « الماء » - بدون أي إضافة أو تحريك - يخرج عن هذا الإطلاق - تصح الطهارة به ، فعلى هذا :

تصح الطهارة بما نزل من السماء من مطر <sup>(١)</sup> وثلج <sup>(٢)</sup> وبرَد ؛ وذلك لما ثبت في

الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ إذا كبر في الصلاة سكت هُتية قبل أن يقرأ فقلت : يا رسول الله ؛ بأي أنت وأمي أرأيت سكوتك بين التكبير والقراءة ما تقول ؟ قال : « أقول : اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب ، اللهم نقني من خطاياي كما يُنقى الثوب الأبيض من الدنس ، اللهم اغسلني بالثلج والماء والبرد »<sup>(١)</sup> .

ومعنى « هتية » قليلاً من الزمن ، و« الدنس » : الوسخ والقذر .  
وتصح الطهارة بمياه البحار والأنهار والآبار وكل ما نبع من الأرض ؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سأل رجل رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ﷺ إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء ، فإن تروضاًنا به عطشنا ، أنتوضأ بماء البحر ؟ فقال رسول الله ﷺ : « هو الطهور ماؤه الحل ميتته »<sup>(٢)</sup> . ولا تصح الطهارة بالماء الذي أضيف إليه شيء آخر غيره [ بأن غير أحد أوصاف الماء : الطعم أو اللون أو الرائحة ] تغييراً يخرججه عن إطلاق اسم الماء عليه ، كماء الورد وماء الزعفران ونحوهما .

### □ مسائل متعلقة بالمياه :

#### (١) الماء المستعمل :

وهو المنفصل عن أعضاء المتوضئ والمغتسل : حكمه حكم الأصل ؛ أي أنه ظاهر مطهر ، وسواء في ذلك وجد ماء آخر أو لم يجد ، وذلك لما يأتي :  
**أولاً :** عن الربيع بنت مَعُوذ رضي الله عنها « أن رسول الله ﷺ مسح رأسه من فضل ماء كان بيده »<sup>(٣)</sup> .

**ثانياً :** عموم قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾ [المائدة : ٦] وهذا « ماء » ولم يأت دليل ينص على خروجه عن طهوريته فيبقى على حكمه .

(١) البخاري (٧٤٤) ، ومسلم (٥٩٨) ، وأبو داود (٧٨١) ، والنسائي (٥٠/١ - ٥١) ، وابن ماجه (٨٠٥) ، وأحمد (٢/٢٣١ ، ٤٩٤) ، واللفظ لمسلم .

(٢) صحيح : رواه أبو داود (٨٣) ، والترمذي (٦٩) ، والنسائي (٥٠/١) ، وابن ماجه (٣٨٦) ، ومالك (١/٢٢) ، وأحمد (٢/٢٣٧ ، ٣٩٤) ، وقال الترمذي : حسن صحيح .

(٣) حسن : رواه أبو داود (١٣٠) ، والبيهقي (٢٣٧/١) ، ورحمته الشيخ الألباني .

**ثالثاً :** اعتباراً بالأصل إذ إنه طاهر التقى بأعضاء المستعمل له وهي طاهرة ، فلم يفقده ذلك من طهوريته شيئاً .

## (٢) الماء الذي خالطه طاهر :

**حكمه :** أنه باق على أصله ( طاهر مطهر ) حتى لو تغير بأن ظهر فيه لون هذا الطاهر ، أو طعمه ، أو ريحه بشرط أن لا يكون التغير فاحشاً يخرج عنه إطلاق اسم « الماء » عليه ، فإن أخرجه عن إطلاق اسم « الماء » عليه ، فالماء طاهر فقط لكنه غير مطهر ، فلا تصح الطهارة به كما سبق <sup>(١)</sup> .

فعن أم هانئ رضي الله عنها قالت : « اغتسل النبي ﷺ وميمونة من إناء واحد من قصعة فيها أثر العجين » <sup>(٢)</sup> .

وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال : « إذا غسل الجنب رأسه بالخطيئ أجزأه » <sup>(٣)</sup> - « والخطيئ » : ضرب من النبات يغسل به الرأس .

## (٢) الماء الذي خالطته نجاسة حكمه كما يلي :

**أ - إذا تغير بهذه النجاسة أحد أوصاف الماء** وهي : طعمه ، أو لونه ، أو ريحه . فإن الماء يصير نجساً . والدليل على ذلك : الإجماع .

**قال ابن المنذر رحمته الله :** ( أجمعوا على أن الماء القليل أو الكثير إذا وقعت فيه نجاسة فغيرت للماء طعماً أو لوناً أو ريحاً : أنه نجس ما دام كذلك ) <sup>(٤)</sup> .

**ب - إذا لم يتغير أحد أوصافه السابقة :** فالماء على أصله : « طاهر مطهر » ، سواء في ذلك قليل الماء وكثيره .

والدليل على ذلك ما رواه أصحاب السنن عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قيل : يا رسول الله ، أنتوضأ من بئر بضاعة - وهي بئر يلقي فيها الحيض ولحوم

(١) انظر فتاوى اللجنة الدائمة (٩١/٥) الفتوى (١١١٠٨) .

(٢) صحيح : رواه أحمد (٣٤٢/٦) ، والنسائي (١٣١/١) ، وابن ماجه (٣٧٨) .

(٣) رواه الطبراني في الكبير (٢٥٤/٩) ، وابن أبي شيبة (٧١/١) ، وثبت نحوه عن ابن عباس .

(٤) الإجماع (ص ٤) ، وانظر المجموع للنووي (١١٠/١) .



الكلاب والنتن - فقال رسول الله ﷺ: «الماء طهور لا ينجسه شيء»<sup>(١)</sup>.  
ومعنى «الحيض» بكسر الحاء وفتح الياء: الخرق التي يمسح بها دم الحيض.  
وهذا الحديث صريح بمنطوقه على طهارة الماء، وأنه لا ينجسه شيء، وقد  
تقدم نقل الإجماع على ثبوت النجاسة إذا تغير أحد أوصافه فقط.

وقد يقول قائل: يعارض هذا الحديث حديث القلتين، ولفظه: «إذا بلغ الماء  
قلتين لم يحمل الخبث»<sup>(٢)</sup>. لأن مفهومه أن ما دون القلتين يحمل الخبث.

والجواب: أنه لا معارضة بين الحديثين لأنه يقال:

أولاً: إذا بلغ قلتين فأكثر فإنه لا يحمل الخبث في أي حال من الأحوال، لأن  
كثرته تحول دون ظهور النجاسة فيه أو تأثره بها وهذا موافق للحديث الأول:  
«الماء طهور لا ينجسه شيء».

ثانياً: وأما ما دون القلتين فلم ينص الحديث على أنه يحمل الخبث، لكن  
يفهم منه أنه مظنة حمل الخبث، وليس فيه أنه يحمل الخبث نصاً، ولا أن ما يحمله  
من الخبث يخرج عن الطهورية إلا إذا تغير أحد أوصافه.

قال صديق حسن خان رحمه الله: (إن ما دون القلتين إن حمل الخبث حملاً  
استلزم تغير ريح الماء، أو لونه، أو طعمه فهذا هو الأمر الموجب للنجاسة والخروج  
عن الطهورية، وإن حملة حملاً لا يغير أحد تلك الأوصاف فليس هذا الحمل  
مستلزماً للنجاسة)<sup>(٣)</sup>.

(١) صحيح: رواه أبو داود (٦٦)، والترمذي (٦٦)، والنسائي (١٧٤/١)، وأحمد (٣١/٣)، وقال  
الترمذي: حديث حسن، وأورد الحافظ ابن حجر في «تلخيص الخبير» (١٢/١) شواهد للحديث،  
وذكر أن الإمام أحمد صححه، وكذلك صححه يحيى بن معين وابن حزم، وصححه الشيخ الألباني في  
«إرواء الغليل» (١٤)، وفي «صحيح الجامع» (١٩٢٥).

(٢) صحيح: رواه أبو داود (٦٣)، والترمذي (٦٧)، والنسائي (٤٦/١)، وابن ماجه (٥١٧، ٥١٨)،  
وأحمد (٣٨/٢)، وصححه ابن خزيمة (٩٢)، والحاكم (٢٢٤/١)، وابن منده وابن دقيق العيد، انظر  
«تلخيص الخبير» (١٦/١ - ٢٠).

(٣) الروضة الندية (٨/١).

**تيم** زاد عبد الرزاق عن ابن جريج بسند مرسل « بقلال هجر » . قال ابن جريج : وقد رأيت قلال هجر ، فالقلة تسع قربتين وشيئا .

**قلت** . ويقدره بعض المعاصرين بنحو (٢٠٠) مائتي كيلو جرام .

#### (٤) ما يقع في الماء :

من ورق الأشجار والطحلب ، أو ما تحمله الريح فتسقطه في الماء ، أو تجذبه سيول من العيدان والتبن ونحوه فيتغير الماء به ، كل ذلك لا يخرج عن طهوريته بمعنى أنه باق على أصله : **« طاهر مطهر »** لعموم قوله تعالى : ﴿ فَلَمْ يَجْعَلُوا مَاءً قَتِيمًا ﴾ [المائدة : ٦] ، وهذا واجد للماء فلا يجوز العدول عنه إلى غيره .

وبناء على ما تقدم فما يوضع في المياه من مطهرات فإنها لا تخرجه عن طهوريته حتى لو وجد أثرها في الماء لأنها لا تخرجه عن إطلاق اسم الماء عليه .

#### (٥) إذا وقع تراب في الماء فغيره :

لا يمنع طهورية الماء ، لأن التراب يوافق الماء في صفتيه : الطهارة والطهورية ، ولأن صاحبه واجد للماء كما تقدم .

#### (٦) الماء الآجن :

وهو الذي تغير بطول مكثه في المكان ، **حكمه** : أنه باق على إطلاقه ، فعلى هذا لو وضع ماء في خزان مدة طويلة فتغير جاز الوضوء به .

**قال ابن المنذر رحمه الله** : ( وأجمعوا على أن الوضوء بالماء الآجن من غير نجاسة حلت فيه جائز غير ابن سيرين قال : لا يجوز ) . قال ابن قدامة : وقول الجمهور أولى .

#### (٧) قال ابن قدامة رحمه الله

:( وإذا كان على العضو طاهر كالزعفران والعجين فتغير به الماء وقت غسله لم يمنع حصول الطهارة به )<sup>(٢)</sup> .

<sup>(١)</sup> الإجماع ( ص ٤ ) ، وانظر المغني ( ١ / ١٤ ) .

<sup>(٢)</sup> المغني ( ١ / ١٤ ) .

**قلت :** وعلى هذا لو اغتسل بالصابون ثم أراق الماء على جسده وعليه الصابون ونحوه فالغسل صحيح . وقد تقدم أثر ابن مسعود : « إذا غسل الجنب رأسه بالخطمي أجزأه »<sup>(١)</sup> .

**(٨) يجوز الوضوء بالماء المشمس والماء الساخن :** وليس هناك دليل يمنع من استعمالهما ، وعلى ذلك فلا بأس باستخدام السخانات الشمسية .

بل ثبت عن عمر وابنه عبد الله رضي الله عنهما جواز استعمالهما - أعني : الماء المشمس ، والماء الساخن - ، فروى الدارقطني عن عمر رضي الله عنه : « أنه كان يسخن له الماء في قمقم ، فيغتسل به »<sup>(٢)</sup> .

و « القمقم » : ما يسخن فيه الماء من نحاس وغيره<sup>(٣)</sup> .

وعن أيوب قال : سألت نافعا عن الماء الساخن ؟ فقال : « كان ابن عمر يغتسل بالحميم »<sup>(٤)</sup> .

و « الحميم » : هو الماء الساخن .

**(٩) يجوز الوضوء بماء زمزم :** فعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ دعا بسجل من ماء زمزم فشرب منه وتوضأ »<sup>(٥)</sup> .

(١٠) إذا شك في نجاسة ماء كان أصله طاهرا ، أو شك في طهارته وكان أصله نجسا ، حكم باليقين في كلتا المسألتين ، وهو الأصل الذي كان عليه ؛ فما كان أصله الطهارة فهو طاهر ، وما كان أصله النجاسة فهو نجس ، وكذلك لو شك في

(١) رواه ابن أبي شيبة (١٧/١) ، وثبت نحوه عن ابن عباس ، وانظر (ص ١٥) .

(٢) صحيح : رواه الدارقطني (٣٧/١) ، وابن أبي شيبة (٣١/١) ، والبيهقي (٦/١) ، وصححه الشيخ الألباني ، انظر « إرواء الغليل » (١٦) .

(٣) « النهاية » (١١٠/٤) .

(٤) صحيح : رواه ابن أبي شيبة (٣١/١) ، وعبد الرزاق (١٧٤/١) ، وصححه الشيخ الألباني ، انظر « إرواء الغليل » (١٧) .

(٥) حسن : رواه عبد الله ابن الإمام أحمد في زوائد المسند (٧٦/١) ، وحسنه الشيخ الألباني في « إرواء » (١٣) .

أرض هل هي نجسه أم طاهرة؟ فالأصل أنها طاهرة .

١١١ إذا اشتبه عليه ماء ظهور بماء نجس ، أو اشتبه عليه ثوب طاهر بثياب نجسة : فالصحيح أنه يتحرى بقدر ما يستطيع ، ويستعمل ما يغلب على ظنه صبرته . وفي المسألة نزاع ، والصحيح ما ذكرته (راجع الشرح الممتع) .

١١٢ إذا أزيلت النجاسة عن الماء ، بأن تغيرت بنفسها أو بإضافة ماء ظهور إليه ، أو تحوّل ذلك بحيث لم يظهر أثر للنجاسة من طعم أو لون أو رائحة ، فالماء في هذه الحالة يصير طاهراً مطهراً .

١١٣ يرى مجلس هيئة كبار العلماء بالسعودية أن مياه الرش والمجاري التي تتلوث وينتجس مما طرأ عليها من النجاسات بواسطة الطرق الفنية الحديثة لأعمال السقاية حيث لا يرى فيها تغير بنجاسة في طعم ولا لون ولا ريح ، فإن المجلس يرى صحتها . واستعمالها في إزالة الخبث ، والحدث - أي أنها طاهرة مطهرة - ، ويرى حراماً شربها إلا إذا كانت هناك أضرار صحية فيمتنع عن ذلك محافظة على النفس ، وهو ما يستحسنه المجلس<sup>(١)</sup> .





## حكم الآسار

### □ معنى السُّور :

الآسار جمع سُر ، والسُّور : فضلة الشرب ، أي ما يتبقى في الإناء بعد شربه .

### □ حكمه :

#### ( ١ ) سُرُّ الْآدَمِيِّ :

الآدَمِي طاهر في نفسه ، وسُورُه وعرقه طاهران سواء كان مسلماً أو كافراً ، وسواء كان رجلاً أو امرأة ، وسواء كانت المرأة حائضاً أو غير حائض . اعتباراً بأصل الخلقة وتكريم الله للإنسان .

#### والدليل على طهارة المسلم :

ما ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : لقيني رسول الله ﷺ وأنا جنب ، فمشيت معه وهو آخذ بيدي ، فانسللت منه فانطلقت فاغتسلت ، ثم رجعت إليه فجلست معه ، فقال : « أين كنت يا أبا هريرة ؟ » قلت : لقيتني وأنا جنب فكرهت أن أجالسك ، فقال رسول الله ﷺ : « إن المؤمن لا ينجس »<sup>(١)</sup> .

#### والدليل على طهارة الكافر :

أن النبي ﷺ توضأ من مَزَادَة مشركة<sup>(٢)</sup> ، وربط ثمامة بن أثال وهو مشرك بسارية من سواري المسجد<sup>(٣)</sup> ، وأكل من الشاة التي أهدتها إليه يهودية من خيبر<sup>(٤)</sup> .

وأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ﴾ [التوبة : ٢٨] . فالمقصود النجاسة

(١) البخاري (٢٨٣) ، ومسلم (٣٧١) ، وأبو داود (٢٣١) ، والترمذي (١٢١) ، والنسائي (١٤٥/١) . وثبت نحوه من حديث حذيفة : رواه مسلم (٣٧٢) .

(٢) البخاري (٣٤٤) ، ومسلم (٦٨٢) ، وأحمد (٤٣٤ / ٤) ، (٤٣٥) . و« المَزَادَة » : القرية التي يُوضع فيها الماء .

(٣) البخاري (٤٦٩) (٢٤٢٢) ، ومسلم (١٧٦٤) ، وأبو داود (٢٦٧٩) ، والنسائي (٤٦/٢) ، وأحمد (٢/٤٥٣) ، وابن حبان (١٢٣٩) .

(٤) البخاري (٤٢٤٩) ، والنسائي في « الكبرى » (١١٣٥٥) .

سجارية ، وهي نجاسة الاعتقاد .

وأما الدليل على طهارة **سُور الحائض** : عن عائشة رضي الله عنها قالت : « كنت أشرب وأنا حائض ، ثم أناوله النبي ﷺ ، فيضع فاه على موضع في فيشرب ، وتغرق العرق وأنا حائض ، ثم أناوله النبي ﷺ فيضع فاه على موضع في <sup>(١)</sup> » .  
١٠ عرق : هو العظم الذي أخذ منه معظم اللحم ، وبقي منه القليل .

### ٢٠ سُور الحيوان مأكول اللحم :

الحيوان المأكول اللحم طاهر ، وعرقه وسوره طاهران .

والدليل على ذلك : « البراءة الأصلية » ؛ إذ الأصل الطهارة ، لذا فقد نقل ابن قدامة عن ابن المنذر رحمته الله قال : ( وأجمع أهل العلم على أن سور ما أكل لحمه طاهر ويجوز شربه وضوء به ) <sup>(٢)</sup> .

### ٢١ سُور بكرة :

وهي طاهرة ، وعرقها وسورها طاهر .

والدليل على ذلك : عن كبشة بنت كعب بن مالك - وكانت تحت أبي قتادة - أن أبا قتادة رضي الله عنه دخل عليها فسكبت له وضوءاً ، قالت : فجاءت هرة فأصغى لها لإناء حتى شربت ، قالت كبشة : فرآني أنظر إليه ، فقال : أتعجبين يا ابنة أخي ؟ فقلت : نعم ، فقال : إن رسول الله ﷺ قال : « إنها ليست بنجس ؛ إنها من الطوافين عليكم والطوافات » <sup>(٣)</sup> .

### (٤) سُور البغال والحمير :

قال ابن قدامة رحمته الله : ( والصحيح عندي طهارة البغل والحمار لأن النبي ﷺ

<sup>(١)</sup> مسلم (٣٠٠) ، وأبو داود (٢٥٩) ، والنسائي (١٤٩/١) ، وابن ماجه (٦٤٣) ، وأحمد (٦٤/٦) ،  
١٩٢ ، ٢١٠ ، ٢١٤ .

<sup>(٢)</sup> المغني (٥٠/١) ، وانظر الإجماع لابن المنذر ( ص ٥ ) .

<sup>(٣)</sup> حسن : رواه أبو داود (٧٥) ، والترمذي (٩٢) ، والنسائي (٥٥/١) ، وابن ماجه (٣٦٧) ، وقال ترمذي : حسن صحيح . وفي الباب نحوه من حديث عائشة : رواه أبو داود (٧٦) بسند صحيح .

كان يركبها وتركب في زمنه وفي عصر الصحابة ، فلو كان نجسًا لبين النبي ﷺ ذلك ، ولأنهما لا يمكن التحرز منهما لمقتنيهما ، فأشبهها السنن<sup>(١)</sup> . ومعنى « السنن » الهرة .

### (٥) سؤر السباع وجوارح الطير والحشرات ونحو ذلك :

اختلف أهل العلم في سؤر السباع ، فذهب بعضهم إلى طهارتها اعتبارًا بالأصل ، لما ورد في الحديث أنه سئل أنتوضأ بما أفضلت الحمر ؟ قال : نعم ، وبما أفضلت السباع كلها ، لكنه حديث ضعيف ، وقد أورد النووي أثرًا عن عمر وهو أثر مرسل ، لكن قال النووي في « المجموع » (١/١٧٤) : إلا أن هذا المرسل له شواهد تقويه .

وذهب آخرون إلى نجاسة سؤرها مستدلين بما ثبت في الحديث أنه ﷺ سئل عن الماء في الفلاة من الأرض وما ينوبه من السباع والدواب ؟ فقال : « إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث »<sup>(٢)</sup> .

قالوا : (وظاهر هذا يدل على نجاسة سؤر السباع ، إذ لولا ذلك لم يكن لهذا الشرط فائدة ، ولكان التقييد بها ضائعًا)<sup>(٣)</sup> .

**قلت :** وفي الاستدلال بذلك نظر ؛ فقد قال الخطابي رحمه الله : ( وقد يحتمل أن يكون ذلك من أجل أن السباع إذا وردت المياه خاضتها وبالت فيها ، وتلك عاداتها وطباعها ، وقلما تخل أعضاؤها من لوث أبوالها ورجيعها ، وقد ينتابها في جملة السباع : الكلاب ، وآسارها نجسة ببيان السنة )<sup>(٤)</sup> .

(١) المغني (١/٤٩) .

(٢) صحيح : رواه أبو داود (٦٣) ، والنسائي (٤٦/١) ، والترمذي (٦٧) ، وابن ماجه (٥١٧ ، ٥١٨) .

(٣) وهذا ما رجحه الشيخ الألباني رحمه الله في « تمام المنة في التعليق على فقه السنة » ، وأما القول الأول فقد رجحته اللجنة الدائمة برئاسة الشيخ ابن باز رحمه الله . انظر فتاوى اللجنة (٥/٤١٦) فتوى رقم (٨٠٥٢) ترتيب الدويش .

(٤) معالم السنن للخطابي (١/٥٢ - هامش سنن أبي داود) .

قال ابن قدامة رحمه الله: (ورخص في سؤر ذلك: الحسن، وعطاء، والزهرى، ويحيى الأنصاري، وبكير بن الأشج، وربيعه، وأبو الزناد، ومالك والشافعي، وابن المنذر<sup>(١)</sup>).

### (٦) سؤر الكلب والخنزير:

**وحكمه:** النجاسة؛ أما سؤر الكلب فلقوله ﷺ: «طُهِورُوا أَيْدِيَكُمْ إِذَا وَلِغَ فِيهِ الْكَلْبُ فليغسله سبع مرات أولاًهن بالتراب»<sup>(٢)</sup>. وهو دليل على نجاسته. وأما الخنزير فلقوله تعالى: ﴿أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥]. أي نجس، فما تولد منه يكون نجساً، وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وأحمد، وذهب مالك والأوزاعي وداود إلى طهارة سؤرهما، والقول الأول أرجح، والله أعلم.



(١) المغني (٤٨/١). وأما ما ورد أن النبي ﷺ أمرهم يوم خيبر بإلقاء ما معهم من لحوم الحمر، وقوله: «إنها رجس»، فهذا على اللحم بعد ذبحه فإنه لا يحل لأنه ميتة.

(٢) مسلم (٢٧٩)، وأبو داود (٧١)، والترمذي (٩١)، والنسائي (١٧٧/١ - ١٧٨)، وابن ماجه (٣٦٤)، وفي بعض الروايات «إحداهن»، وفي بعضها: «السابعة»، ورواه البخاري (١٧٢)، وأبو داود (٧٣)، والنسائي (٥٢/١) نحوه.



## أحكام النجاسات

وفيه مسائل :

### □ المسألة الأولى : وجوب إزالة النجاسة :

قال تعالى : ﴿وَيَا بَنِي إِسْرَءِيلَ فَطَيَّرُوا﴾ [الذئب : ٤] . وقال ﷺ : « أكثر عذاب القبر من البول »<sup>(١)</sup> . وعن أبي سعيد الخدري في قصة خلعه ﷺ لنعله في الصلاة قال : « إن جبريل أتاني فأخبرني أن فيهما قدرًا »<sup>(٢)</sup> وسيأتي الحديث في آخر أبواب النجاسة ، وغير ذلك من الأحاديث المذكورة في الباب التي تدل على وجوب إزالة النجاسة .



### □ المسألة الثانية : أنواع النجاسات<sup>(٣)</sup> :

**أولاً الميتة :** وهو كل ما مات دون تذكية ، والدليل على نجاسة الميتة ما ثبت في الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : تُصَدَّقُ على مولاة ليمونة بشاة فماتت ، فمر بها رسول الله ﷺ فقال : « هلا أخذتم إهابها فدبغتموه فانتفعتم به ؟ » فقالوا : إنها ميتة ، فقال : « إنما حرم أكلها »<sup>(٤)</sup> .

وعنه أن رسول الله ﷺ قال : « أيما إهاب دبغ فقد طهر »<sup>(٥)</sup> . فدل ذلك على

(١) صحيح : رواه ابن ماجه (٣٤٨) ، وأحمد (٣٨٩/٢) ، والحاكم (١٨٣/١) ، وابن أبي شبة (١١٥/١) ، وصححه الحاكم على شرط الشيخين ، ووافقه الذهبي .

(٢) صحيح : رواه أبو داود (٦٥٠) ، وأحمد (٩٢/٣) ، وابن خزيمة (١٠١٧) ، وصححه الألباني في «الإرواء» (٢٨٤) .

(٣) المقصود في هذه المسألة ذكر ما تكلم فيه العلماء بالنجاسة ، سواء اتفقوا عليه ، أم اختلفوا فيه مع بيان الراجح من كونه طاهرًا أم نجسًا .

(٤) البخاري (١٤٩٢) ، (٢٢٢١) ، (٥٥٣١) ، ومسلم (٣٦٣) ، وأبو داود (٤١٢٠) ، والترمذي (١٧٢٧) ، والنسائي (١٧٢/٧) .

(٥) مسلم (٣٦٦) ، وأبو داود (٤١٢٣) ، والترمذي (١٧٢٨) ، والنسائي (١٧٣/٧) ، وابن ماجه (٣٦٠٩) ، ومالك (٤٩٨/٢) ، وأحمد (٢٧٠/١) ، (٢٨٠) .

الأمر في الميتة النجاسة ، وأن تطهير جلدها يكون بالدباغ .

ومعنى : **الإهاب** : الجلد قبل الدبغ .

**ويحقق بحكم الميتة ما يأتي :**

( أ ) **إذا قطع من البهيمة شيء قبل ذبحه فهو ميتة** : فعن أبي واقد الليثي رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ : « ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميتة » <sup>(١)</sup> .

فعلى هذا ما يقطع من سنمة الجمل ، أو إلية الضأن ، أو ما يفعله بعض من يولون الذبح في المذابح العامة من قطع أذن ، أو بتر قدم ونحوه يدخل في حكم الميتة ، فلا يحل أكله ، وهو نجس .

( ب ) **الحيوان الغير مأكول اللحم** : حكمه حكم الميتة حتى لو ذُكِّي بذبح ؛ إذ من شروط صحة التذكية : حلُّ المذْكِي ، ففي الصحيحين عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال : « لما أمسى اليوم الذي فتحت عليهم فيه خيبر أوقدوا نيرانا كثيرة ، فقال رسول الله ﷺ : « ما هذه النار ، على أي شيء توقدون ؟ » قالوا : على لحم ، قال : « على أي لحم ؟ » قالوا : على لحم الحمر الإنسية ، فقال : « اهريقوها واكسروها » ، فقال رجل : يا رسول الله ، أونهريقها ونغسلها ، فقال : « أو ذاك » <sup>(٢)</sup> .

فهذا الحديث يستدل به على نجاسة لحم الحيوان الذي لا يؤكل وإن ذُكِّي ، لأن الأمر بكسر الآنية أولاً ثم الغسل ثانياً يدلان على النجاسة . وفي بعض الروايات تصريح بنجاستها وذلك قوله : « إنها رجس » <sup>(٣)</sup> .

**ويستثنى من ذلك أمور :**

(١) **ميتة السمك والجراد** : فإنهما طاهرتان لحلهما ، ومما يدل على حل ميتة بحر قوله ﷺ فيه : « هو الطهور ماؤه الحل ميتته » <sup>(٤)</sup> .

صحيح : رواه أبو داود ( ٢٨٥٨ ) ، والترمذي ( ١٤٨٠ ) ، وأخرجه ابن ماجه ( ٣٢١٦ ) ، وأحمد ( ٥ / ٢١٨ ) من حديث ابن عمر .

بخاري ( ٦٣٣١ ) ، ومسلم ( ١٨٠٢ ) ، وابن ماجه ( ٣١٩٥ ) .

بخاري ( ٥٥٢٨ ) ، ومسلم ( ١٩٤٠ ) من حديث أنس .

صحيح : رواه أبو داود ( ٨٣ ) ، والترمذي ( ٦٩ ) ، والنسائي ( ٥٠ / ١ ) ، وابن ماجه ( ٣٨٦ ) .

وعلى هذا فيباح ميتة البحر على أي حالة وجد؛ طافيا كان أو غير طاف ، وسواء كان بفعل آدمي ، أو قذف به البحر ، أو نحو ذلك .

وأما الدليل على حل الجراد : فعن ابن أبي أوفى رضي الله عنه قال : « غزونا مع النبي ﷺ سبع غزوات أو ستًا نأكل معه الجراد »<sup>(١)</sup> .

**قال الحافظ رحمته الله :** (وقد أجمع العلماء على جواز أكله بغير تذكية)<sup>(٢)</sup> .

(٢) **عظم الميتة وشعرها وقرنها وظفرها ونحو ذلك عدا الجلد :** طاهر إذ لا دليل على نجاسته ، وهذا ما رجحه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في الفتاوى قال : (وهذا قول جمهور السلف)<sup>(٣)</sup> قال الزهري رحمته الله في عظام الموتى - نحو الفيل وغيره - : (أدركت ناسًا من سلف العلماء يمتشطون بها ويدهنون)<sup>(٤)</sup> .

(٣) **وأما جلد الميتة :** فإنه نجس لكنه يطهر بالدباغ ، فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال تُصَدَّق على مولاة لميمونة بشاة فماتت فمر رسول الله ﷺ فقال : « هلا أخذتم إهابها فدبغتموه فانتفعتم به ؟ » ، الحديث<sup>(٥)</sup> . وعنه أيضًا قال ﷺ : « أيما إهاب دبغ فقد طهر »<sup>(٦)</sup> . وتقدم أن معنى **« الإهاب »** : الجلد قبل الدبغ .

**مسألة : هل يُطهَّر الدباغ كل الجلود ؟**

ذهب بعض أهل العلم إلى أن الدباغ يطهر كل الجلود حتى جلد الكلب والخنزير لعموم قوله : **« أيما »** التي تدل على العموم ، ورحج ذلك الشوكاني والصنعاني . وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه ومالك والشافعي ، واستثنى الحنفية

(١) رواه البخاري (٥٤٩٥) ، ومسلم (١٩٥٢) ، وأبو داود (٣٨١٢) ، والترمذي (١٨٢٢) ، والنسائي (٢١٠/٧) .

(٢) فتح الباري (٦٢١/٩) .

(٣) مجموع الفتاوى (١٠٠/٢١) .

(٤) رواه البخاري تعليقًا (٣٤٢/١) .

(٥) البخاري (١٤٩٢) ، (٢٢٢٦) ، ومسلم (٣٦٣) ، وأبو داود (٤١٢٠) ، والترمذي (١٧٢٧) ، والنسائي (١٧٢/٧) .

(٦) مسلم (٣٦٦) ، وأبو داود (٤١٢٣) ، والترمذي (١٧٢٨) ، والنسائي (١٧٣/٧) ، وابن ماجه (٣٦٠٩) .

حسد المختزير ، واستثنى الشافعي الكلب والمختزير .

ومرى آخرون أن ما كانت تحله الذكاة (الذبيح) ، فإن جلد ميتته يظهر بالذبائح ، وعسى هذا فلا يظهر إلا جلد ميتة مأكول اللحم فقط إذا ذبح ، ودليلهم ما ورد في بعض أئمة الحديث « ذكاتها دباغها »<sup>(١)</sup> ، فالذبيح إذا لجلد الميتة بمثابة الذكاة للحيوان .

وهذا القول رجحه الشيخ ابن عثيمين في « الشرح الممتع » ورجحه شيخ الإسلام في « فتاوى »<sup>(٢)</sup> ، وهو قول الأوزاعي وابن المبارك وإسحاق بن راهويه وأبي ثور .  
و « الإنفحة » : شيء أصفر يخرج من بطن الحيوان ، يعصر في صوفة مبتلة في اللبن فيغلظ<sup>(٣)</sup> .

(٤) وأما لبن الميتة وإنفحتها : فقد قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ : (والأظهر أن إنفحة الميتة ولبنها طاهر ، وذلك لأن الصحابة لما فتحوا بلاد العراق أكلوا جبن المجوس ، وكان هذا ظاهرًا شائعًا بينهم)<sup>(٤)</sup> .

(٥) ميتة ما لا نفوس له سائلة : والمراد الذي لا يسيل له دم إذا مات ، أو جرح كالذباب ، والجراد ، والعقرب فهذه لا تنجس بموتها ، واستدل العلماء على ذلك بما ثبت في صحيح البخاري عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه كله ، ثم ليطرحه ، فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر دواء »<sup>(٥)</sup> ، فلم يأمر بإراقة الشراب ، ومعلوم أنه لو كان ينجسه لأمر بإراقته ، والله أعلم .

(١) صحيح : رواه النسائي (١٧٤/٧) ، والطبراني في الكبير (٦٣٤٢) ، وأحمد (٤٧٦/٣) ، وقال الحافظ في التلخيص الحبير (٤١/١) : إسناده صحيح .

(٢) مجموع الفتاوى (٩٥/٢١) ، والشرح الممتع (٧٤/١ ، ٧٥) ، وعندى - والله أعلم - أن الذبيح يظهر جميع الجلود ، ولكنه لا يباح منه ما تبيحه الذكاة - كطعام مثلاً ، أو طبخه لأخذ مرقته - إلا جلد مأكول اللحم ، وبهذا تكون جمعنا بين الروايات ، فالذبيح يحدث في جلد ميتة مأكول اللحم شبيهين وهما الحل ، والطهارة ، وأما ميتة غير مأكول اللحم فلا تحدث فيه إلا الطهارة فقط ، وانظر نحو هذا من كتاب المجموع للنووي (٢٢٩/١) .

(٣) مجموع الفتاوى (١٠٣/٢١) .

(٤) لسان العرب : (٦٢٤/٢) .

(٥) رواه البخاري (٣٣٢٠) ، (٥٧٨٢) ، وأبو داود (٣٨٤٤) ، وابن ماجه (٣٥٠٥) .



**ثانيًا : أي من النجاسات - لحم الخنزير :**

قال تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ ﴾ [الأنعام : ١٤٥] .  
والضمير في قوله : ﴿ فَإِنَّهُ رِجْسٌ ﴾ يرجع إلى أقرب مذكور ، وهو « لحم الخنزير » .



**ثالثًا : بول الآدمي وغائطه :**

**قال صديق حسن خان رَحِمَهُ اللهُ :** بل نجاستهما من باب الضرورة الدينية كما لا يخفى على من له اشتغال بالأدلة الشرعية .

**أما الغائط :** فمن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال : « إذا وطئ أحدكم بئله الأذى فإن التراب له طهور »<sup>(١)</sup> وعن أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - قال : « كان النبي ﷺ إذا تبرَّز لحاجته أتته بماء فيغسل به »<sup>(٢)</sup> .

**وأما البول :** فمن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال : مر النبي ﷺ بحائط من حيطان المدينة فسمع صوت إنسانين يعذبان في قبورهما ، فقال رسول الله ﷺ : « يعذبان ، وما يعذبان في كبير » ، ثم قال : « بلى ؛ كان أحدهما لا يستر من بوله ، وكان الآخر يمشي بالنميمة »<sup>(٣)</sup> ، وفي رواية لمسلم : « لا يستنزه من بوله » والمقصود عدم التحفظ .

ومما يدل على نجاستهما أيضًا : حديث الأعرابي الذي بال في المسجد فعن أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ رأى أعرابيًا يبول في المسجد : فقال : « دعوه » ، حتى إذا

(١) صحيح : رواه أبو داود (٣٨٥ ، ٣٨٦) ، والحاكم (١٦٦/١) ، والبيهقي (٤٣٠/٢) ، وابن خزيمة (٢٩٢) .

(٢) البخاري (٢١٧) ، ومسلم نحوه (٢٧٠ ، ٢٧١) .

(٣) البخاري (٢١٦ ، ٢١٨) ، ومسلم (٢٩٢) ، وأبو داود (٢٠) ، والترمذي (٧٠) ، والنسائي (٢٨/١) -

(٣٠) ، وابن ماجه (٣٤٧) .



فروغ دعا بماء فصبه عليه - متفق عليه - زاد مسلم : ثم إن رسول الله ﷺ دعاه فقال له : « إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذا البول ولا القذر ؛ إنما هي لذكر الله والصلاة وقراءة القرآن » (١).

### حكم بول الصبي :

عن أم قيس رضي الله عنها « أنها أتت بابت لها صغير لم يأكل الطعام إلى رسول الله ﷺ فدعا رسول الله ﷺ في حجره - فبال على ثوبه - فدعا بماء فنضجه ولم يغسله » (٢).  
وعن أبي السمع رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « يغسل من بول الجارية ، ويترش من بول الغلام » (٣).

وعنده الأحاديث يستفاد منها أحكام :

(١) نجاسة بول الصبي .

(٢) يخفف في تطهير بول الغلام الذكر بالرش ، وأما بول البنت فيجب فيه الغسل .  
(٣) يشترط في ذلك أن يكون الغلام لم يأكل الطعام ، والمراد لم يحصل له اعتداء بغير اللبن على سبيل الاستقلال بمعنى أنه صار يشتهي الطعام ؛ بحيث إذا سح منه بكى .



### ربعا : بول وروث الحيوان :

الحيوان إما مأكول اللحم ، وإما غير مأكول اللحم :

أما مأكول اللحم : فالصحيح طهارة بوله وروثه ، فمن أنس بن مالك رضي الله عنه « أن

(١) بحري (٢١٩ ، ٢٢١) ، ومسلم (٢٨٥) ، والترمذي (١٤٧) ، وابن ماجه (٥٢٨) .

(٢) بحري (٢٢٣) ، ومسلم (٢٨٧) ، وأبو داود (٣٧٤) ، والترمذي (٧١) ، والنسائي (١٥٧/١) ، وابن ماجه (٥٢٤) .

(٣) صحيح - رواه أبو داود (٣٧٦) ، والنسائي (١٥٨/١) ، وابن ماجه (٥٢٦) ، وله شاهد من حديث علي بن أبي طالب ، رواه أبو داود (٣٧٧) ، وابن ماجه (٥٢٥) ، والترمذي (٦١٠) .

رهطاً من عكل ، أو عرينة قدموا فاجتروا المدينة ، فأمر لهم رسول الله ﷺ بلقاح ، وأمرهم أن يخرجوا فيشربوا من أبوالها وألبانها» (١).

ومعنى «**اجتروا**» : أي استوخموها ، مشتق من الجوى وهو داء في الجوف ، و«**اللقاح**» هي الناقة إذا كانت غزيرة اللبن .

وقد استدل بهذا الحديث مَنْ قال بطهارة بول ما يؤكل لحمه . وهذا مذهب مالك وأحمد وغيرهما .

**قال الشوكاني رحمه الله** : ( ويؤيده أيضاً أن الأشياء على الطهارة حتى تثبت النجاسة ) (٢).

**وأما غير مأكول اللحم** : فقد ذهب بعض أهل العلم إلى نجاسة بوله وروثه ، واستدلوا لذلك بحديث ابن مسعود رضي الله عنه قال : أتى النبي ﷺ الغائط فأمرني أن آتية بثلاثة أحجار ، فوجدت حجرين والتمست الثالث فلم أجده ؛ فأخذت روثه فأتيته بها ، فأخذ الحجرين وألقى الروث وقال : « هذا رجس » (٣) - رواه البخاري - وزاد في رواية عند ابن خزيمة : « فوجدت له حجرين وروثه حمار » .

وذهب آخرون إلى القول بطهارة بول وروث غير مأكول اللحم عدا روث الحمار فقط لهذا الحديث .

**قال صديق حسن خان رحمه الله** : ( فالحق التحقيق بالقبول الحكم بنجاسة ما ثبت نجاسته بالضرورة الدينية ، وهو بول آدمي وغائطه ، وأما ما عداها فإن ورد فيه ما يدل على نجاسته كالروث - يعني روث الحمار كما في حديث ابن مسعود - وجب الحكم بذلك ، وإن لم يرد فالبراءة الأصلية كافية في نفي التعبد بكون الشيء نجساً

(١) البخاري (٢٣٣) ، (٦٨٠٢) ، (٦٨٠٣) ، (٦٨٠٥) ، **ومسلم** (١٦٧١) ، وأبو داود (٤٣٦٤) ، والنسائي (٩٤/٧) .

(٢) نيل الأوطار (٦٠/١) .

(٣) البخاري (١٥٦) ، والنسائي (٣٩/١ ، ٤٠) ، والترمذي (١٧) ، وابن ماجه (٣١٤) ، وابن خزيمة (٧٠) .

من ثوب دليل ، فإن الأصل في جميع الأشياء الطهارة ، والحكم بنجاستها حكم تكفي نعم به البلوى ، ولا يحل إلا بعد قيام الحجّة<sup>(١)</sup> .



### حديث : نعال الكلب :

نعال الكلب نجس لقوله ﷺ : « طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يعلقه سبع مرات إحداهن بالتراب »<sup>(٢)</sup> . فقوله : « **طهور** » دليل على أنه تنجس بخرج الكلب ، وكذلك أمره **بغسل الإناء** ، وفي بعضها **بإراقة الماء** ، وأما عن نجاسة تطيره فسيأتي في المسألة التالية من هذا الفصل .



### حديث : حكم الدم :

يختلف دم الحيض عن غيره من الدماء .

رواه **دم الحيض فنجس** : فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن خولة بنت يسار رضي الله عنها قالت : يا رسول الله ، ليس لي إلا ثوب واحد وأنا أحيض فيه ؟ قال : « فإذا طهرت فاغسلي بجمع الدم . ثم صلي فيه » ، قالت : يا رسول الله ، إن لم يخرج أثره ، قال : « يحكيك ماء ولا يضرك أثره »<sup>(٣)</sup> .

رواه **غيره من الدماء فالراجح أنه طاهر** سواء كان مسفوحاً أو غير مسفوح ، لما رواه أبو داود ، وابن خزيمة عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه وفيه أن رجلاً من المسلمين قام يصلي يكلؤ النبي ﷺ وأصحابه ، فجاء رجل من المشركين فرماه

التيمة ص ١٤/١ ، وانظر نيل الأوطار (١/٥٩ - ٦٢) .

١ - (٢٨٩) . رواه داود (٧١) ، والترمذي (٩١) ، والنسائي (١٧٧/١) ، ورواه نحوه البخاري (١٨٦٦) . رواه صاحبه (٣٦٤) ، والنسائي (٥٢/١) .

٢ - رواه أبو داود (٣٦٥) ، وأحمد (٢/٣٦٤ ، ٣٨٧) ، والبيهقي (٤٠٨/٢) ، وفيه ابن لهيعة ثقة لا أنه الخط . وقد ثبت في رواية البيهقي أن الراوي عنه هو عبد الله بن رهب . وروايته عنه قبل اختلاطه ،

بسمهم فوضعه فيه فنزعه - يفعل ذلك ثلاث مرات - الحديث<sup>(١)</sup> .

هذا الحديث دليل على أن الدم ليس بنجس كما أنه لا ينقض الوضوء؛ إذ لو كان نجسًا لخرج هذا الصحابي من الصلاة، ويعد أن يكون النبي ﷺ لم يعلم بهذه الحادثة لتوفر دواعيهم على السؤال عن مثل ذلك .

وعن الحسن البصري رحمته الله قال : ما زال المسلمون يصلون في جراحاتهم<sup>(٢)</sup> . وعصّر ابن عمر رضي الله عنهما بثرة - أي خراجًا - فخرج منها الدم ولم يتوضأ<sup>(٣)</sup> ، ونزف ابن أبي أوفى دما فمضى في صلاته<sup>(٤)</sup> .

والأصل في الأشياء الطهارة، ولم يدل دليل صريح على نجاسة الدم، وأما قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا آيِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ ﴾ [الأنعام: ١٤٥] .

فالضمير في قوله : ﴿ فَإِنَّهُ رِجْسٌ ﴾ يعود إلى أقرب مذكور، فالرجس المقصود في الآية يعود إلى لحم الخنزير .

**تنبيه :** أورد النووي والقرطبي وغيرهما في كتبهم الإجماع على نجاسة الدم، وقد عارض هذه الدعوى الشيخ الألباني رحمته الله فقال : ( ... ودعوى الاتفاق على نجاسته منقوضة بما سبق من النقول ، والأصل الطهارة ، فلا تترك إلا بنص صحيح يجوز به ترك الأصل ، وإذ لم يرد شيء من ذلك ، فالبقاء على الأصل هو الواجب )<sup>(٥)</sup> . وممن رجع طهارة الدم : الشيخ ابن عثيمين ، وصديق حسن خان ، والشوكاني ، رحمهم الله<sup>(٦)</sup> .

(١) حسن : رواه أبو داود (١٩٨) ، وأحمد (٣٤٣/٣) ، وابن خزيمة (٣٦) .

(٢) صحيح : رواه البخاري تعليقاً (٣٤٦/١) ، ورواه ابن أبي شيبة (٤٧/١) نحوه .

(٣) صحيح : رواه البخاري (٣٤٦/١) تعليقاً ، ورواه البيهقي في السنن الكبرى (١٤١/١) ، وابن أبي شيبة (١١٢٨/١) .

(٤) وعبد الرزاق (١٤٥/١) ، وصححه الحافظ في الفتح (٣٨٢/١) .

(٥) صحيح : رواه ابن أبي شيبة (١٢٤/١) ، وعبد الرزاق في « مصنفه » (١٤٨/١) .

(٦) انظر : الصحيحة للألباني تعليقاً على الحديث (٣٠١) .

(٦) انظر الشرح المنع لابن عثيمين (٣٧٥/١) ، و« الروضة الندية » لصديق حسن خان (٣٩/١) .



**قوله** - استدلل الإمام النووي رحمته الله بحديث جابر المذكور على أن خروج الدم من الأعضاء نجس ، فكذلك يمكننا أن نستدل به أنه غير نجس لأن الصحابي أتم صلاته رغم خروج الدم .



### ساق المذي :

**المذي** : ماء رقيق لزج يخرج عند الشهوة ، بلا شهوة ولا دفع ولا يعقبه فتور ، ولا يحس بخروجه ، وسواء في ذلك الرجل والمرأة .

**عن** علي بن أبي طالب عليه السلام قال : كنت رجلاً مذاء فأمرت رجلاً أن يسأل النبي صلى الله عليه وسلم فكان ابنته فسأل ، فقال : «توضأ واغسل ذكرك» <sup>(١)</sup> . وفي رواية : «ليغسل ذكره وأنتيه» <sup>(٢)</sup> . والمقصود بالأنثيين : الخصيتين .

**عن** سهل بن حنيف رضي الله عنه قال : كنت ألقى من المذي شدة ، وكنت أكثر من غسله . فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال : «إنما يجزيك من ذلك الوضوء» . قلت : يا رسول الله ، فكيف ما يصيب ثوبي منه ؟ قال : «يكفيك بأن تمشي بها من ماء فتنضح بها من ثوبك حيث ترى أنه أصابه» <sup>(٣)</sup> .

في الحديثين السابقين دليل على نجاسة المذي ، وأنه يتعين تطهيره بالماء على نحو يأتي :

- أما تطهارة منه : فبأن يغسل ذكره وأنتيه (الخصيتين) .

الحرم المذموم (٥٥/٢) .

**الحديث** (٢٦٩) ، **ومسلم** (٣٠٣) ، وأبو داود (٢٠٦ - ٢٠٨) ، والترمذي (١١٤) ، والنسائي (١) .  
والمراد ما جاء (٥٠٤) بالفاظ مختلفة نحوه .

**الحديث** رواه أبو داود (٢٠٨) ، وأحمد (١٢٤/١) ، وابن حبان (١١٧٠) .

**الحديث** رواه أبو داود (٢١٠) ، والترمذي (١١٥) ، وابن ماجه (٥٠٦) ، وقال الترمذي : حسن صحيح ،  
والدارمي (١٨٤/١) .



ب - وأما ما يصيب الثوب : فيكفيه أن يرش عليه كفاً من ماء كما في الرواية الثانية .



### ثامناً : المنى :

**المنى :** ماء أبيض غليظ يخرج من الإنسان بشهوة ، ويخرج بتدفق ويعقبه فتور ، وله رائحة تشبه رائحة البيض الفاسد ، ومنى المرأة رقيق أصفر .

عن عائشة رضي الله عنها قالت : « كنت أفرك المنى من ثوب رسول الله ﷺ ، ثم يذهب فيصلني فيه »<sup>(١)</sup> ، رواه الجماعة إلا البخاري ، ولأحمد : « كان رسول الله ﷺ يسلمت المنى من ثوبه بعرق الإذخر ثم يصلني فيه ، ويحطه من ثوبه يابساً ، ثم يصلني فيه »<sup>(٢)</sup> . و« الإذخر » نبات من حشيش الأرض .

في هذا الحديث دليل على أنه يكفي في إزالة المنى : سلته أو غسله إن كان رطباً ، وفركه إن كان يابساً ، وسواء في ذلك الرجل والمرأة .

**وأما عن حكمه :** فهو طاهر على أصح الأقوال ، ودليل ذلك ما تقدم من الأحاديث . لأنه لو كان نجساً لأمر بغسله ، ومما يدل على طهارته أيضاً أن المنى هو أصل الإنسان ، والإنسان طاهر فكذلك المنى .

وقد ثبت الحكم بطهارة المنى عن عمر وأنس وأبي هريرة رضي الله عنهم . ويدل الحديث أيضاً على أنه لو بقي أثر المنى بعد سلته ، أو غسله ، أو فركه فإن ذلك لا يؤثر في صحة الصلاة ففي رواية : قالت : « كنت أغسله من ثوب رسول الله ﷺ ثم يخرج إلى الصلاة وأثر الغسل - يعني من المنى - في ثوبه بقع الماء »<sup>(٣)</sup>

(١) مسلم (٢٢٨) ، وأبو داود (٣٧١) ، والترمذي (١١٦) ، والنسائي (١٥٦/١) ، وابن ماجه (٥٣٧) .

(٢) صحيح : رواه أحمد (٢٤٣/٦) ، وابن خزيمة (٢٩٤) ، والبيهقي (٤١٨/١) ، وانظر صحيح الجامع (٤٩٥٣) .

(٣) الخاء ، (٢٢٩) ، مسلم (٢٨٩) ، وأبو داود (٣٧٣) .

### ثامنا : الودي :

**الودي :** ماء أبيض ثخين يخرج بعد البول كثير - يعني : متغير - ، وهو نجس وفيه رطوبة ، فعن ابن عباس رضي الله عنه قال : « المنى والودي والمذي ؛ أما المنى ففيه عمل ، وأما المذي والودي ففيهما الوضوء ويغسل ذكره » <sup>(١)</sup> .



### عاشرا : الخمر :

اختلف العلماء في حكم نجاسة الخمر فبعضهم يرى نجاستها ، وبعضهم يرى عبادتها ، وهو الراجح من حيث الدليل إذ الأصل طهارة الأشياء حتى يأتي دليل يدل على نجاستها ، وأما القول بنجاستها لكونها محرمة فلا ينهض دليلا لأنه ليس كل محرم نجسا .

وأما ما استدلل به القائلون بالنجاسة بقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْمَيْمَنُ مَيْمَنُ مَنَ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ﴾ [المائدة : ٩٠] . فليس فيه دليل على النجاسة ، لأن احتشود بقوله تعالى : ﴿ رِيحٌ ﴾ هنا هو الرجس « المعنوي » وليس « الحسي » ، مما يدل على ذلك : أن الأنصاب والميسر والأزلام المذكورة في الآية لا توصف بالرجس الحسي ، وحيث إن الخمر قد عطف عليها في الحكم فإنها تأخذ نفس الحكم بأن النجاسة معنوية وليست حسية ، وهذا ما ذهب إليه الليث بن سعد وربيعة بن ربيعة ومزني صاحب الشافعي وأيده الشيخ الألباني في « تمام المنة » ، ورجحه كثر الشيخ ابن عثيمين في « الشرح الممتع » .

والخمر إذا أريق ما به من الخمر ، وغسل بأي شيء يزيل الخمر حتى ذهب عنه ريحها جاز الانتفاع به ، لكن إذا كانت زجاجات خاصة تعرف بأنها زجاجات خمر - ولاولى تركها حتى لو غسلت ، لا لكونها نجسة ، ولكن دفعا للتهمة وسوء الظن بها يستعملها .

**ملحوظة :**

القيء والقلس<sup>(١)</sup> والمخاط والبصاق لا دليل على نجاستها ، والصحيح أنها طاهرة ، كما أنها لا تنقض الوضوء .

**□ المسألة الثالثة : في تطهير النجاسات .****(١) تطهير دم الحيض :**

عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها قالت : جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت : إحدانا يصيب ثوبها من دم الحيضة كيف تصنع ؟ فقال : « تحته ، ثم تقرصه بالماء ، ثم تنضجه ، ثم تصلي فيه » متفق عليه<sup>(٢)</sup> .

**ومعنى « الحت » :** الحك ، والمقصود إزالة عین الدم بأن تدلك موضع الدم ، والمقصود بـ « النضج » الغسل كما ورد في رواية أخرى عند ابن خزيمة وابن حبان بإسناد صحيح من حديث أم قيس بنت محصن وفيه أن رسول الله ﷺ قال : « حكيه بضلع واغسله »<sup>(٣)</sup> . و « الضلع » عود ونحوه .

**ملحوظة :** بقاء أثر النجاسة بعد إزالة عينه لا يضر ، خصوصاً إذا تعسرت إزالته لقوله ﷺ : « يكفيك الماء ولا يضرك أثره »<sup>(٤)</sup> .

**(٢) تطهير الإناء من ولوغ الكلب .**

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولاًهن بالتراب »<sup>(٥)</sup> .

(١) هو ماء أصفر يخرج من الفم عند امتلاء البطن .

(٢) البخاري (٢٢٧) ، ومسلم (٢٩١) ، والترمذي (١٣٨) ، والنسائي (٥٢/١) ، وابن ماجه (٦٢٩) .

(٣) حسن : رواه ابن خزيمة (٢٧٧) ، وابن حبان (١٣٩٥) ، ورواه أبو داود (٣٦٣) ، والنسائي (١٥٤/١) ،

وقال الحافظ في الفتح (٣٣٤/١) : إسناده حسن .

(٤) صحيح : رواه أبو داود (٣٦٥) ، وأحمد (٣٦٤/٢) .

(٥) مسلم (٢٧٩) ، وأبو داود (٧١) ، والترمذي (٩١) ، والنسائي (١٧٧/١) ، ورواه البخاري (١٧٢) ، =

دل هذا الحديث على نجاسة لعاب الكلب ، وأنه يتنجس الإناء إذا ولغ فيه ،  
ومعنى «**لولوغ**» : أن يدخل لسانه في الإناء ويحركه ، سواء شرب ، أو لم  
يشرب .

وتطهير الإناء من ولوغ الكلب - بعد إراقة الماء الذي ولغ فيه - أن يغسله سبع  
مرات على أن يجعل في أول غسلة تراب .

**تنبيه** : الحديث ورد في ولوغ الكلب فقط ، فلا يدل هذا الحديث على نجاسة  
تية أجزائه على الصحيح .

**قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ** : (والأظهر أن شعر الكلب طاهر ؛ لأنه لم يثبت فيه دليل  
شرعي) (١) .

#### (٢) تطهير النعل إذا أصابته نجاسة :

عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال : «**إذا وطئ أحدكم بعله الأذى  
فإن تراب له طهور**» (٢) .

وعن أبي سعيد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال : «**إذا جاء أحدكم المسجد فليقلب  
حبه ولينظر فيها ، فإن رأى خبثًا فليمسحه بالأرض ثم ليصلي فيها**» (٣) .

دللت هذه الأحاديث على أن النعل أو الخف المتنجس يكفي في تطهيره أن  
يمسك بالأرض حتى يذهب أثر هذه النجاسة .

#### (٣) تطهير ذيل المرأة إذا أصابته نجاسة :

فواجب على المرأة أن تطيل ثوبها حتى لا تتكشف ولا يظهر منها شيء ، ولكن  
لا يعتق بذيل ثوبها نجاسة إن هي مرت عليها ، فماذا تفعل ؟

روى أحمد وأبو داود أن امرأة قالت لأم سلمة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا إني أطيل ذيلي وأمشي في

(١) راجع شرحه (٣٦٤) نحوه .

(٢) حصر فتاوى المصرية (ص ٢٠) .

(٣) أبو داود (٣٨٥) ، وصححه الشيخ الألباني في «**مشكاة المصابيح**» (٥٠٣) .

رواه أبو داود (٦٥٠) ، وأحمد (٩٢/٣) ، وانظر «**صحيح الجامع**» (٤٦١) .



المكان القدر؟ فقالت لها: قال رسول الله ﷺ: « يطهره ما بعده »<sup>(١)</sup>، وعلى هذا فيكفيها مشيها في المكان الطاهر، فتطهره الأرض.

### (٥) تطهير الأرض:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: « قام أعرابي فبال في المسجد فقام إليه الناس ليقعوا به، فقال النبي ﷺ: « دعوه، وأريقوا على بوله سجلاً من ماء، أو ذئباً من ماء، فإنما بعثتم ميسرين، ولم تبعثوا معسرين »<sup>(٢)</sup>.

في هذا الحديث دليل على أن الأرض إذا أصابتها نجاسة فإنها تطهر بصب الماء عليها.

وقد وردت آثار أن الأرض تطهر أيضاً بالجفاف، فعن أبي قلابة قال: إذا جفت الأرض فقد زكت<sup>(٣)</sup>.

وثبت هذا أيضاً عن ابن الحنفية والحسن البصري<sup>(٤)</sup>.

هذا إذا كانت النجاسة مائعة - أي سائلة - أما إذا كان لها جرم وأثر - أي جامدة - فلا تطهر إلا بزوال عينها أو استحالتها إلى شيء آخر.

### (٦) تطهير الأطعمة الجامدة إذا وقعت فيها نجاسة:

عن ابن عباس رضي الله عنهما عن ميمونة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ سئل عن فارة سقطت في سمن فقال: « القوها وما حولها فاطرحوه، وكلوا سمنكم »<sup>(٥)</sup>.

وقد فرق جمهور العلماء بين السمن إن كان جامداً، وإن كان مائعاً، فأرأوا أنه إن كان جامداً أُلقيت النجاسة وما حولها والباقي يكون على أصل الطهارة، وأما إن كان مائعاً فذهب البعض إلى الحكم بنجاسته كله، وذهب آخرون إلى أنه لا ينجس

(١) صحيح: رواه أبو داود (٣٨٣)، والترمذي (١٤٣)، وابن ماجه (٥٣١).

(٢) البخاري (٢٢٠)، (٦١٢٨)، وأبو داود (٣٨٠)، والترمذي (١٤٧)، والنسائي (١٤/٣).

(٣) رواه ابن أبي شيبة (٥٩/١).

(٤) المصدر السابق.

(٥) البخاري (٢٣٥)، وأبو داود (٣٨٤١)، والترمذي (١٧٩٨)، والنسائي (١٧٨/٧).



١٠ - تعبّر ، وهو مذهب ابن عباس وابن مسعود وغيرهما . وهذا هو الراجح وهو مذهب الزهري والبخاري ، ورجحه ابن تيمية . والله أعلم .

وأما إذا وقعت الفأرة في السمن وخرجت حية ولم تمت ، فالسمن طاهر ، سواء كان حامداً أو مائعا .

### تسبيحات :

(١) تقدم في المسألة السابقة تطهير بول الغلام ، وتطهير جلود الميتة وتطهير الحيتي . فراجعه (١) .

(٢) الأنية المصقولة كالمرآة والسكين والزجاج ونحوها ، يكفي في طهارتها مسح الذي يزيل أثر النجاسة .

(٣) إذا مات حيوان في بئر ونحوه ، فإن كان الماء لم يتغير فهو طاهر ، وأما إن تغير فإنه ينزع منه من الماء حتى يطيب (٢) .



**مسألة الرابعة : هل يتعين الماء في إزالة النجاسة ، أو يجوز بالماء وغيره :**  
تقدم في المسألة السابقة طرق تطهير بعض النجاسات ، ولكن السؤال هل يجب أن تزال النجاسة بالماء ، أم يجوز بأي شيء آخر يزيل النجاسة ؟  
ذهب الجمهور إلى تعيين الماء في إزالة النجاسة ، وذهب أبو حنيفة وأبو يوسف إلى جواز التطهير بكل مائع طاهر .

**الحاشية الشوكاني رحمه الله :** (والحق أن الماء أصل في التطهير لوصفه بذلك كتاباً وصفاً مطلقاً غير مقيد ، لكن القول بتعيينه وعدم إجزاء غيره يردده حديث مسند النعل ... ولم يأت دليل يقضي بحصر التطهير في الماء ، ومجرد الأمر به

(١) ص ٣٨ .

(٢) مجموع الفتاوى (٣٨/٢١) .

(٣) حديث أبي سعيد وأبي هريرة المتقدم في تطهير النعل ص ٣٩ .

في بعض النجاسات لا يستلزم الأمر به مطلقاً، وغايته: تعينه في ذلك المنصوص<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا فيجوز إزالة النجاسة بالصابون والخل وغير ذلك من المزيلات الحديثة.

**قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ:** (والصحيح أن النجاسة تزال بغير الماء، لكن لا يجوز استعمال الأطعمة والأشربة في إزالتها بغير حاجة لما في ذلك من فساد الأموال كما لا يجوز الاستنجاء بها)<sup>(٢)</sup>.

**قلت:** وأما الطهارة من الحدث فإنه يتعين فيه الماء. أو التراب عند فقد الماء أو عند عدم القدرة على استعماله.



□ **المسألة الخامسة:** حكم النجاسة إذا استحالت إلى شيء آخر:

**قال ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ:** (وإذا أحرقت العذرة، أو الميتة، أو تغيرت فصارت رماداً، أو تراباً فكل ذلك طاهر)<sup>(٣)</sup>.

**قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ:** (الأظهر طهارة النجاسة بالاستحالة، وهو مذهب أبي حنيفة وأحد القولين في مذهب أحمد ومالك)<sup>(٤)</sup>.



(١) نيل الأوطار (٤٨/١).

(٢) الفتاوى المصرية (ص ١٩).

(٣) المحلى (١٦٦/١).

(٤) الفتاوى المصرية (ص ١٩).

## ملاحظات متعلقة بباب النجاسات :

(١) إذا أكلت الهرة نجاسة ثم شربت من ماء يسير بعد أن غابت فالماء طاهر ، وإن شربت مباشرة بعد أكلها للنجاسة ففيه وجهان في تنجيس الماء ، والأصح في ذلك أنه لا يحكم بتنجييسه إلا بالتغير كما تقدم .

(٢) إذا أصاب الثوب ، أو البدن نجاسة فالمقصود إزالة النجاسة من المكان الذي أصابه ، ولا يقصد بذلك غسل الثوب كله كما يظنه بعض العامة .

(٣) قال ابن تيمية رحمته الله : (والاحتياط بمجرد الشك في أمور المياه ليس مستحباً ولا مشروعاً ، بل المستحب بناء الأمر على الاستصحاب) <sup>(١)</sup> .

قلت : وعلى ذلك : لا يسأل عن طهارة الماء إذا أصابه ، بل يحمله على الأصل ، وهو الطهارة .

قال شيخ الإسلام رحمته الله : (وإذا شك في روثه هل هي نجسة أم طاهرة ؟ ففيها قولان بناء على أن الأصل في الروث النجاسة ، أم الأصل في الأعيان الطهارة ؟ وهذا الأخير أصح) <sup>(٢)</sup> .

(٤) فأرة المسك (وهو الذي يؤخذ من الغزال) طاهرة عند جماهير العلماء ، وليس ذلك من قبيل ما يقطع من البهيمة وهي حية ، بل هو بمنزلة البيض والولد ولبن والصوف . والله أعلم . أفاده شيخ الإسلام ابن تيمية <sup>(٣)</sup> .

(٥) إذا صلى بالنجاسة جاهلاً أو ناسياً فلا إعادة عليه ، وإن تذكر أثناء الصلاة ، أو علم بها وجب إزالتها . وذلك لما رواه أبو داود وأحمد بإسناد صحيح عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : بينما رسول الله ﷺ يصلي بأصحابه ، إذا خلع نعليه فوضعهما عن يساره ، فلما رأى ذلك القوم ألقوا نعالهم ، فلما قضى رسول الله ﷺ

<sup>(١)</sup> فتاوى المصرية (ص ١٦) .

<sup>(٢)</sup> فتاوى المصرية (ص ١٧) .

<sup>(٣)</sup> فتاوى المصرية (ص ١٧) .

صلاته قال : « ما حملكم على إلقاءكم نعالكم ؟ » قالوا : رأيناك ألقيت نعليك فألقينا نعالنا ، فقال رسول الله ﷺ : « إن جبريل أتاني فأخبرني أن فيها قدرًا ... » الحديث<sup>(١)</sup>.

(٦) لا يجوز التداوي بالنجاسات ولا بشيء حرمه الله ﷻ لما ثبت من قوله ﷺ : « إن الله تعالى لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليهم »<sup>(٢)</sup>.

(٧) هل يجوز استعمال النجاسة فيما ينفصل عن استخدام الإنسان كإطعام الميتة للصقور ، وإلباس الثوب النجس للدابة ، ودهن السفن بالدهن المتنجس ، وإطفاء الحريق بالخمير ونحو هذا ؟ : الصحيح : الجواز .

وذلك لما ثبت عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « إن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام » ، فقيل : يا رسول الله ، أ رأيت شحوم الميتة فإنها تطلى بها السفن ، وتدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس ؟ فقال : « لا هو حرام ... » الحديث<sup>(٣)</sup> ، والمقصود بقوله : « هو حرام » أي : بيعه ، لكنه ﷺ لم ينكر على سؤالهم عن الانتفاع بهذه الأشياء .

**قال الصنعاني رحمه الله :** (وجاز إطعام شحوم الميتة الكلاب ، وإطعام العسل المتنجس النحل ، وإطعامه الدواب ، وجواز جميع ذلك في مذهب الشافعي)<sup>(٤)</sup> .

(٨) إذا استيقظ الإنسان من نومه فلا ينبغي له أن يضع يده في الإناء حتى يغسلها

(١) صحيح : رواه أبو داود (٦٥٠) ، وأحمد (٩٢/٣) .

(٢) صحيح : رواه الحاكم (٢١٨/٤) ، والبيهقي (٥/١٠) بإسناد صحيح موقوفًا على ابن مسعود وله حكم الرفع ، وله شاهد مرفوع من حديث أم سلمة رواه أحمد في « الأشربة » (١٥٩) ، والبيهقي (٥/١٠) ورجال رجال الصحيح ، عدا حسان بن مخارق لم يوثقه غير ابن حبان ، لكنه يتقوى بالرواية السابقة .

(٣) البخاري (٢٢٣٦) (٤٦٣٣) ، ومسلم (١٥٨١) ، وأبو داود (٣٤٨٦) ، والترمذي (١٢٩٧) ، والنسائي (٣٠٩/٧) ، وابن ماجه (٢١٦٧) .

(٤) سبل السلام (٧٩١/٣ - ٧٩٢) ، وانظر مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية (ص ٣١) .



ثلاث مرات . لقوله ﷺ : « إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها - ثلاثاً - فإنه لا يدري أين باتت يده »<sup>(١)</sup> . وهذا لا يعني تنجيس الماء ؛ بل هو أمر تعبدى ، وأما الماء فهو باقٍ على أصل طهوريته ، والله أعلم .

**وقد ذكر شيخ الإسلام رحمه الله** (أن العلة بينها النبي ﷺ بقوله : « إذا استيقظ أحدكم من نومه فليستثر ثلاثاً فإن الشيطان يبيت على خيشومه » . متفق عليه ، ويمكن أن تكون هذه اليد عبث بها الشيطان وحمل إليها أشياء مضرّة للإنسان ، أو مفسدة للماء ، فنهى النبي ﷺ أن يغمس يده حتى يغسلها ثلاثاً )<sup>(٢)</sup> .

(٦) « نهى ﷺ عن البول في الماء الراكد »<sup>(٣)</sup> . وذلك حتى لا يوحى في نفس الوسوسة باستخدامه ، أو لأنه ذريعة إلى تنجيسه .

(١٠) لا يجب عليه أن يغسل ما أصاب رجله من طين الشوارع ، إلا إن كان عى يقين أنها نجاسة ؛ كأن تكون من مصرف صحي كالبالوعة ونحوها .

(١٢) وكذلك يُعفى عن « أثر النجور » ، وهو الأثر المتبقي بعد الاستجمار ، لأن الحجر يزيل عين النجاسة ، ولا يقلع الأثر تماماً ، وقاعدة الشرع مبنية على رفع الحرج .

(١٢) غسل الملابس في الغسالات وتجميعها في مكان واحد وإن كان بعضها متنجس لا يضر الباقي ، لأن الماء يتكاثّر على هذه النجاسات فيذهب أثرها بحيث لا يظير لها طعم ولا لون ولا ريح ، والراجح أن الثياب كلها تطهر بهذا الغسل .



بخاري (١٦٢) ، ومسلم (٢٣٧) ، وأبو داود (١٠٥) ، والترمذي (٢٤) ، والنسائي (٦/١) ، وابن ماجه (٣٩٣) .

مجموع الفتاوى (٤٤/٢١) .

رواه مسلم (٢٨١) ، وابن ماجه (٣٤٣) ، وأحمد (٣٥٠/٢) .



## باب الآنية

□ معنى الآنية : جمع إناء ، وهو الوعاء .

□ حكم الآنية : الأصل في الآنية الحل ، ولا فرق بين الأواني الصغيرة أو الكبيرة ، كما لا فرق بين الأواني الثمينة المصنوعة من الجواهر والزمرد ، والماس ، وبين الأواني الرخيصة ، فيباح اتخاذها واستعمالها لعموم قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [البقرة : ٢٩] . فيباح تملكها والاتجار فيها بالبيع والشراء ، والانتفاع بها باستخدامه في الطعام والشراب ونحوها .

ولأنما تكره الأواني الثمينة لما فيها من الخيلاء والإسراف ، ولكن يستثنى مما سبق ما يتعلق بآنية الذهب والفضة ، وما يتعلق بآنية المشركين ، وهذا ما أفصله في السطور الآتية :

### □ آنية الذهب والفضة :

عن حذيفة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا تلبسوا الحرير ولا الدياج ، ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة ، ولا تأكلوا في صحافهما ؛ فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة »<sup>(١)</sup> .

يدل هذا الحديث على تحريم الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة للرجال والنساء على السواء ، وأما التحلي بهما : فإن الذهب يحرم على الرجال وإنما يباح لهم خاتم الفضة ، وأما النساء فيباح لهن التحلي بهما .

واختلف العلماء في حكم استعمال الذهب والفضة في غير الأكل والشرب ؛ فالجمهور على تحريم ذلك ، وذهب الشوكاني في نيل الأوطار إلى جوازه لعدم نهوض الدليل على هذا التحريم ، ولأنه اقتصر في الحديث على ذكر الطعام والشراب ، ولما ثبت عن عبد الله موهب قال : أرسلني أهلي إلى أم سلمة رضي الله عنها

(١) البخاري (٥٤٢٦) ، ومسلم (٢٠٦٧) ، وأبو داود (٣٧٢٣) ، والترمذي (١٨٧٨) ، وابن ماجه

(٣٤١٤) ، وأحمد (٣٨٥/٥ ، ٣٩٠ ، ٣٩٦) .

تخرج من ماء ، وكان إذا أصاب الإنسان عين أو شيء بعث إليها مخضبة ، فأخرجت من شعر رسول الله ﷺ ، وكانت تمسكه في لجلجل من فضة ، فمخضضته لشرب منه <sup>(١)</sup>.

**و « الجلجل » :** إناء شبه الجرس ، **و « المخضبة » :** إناء من جملة الأواني . وعلى هذا فيجوز الوضوء والاغتسال وجميع الاستعمالات عدا الأكل والشرب من إناء ذهب أو فضة ، وهو الراجح ، وهذا ما رجحه الصنعاني أيضًا في « سبل السلام » ، ورجحه الشيخ ابن عثيمين في « الشرح الممتع » .

### □ ملاحظات :

(١) مما ورد في الوعيد لمن أكل أو شرب في آنية الذهب والفضة ما ثبت في صحيحين عن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال : « إن الذي يشرب في آنية الفضة ما يجر جر في بطنه نار جهنم » <sup>(٢)</sup> - وفي لفظ لمسلم - : « من شرب في إناء ذهب أو فضة » <sup>(٣)</sup>.

وهذا يدل على أن الأكل والشرب فيهما من كبائر الذنوب .

(٢) لا يلحق هذا الحكم بنفائس الأحجار كالياقوت والجواهر لأن الأصل براءة ، ولا دليل على تحريم استعمالها ولو في الأكل والشرب .

(٣) يجوز تضبيب الإناء بالفضة إذا انكسر ، ولا يمنع ذلك من استعمال الإناء ، عن أنس رضي الله عنه « أن قدح النبي ﷺ انكسر فاتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة » <sup>(٤)</sup>.

**و « الشعب » :** بكسر الشين المشددة هو الشق ، **و « السلسلة » :** هو إيصال

سجاري (٥٨٩٦) ، دون ذكر « من فضة » ، وقد أشار الحافظ في شرحه إلى وجودها في بعض النسخ ،

- أورده ابن شاهين في « الجمع بين الصحيحين » (٨٠٢) بهذا اللفظ .

سجاري (٥٦٣٤) ، ومسلم (٢٠٦٥) ، وابن ماجه (٣٤١٣) .

سجاري (٢٠٦٢) .

سجاري (٣١٠٩) .

الشيء بالشيء .

(٤) اعلم أن الآنية المباحة إذا كانت على صورة حيوان مثلاً فإنها تحرم ، ويكون التحريم لا لذاتها ولكن لغيرها .

(٥) إذا لم يجد إناءً يشرب أو يأكل فيه إلا إناء ذهب أو فضة جاز ذلك للضرورة<sup>(١)</sup> .

### □ آنية الكفار :

يجوز الأكل والشرب في آنية الكفار ، وذلك لما ثبت « أن النبي ﷺ أكل من الشاة التي أهدتها يهودية من خيبر »<sup>(٢)</sup> .

ولما ثبت في الصحيحين من حديث عمران بن الحصين رضي الله عنه في حديث طويل وفيه : أنه رضي الله عنه توضأ من مَزَادَة مشركة<sup>(٣)</sup> .

### و « المزادة » : القربة التي يوضع فيها الماء .

ولكن الأولى عدم استعمال آنيتهم إلا بعد غسلها إذا علم أنهم يطبخون فيها الخنزير ويشربون فيها الخمر ، فعن أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه قال : قلت : يا رسول الله إنا بأرض قوم أهل كتاب أفأكل في آنيتهم ؟ قال : « إن وجدتم غيرها فلا تأكلوا فيها ، وإن لم تجدوا فاغسلوها وكلوا فيها »<sup>(٤)</sup> ، وفي رواية لأحمد وأبي داود : « إن أرضنا أرض أهل الكتاب وإنهم يأكلون لحم الخنزير ويشربون الخمر فكيف نصنع بآنيتهم ؟ .. »<sup>(٥)</sup> الحديث .



(١) انظر مختصر الفتاوى المصرية (ص ٣٠) .

(٢) البخاري (٣١٦٩ ، ٤٢٤٩) .

(٣) البخاري (٣٤٤) ، ومسلم (٦٨٢) .

(٤) البخاري (٥٤٧٨) ، ومسلم (١٩٣٠) ، والترمذي (١٤٦٤) ، وأبو داود (٣٨٣٩) .

(٥) صحيح : رواه أبو داود (٣٨٣٩) .

## أبواب قضاء الحاجة

### باب قضاء الحاجة :

كناية عن خروج البول والغائط ، وقد يُعبر عنه بباب « الاستطابة » ، أو « التحلي » ، أو « النبرز » ، وكلها عبارات صحيحة .

### باب قضاء الحاجة :

وتنشاء الحاجة آداب شرعها الإسلام كما يلي :

(١) أن يقول عند دخول الخلاء : « باسم الله ، اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث » : فعن أنس رضي الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ إذا دخل الخلاء قال : « اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث »<sup>(١)</sup> .

والـ **« الخُبْث »** - بضم الخاء والباء - هم ذكور الشياطين . و **« الخبائث »** : - بالثيم ، وتضبط أيضًا : « الخُبْث » بسكون الباء ، ومعناها : الشر ، ويكون معنى « الخبائث » : النفوس الشريرة .

وأما **« التسمية »** : فقد أورد الحافظ رواية عن أنس رضي الله عنه بلفظ : « إذا دخلتُم فقولوا : « بسم الله أعوذ بالله من الخبث والخبائث » .

قال الحافظ رحمته الله : ( وإسناده على شرط مسلم )<sup>(٢)</sup> اهـ .

ولهذا الحديث شاهد لمشروعية البسملة من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرفوعًا : « ستر ما بين أعين الجن وعورات بني آدم إذا دخل أحدهم الخلاء أن يقول : بسم الله »<sup>(٣)</sup> .

فمراد بقوله : **« إذا دخل الخلاء »** أي : إذا أراد الدخول ، وقد صرح بذلك

الحارثي (١٤٢) ، ومسلم (٣٧٥) ، وأبو داود (٤) ، والترمذي (٥) ، وابن ماجه (٢٩٦) ، والنسائي (٢٠/١) .  
صح البخاري (٢٤٤/١) .

صحيح المعجم : رواه الترمذي (٦٠٦) ، وابن ماجه (٢٩٧) ، وصححه الشيخ الألباني في « الإرواء » (٥٠) .  
تحصن طرق أوردها .



في رواية «الأدب المفرد» للبخاري: «كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يدخل الخلاء قال...» الحديث.

وهذا في الأمكنة المعدة لذلك، وأما في الفضاء فيقول الدعاء عند أول الشروع في تشمير الثياب: وهو مذهب الجمهور.

(٢) أن يقول إذا خرج من الخلاء: «غفرانك».

عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا خرج من الخلاء قال: غفرانك»<sup>(١)</sup>.

(٣) لا يستصحب ما فيه ذكر الله ﷻ: إلا إن خشي عليه الضياع، وذلك لأن في استصحاب ما فيه ذكر الله ﷻ ما يشعر بعدم التعظيم وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُعَظِّمْ حُرْمَتَ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾ [الحج: ٣٠].

(٤) أن لا يرد على أحد السلام أثناء قضاء الحاجة:

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن رجلاً مر على النبي ﷺ وهو يبول فسلم عليه، فقال رسول الله ﷺ: «إذا رأيتني على مثل هذه الحالة فلا تسلم علي، فإنك إذا فعلت ذلك لم أرد عليك»<sup>(٢)</sup>. فدل ذلك على أنه لا يرد السلام، ويلحق به كل كلام فيه ذكر الله ﷻ كترديد الأذان ونحوه، لكنه لا يدل على منع الكلام مطلقاً، وأما الحديث الآخر بلفظ: «لا يتناجى اثنان على غائطهما ينظر كل منهما إلى عورة صاحبه فإن الله يمقت على ذلك»<sup>(٣)</sup>، فهو حديث ضعيف، وهو - مع التسليم بثبوت صحته - لا يدل على تحريم مطلق الكلام، وإنما يدل على تحريم النظر إلى العورات وكلام كل منهما للآخر حال نظره إلى عورة صاحبه.

(٥) أن يبتعد ويستتر عن أعين الناس:

عن عبد الله بن جعفر رضي الله عنه قال: «كان أحب ما استتر به رسول الله ﷺ

(١) صحيح: رواه أبو داود (٣٠)، والترمذي (٧)، وابن ماجه (٣٠٠)، وأحمد (١٥٥/١)، والبخاري في الأدب المفرد (٦٩٣)، والبيهقي (٩٧/١).

(٢) صحيح: رواه ابن ماجه (٣٥٢)، وله شواهد بمعناه، وصححه الشيخ الألباني في الصحيحة (١٩٧).

(٣) ضعيف: رواه أبو داود (١٥)، وابن ماجه (٣٤٢)، والحاكم (١٥٧/١)، والصحيح الفقرة الأولى فقط: «لا يخرج الرجلان بضرهان الغائط كاشفين عورتهم». رواه الحاكم (١٥٨/١).

لحاجته هدف ، أو حائش نخل»<sup>(١)</sup>.

**و«الهدف» :** كل مرتفع من بناء وكثيب ، أو رمل ، أو جبل ، **و«حائش نخل» :** جماعته أي : نخل مجموع .

وعن جابر رضي الله عنه قال : « خرجنا مع النبي ﷺ في سفر فكان لا يأتي البراز حتى يغيب فلا يُرى »<sup>(٢)</sup>.

**و«البراز» - بفتح الباء - :** اسم للفضاء الواسع من الأرض كنى به عن حاجة الإنسان ، كما يكنى عنها بالغائط والخلاء .

فالحديث الأول دليل على الاستار عند قضاء الحاجة عمومًا ، سواء كان للبول أم للغائط .

والحديث الثاني دليل على الابتعاد حال الغائط ، وأما عند التبول فيرخص في ترك التباعد - مع وجوب الاستار - وذلك لحديث حذيفة رضي الله عنه قال : « لقد رأيتني أتمشي مع رسول الله ﷺ ، فأنتهى إلى سباطة قوم ، فقام يبول كما يبول أحدكم ، فذهبت أنتحي منه ، فقال : « ادنه » ، فدنوت منه حتى قمت عند عقبه حتى فرغ »<sup>(٣)</sup> ، والمقصود بقوله : « كما يبول أحدكم » أي قائمًا كما ورد ذلك صريحًا عند البخاري .

**و«السباطة» - بضم السين وفتح الباء - :** المكان الذي يلقي فيه المزابل .

(٦) **ان لا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض :**

عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ « كان إذا أراد الحاجة لا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض »<sup>(٤)</sup>.

(١) **مسلم** (٣٤٢) ، وأبو داود (٢٥٤٩) ، وابن ماجه (٣٤٠) .

(٢) **حسن لغيره** : رواه أبو داود (٢) ، وابن ماجه (٣٣٥) ، وله شراهد بتقوى بها . انظر نيل الأوطار (٩٢/١) .

(٣) **بخاري** (٢٢٤) ، **ومسلم** (٢٧٣) ، وأبو داود (٢٣) ، والترمذي (١٣) ، وابن ماجه (٣٠٥) ، والنسائي

(٢٥/١) .

(٤) **صحيح** : رواه أبو داود (١٤) ، ورواه الترمذي (١٤) من حديث أنس .

(٧) أن لا يستقبل القبلة ولا يستدبرها بغائط أو بول :

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « إذا جلس أحدكم لحاجته فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها »<sup>(١)</sup>.

واختلف العلماء في هذا النهي هل يشمل البنيان وغيرها ، أم أنه يختص بالصحارى دون البنيان ؟

والأولى شمول ذلك لهما ، إلا إن دعت الحاجة واضطر في البنيان أن يستقبل القبلة أو يستدبرها ؛ فعن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ، ولكن شرقوا أو غربوا » ، قال أبو أيوب : فقدما الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت نحو الكعبة فنحنرف عنها ونستغفر الله<sup>(٢)</sup>.

**قال ابن القيم رحمته الله :** (وأصح المذاهب في هذه المسألة : أنه لا فرق بين الفضاء والبنيان لبضعة عشر دليلاً ، قد ذكرت في غير هذا الموضع ، وليس مع المفرق ما يقاومها ألينة مع تناقضهم في مقدار الفضاء والبنيان)<sup>(٣)</sup>.

(٨) أن يستنزد من البول :

ومن ذلك اختيار المكان الرخو لأن المكان الصلب لا يأمن معه رذاذ البول ، وقد تقدم في حديث الرجلين اللذين يعذبان في قبورهما أن أحدهما كان لا يستتره من بوله<sup>(٤)</sup>.

(٩) أن لا يقضي حاجته في طريق الناس وظلهم ونحو ذلك .

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « اتقوا اللأعين » - قالوا : وما اللأعنان

(١) رواه مسلم (٢٦٥) ، وأبو داود (٨) ، والنسائي (٣٨/١) .

(٢) البخاري (١٤٤ ، ٣٩٤) ، ومسلم (٢٦٤) ، وأبو داود (٩) ، والترمذي (٨) ، والنسائي (٢٢/١) ، وابن ماجه (٣١٨) .

(٣) زاد المعاد (٤٩/١) .

(٤) البخاري (٢١٦) ، ومسلم (٢٩٢) ، وأبو داود (٢٠) ، والترمذي (٧٠) ، والنسائي (٢٨/١) ، وابن ماجه (٣٤٧) .

رسول الله ؟ قال : « الذي يتخلى في طريق الناس ، أو في ظلهم »<sup>(١)</sup> .

وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « اتقوا الملاعن الثلاثة :  
بِرَّاز في الموارد ، وقارعة الطريق ، والظل »<sup>(٢)</sup> .

**ومعنى الملاعن :** أي التي تكون سبباً في لعن فاعلها ؛ فكل مكان ينتفع الناس به كقارعة الطريق والظل الذي يستظلون به ونحو ذلك ينبغي أن لا تقضى فيه حاجة .

ومثله في الشتاء المكان الذي يجلسون فيه للتدفئة .

**(١٠) أن لا يبول في الماء الراكد :**

عن جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه « نهى أن يبال في الماء الراكد »<sup>(٣)</sup> .

**(١١) أن لا يبول في مستحمه ثم يتوضأ فيه :**

لأن ذلك يؤدي إلى الوسوسة بالتنجيس .

عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « لا يبولن أحدكم في مستحمه ثم يتوضأ فيه ؛ فإن عامة الوسواس منه »<sup>(٤)</sup> .

**(١٢) يجوز التبول قائماً ، وقاعداً بشرط أن يأمن رشاش البول :**

والأفضل ، أن يبول قاعداً ؛ لأن هذا هو الغالب من هديه ﷺ ، قالت عائشة رضي الله عنها : « من حدثكم أن رسول الله ﷺ بال قائماً فلا تصدقوه ، ما كان يبول إلا جالساً »<sup>(٥)</sup> .

وأما الدليل على جواز التبول قائماً فلما ثبت في الصحيحين عن حذيفة رضي الله عنه

(١) مسلم (٢٦٩) ، وأبو داود (٢٥) .

(٢) حسن بشواهد : رواه أبو داود (٢٦) ، وابن ماجه (٣٢٨) ، والحاكم (١٦٧/١) ، وصححه ، قلت : بل فيه انقطاع ، لكن له شواهد يتقوى بها . انظر تلخيص الحبير (١٠٥/١) ، وإرواء الغليل (٦٢) .

(٣) مسلم (٢٨١) ، ورواه ابن ماجه (٣٤٣) ، وأحمد (٣٠٥/٣) .

(٤) إسناده حسن : رواه أبو داود (٢٧) ، والترمذي (٢١) ، والنسائي (٣٤/١) ، وابن ماجه (٣٠٤) .

(٥) صحيح : رواه الترمذي (١٢) ، والنسائي (٢٦/١) ، وابن ماجه (٣٠٧) .



« أن النبي ﷺ انتهى إلى سباطة قوم فبال قائمًا »<sup>(١)</sup>. ومعنى « السباطة » : المزبلة . ولا منافاة بين الحديثين ؛ لأن عائشة رضي الله عنها أخبرت بناء على علمها ، فهي لم تر النبي ﷺ بال قائمًا وأما حذيفة رضي الله عنه فقد رأى ما لم تره عائشة فيقدم قوله ؛ لأن معه زيادة علم .

### (١٣) يجب الاستنجاء وإزالة ما على السبيلين من النجاسة .

سواء كانت هذه الإزالة بالماء ، أو الحجر ، أو بكل جامد طاهر قالع للنجاسة ليس له حرمة<sup>(٢)</sup> . فعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال : « إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليستطب بثلاثة أحجار فإنها تجزئ عنه »<sup>(٣)</sup> .

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : « كان رسول الله ﷺ يدخل الخلاء فأحمل أنا و غلام نحوي إداوة من ماء وعنزة فيستنجلي بالماء »<sup>(٤)</sup> .

و « الإداوة » : إناء صغير من جلد . و « العنزة » عصا أقصر من الرمح لها سنان .

### (١٤) لا تقل عدد المسحات في الاستنجاء عن ثلاث مرات .

فعن جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « إذا استجمر أحدكم فليستجمر ثلاثًا »<sup>(٥)</sup> ، وثبت نحوه عن أبي هريرة رضي الله عنه ولفظه : « ... وكان يأمر بثلاثة أحجار ، وينهى عن الروثة والرمة »<sup>(٦)</sup> .

ومعنى « الروثة » : رجيع الدواب ، و « الرمة » : العظم البالي .

### (١٥) أن تكون عدد المسحات وترًا .

فإن لم ينق المكان من ثلاث مرات ، واحتاج إلى أربعة فليمسح معها الخامسة ،

(١) البخاري (٢٢٤) ، ومسلم (٢٧٣) ، وقد تقدم . انظر (ص ١٢١) .

(٢) المقصود بقوله : « جامد » أي ليس رخوًا لأن الرخو لا يزيل النجاسة . « طاهر » فلا يصلح النجس . و « قالع » للنجاسة . فلا يصلح الأملس ، « ليس له حرمة » فلا يصلح بطعام ونحوه .

(٣) إسناده حسن : رواه أبو داود (٤٠) ، والنسائي (١/٤١ ، ٤٢) .

(٤) البخاري (١٥٠ ، ١٥٢) ، ومسلم (٢٧١) .

(٥) مسلم (٢٣٩) ، وأحمد (٤٠٠/٣) ، وابن خزيمة (٧٦) .

(٦) حسن : رواه أبو داود (٨) ، والنسائي (٣٨/١) ، وابن ماجه (٣١٣) .

ومكث من يتبهي إلى وتر، لما ثبت في الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «ومن استجمر فليوتر»<sup>(١)</sup>.

(١٦) لا يستنجي برجيع، أو عظم، أو أي شيء محترم من المطلعومات.

عن عبد الرحمن بن يزيد قال: قيل لسلمان رضي الله عنه: علمكم نبيكم كل شيء حتى الخراقة، فقال سلمان: «أجل؛ نهانا أن نستقبل القبلة بغائط، أو بول، أو أن يستنجي باليمين، أو يستنجي أحدنا بأقل من ثلاثة أحجار، أو أن يستنجي برجيع، أو عظم»<sup>(٢)</sup>.

والحكمة في عدم الاستنجاء بالروث والعظم ما رواه مسلم في صحيحه عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «أتاني داعي الجن فذهبت معه فقرأت عليهم القرآن»، قال: فانطلق بنا فأرانا آثارهم، وآثار نيرانهم، وسألوه الزاد فقال: «لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم أوفر ما يكون لحناً، وكل بكرة علف لدوابكم»؛ فقال رسول الله ﷺ: «فلا تستنجوا بهما فإنهما طعام إخوانكم»<sup>(٣)</sup>.

(١٧) أن لا يستنجي بيمينه:

وذلك لما تقدم من حديث سلمان في الفقرة السابقة.

وفي الصحيحين عن أبي قتادة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «ولا يمسن أحدكم ذكره يمينه وهو يبول»<sup>(٤)</sup>.

ولا بأس باستعمال صابير المياه الحديثة التي تزال بها النجاسة، دون الحاجة إلى اليد، إذ المقصود تطهير المحل.

الحوري (١٦٢).

مسلم (٢٦٢)، وأبو داود (٧)، والترمذي (١٦)، والنسائي (٣٨/١)، وابن ماجه (٣١٦).

مسلم (٤٥٠)، والترمذي (١٨)، وأبو داود (٣٩).

الحوري (١٥٤)، ومسلم (٢٦٧)، وأبو داود (٣١)، والترمذي (١٥)، والنسائي (٢٥/١).

(١٨) يغسل يده بعد الاستنجاء لإزالة ما علق بها من نجاسة :

فمن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « كان النبي ﷺ إذا أتى الخلاء أتيته بماء في ثور، أو ركوة فاستنجى، ثم مسح يده على الأرض، ثم أتيته بإناء آخر فتوضأ<sup>(١)</sup>، و« التور » : إناء من نحاس أو حجارة، و« الركوة » إناء من جلد.

(١٩) الدخول بالرجل اليسرى والخروج بالرجل اليمنى :

وذلك لكون التيامن فيما هو شريف، والتياسر فيما هو غير شريف وقد ورد في الأحاديث ما يدل عليه في الجملة<sup>(٢)</sup>.

**قال النووي رحمته الله :** ( وقاعدة الشرع المستمرة : استحباب البداءة باليمين في كل ما كان من باب التكريم والتزين، وما كان بضدها استحباب فيه التياسر )<sup>(٣)</sup>.

**قُلْتُ :** وقد أجمع العلماء على استحباب الدخول للخلاء باليسرى والخروج منه باليمنى .

**ملاحظات :**

(١) لا يجوز الاستنجاء من خروج الريح، وقد صرح الإمام النووي بأن الاستنجاء من الريح بدعة .

(٢) ما يفعله كثير من الناس من « السلت والنتر » - وذلك بأن يمرر بأصبعيه من أصل الذكر إلى أوله لا دليل عليه، وكذلك المشي خطوات والقفز ونحو هذا، فكله بدعة، وهي من باب الوسوسة .

**قال شيخ الإسلام رحمته الله :** (النتر بدعة، ولا ينبغي للإنسان أن ينتر ذكره)<sup>(٤)</sup>.

(١) رواه أبو داود (٤٥) بإسناد حسن، والبيهقي (١٠٦/١)، وحسنه الشيخ الألباني في « مشكاة المصابيح » (٣٦٠).

(٢) انظر السيل الجرار (٦٤/١).

(٣) نقلًا عن « فتح الباري » (١٧٠/١).

(٤) مجموع الفتاوى (١٠٦/٢١)، وانظر إغاثة اللهقان لابن القيم (١٤٣/١).

(٣) قال ابن تيمية رحمته الله : ( ولا يجب غسل داخل فرج المرأة في أصح القولين )<sup>(١)</sup>.

(٤) كره أهل العلم قضاء الحاجة في الجحر ونحوه ، والحديث الذي استدلوا به عن عبد الله بن سرجس رضي الله عنه أن النبي ﷺ « نهى أن يبال في الجحر » فقليل قتادة : فما بال الجحر ؟ ، قال : كان يقال : إنها مساكن الجن<sup>(٢)</sup>.

وهذا الحديث صحيحه بعض العلماء ، وضعفه بعضهم لاختلافهم في سماع قتادة من عبد الله بن سرجس ، وأيًا كان فالأولى أن لا يقضي حاجته في الجحر ، لأنه أيضًا قد يخرج منه ما يؤذيه من حشرات ، أو حيات ، أو نحوها .

(٥) لا دليل لمن ذهب إلى كراهة استقبال الشمس والقمر حال قضاء الحاجة ، والصحيح عدم الكراهة .



١٠ مختصر الفتاوى المصرية (ص ٤١) .

١١ رواه أبو داود (٢٩) ، ورواه النسائي (٣٣/١) ، وأحمد (٨٢/٥) .



## سنن الفطرة

□ □ معنى الفطرة :

ذهب أكثر العلماء إلى أنها السنة . وقيل : هي الدين <sup>(١)</sup> .

□ □ بيان سنن الفطرة :

وقد ورد بيان سنن الفطرة في أحاديث النبي ﷺ : -

فمن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « خمس من الفطرة : الاستحداد ، والختان ، وقص الشارب ، ونتف الإبط ، وتقليم الأظفار » <sup>(٢)</sup> .

وعن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : « عشر من الفطرة : قص الشارب ، وإعفاء اللحية ، والسواك واستشاق الماء ، وقص الأظفار ، وغسل البراجم ، ونتف الإبط ، وحلق العانة ، وانتقاص الماء - يعني الاستنجاء - قال مصعب راوي الحديث : - ونسيت العاشرة إلا أن تكون المضمضة » <sup>(٣)</sup> . وإليك بيان حكم هذه السنن كما يلي :

□ أولاً : قص الشارب :

وردت أحاديث بحلقه ، وأخرى بقصه ، وأخرى بجزه .

فمن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « من لم يأخذ من شاربِه فليس منا » <sup>(٤)</sup> .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « جُزُوا الشوارب وارخوا اللحي ؛ خالفوا المجوس » <sup>(٥)</sup> . وتقدم في حديث عائشة السابق « قص الشارب » .

(١) انظر بيان ذلك في المجموع (٢٨٤/١) .

(٢) البخاري (٥٨٨٩) ، ومسلم (٢٥٧) ، وأبو داود (٤١٩٨) ، والترمذي (٢٧٥٦) ، وابن ماجه (٢٩٢) .

(٣) مسلم (٢٦١) ، والترمذي (٢٧٥٨) ، والنسائي (١٢٨/٨) ، وأبو داود (٥٣) .

(٤) صحيح : رواه أحمد (٣٦٦/٤) ، والنسائي (١٥/١ ، ١٢٩/٨) ، والترمذي (٢٧٦١) .

(٥) مسلم (٢٦٠) ، وأحمد (٣٦٦/٢) .

**قال النووي رَحِمَهُ اللهُ :** (المختار أنه يقص حتى يبدو طرف الشفة ، ولا يُحفّيه من أحده ، قال : وأما رواية : « احفوا الشوارب » ، فمعناها : احفوا ما طال عن الشفتين )<sup>(١)</sup> .

**قال الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ :** يؤخذ من الشارب حتى يبدو أطراف الشفة ، وقال حنبل : قيل لأبي عبد الله - يعني الإمام أحمد - ترى الرجل يأخذ شاربهِ ويحفّيه ، ثم كيف يأخذ ؟ قال : إن أحفاه فلا بأس ، وإن أخذَه قَصًّا فلا بأس .

**قلت :** وأما أحاديث « الجز » ، و« النهك » فالأولى أن تحمل على معنى المبالغة في القص وهو بمعنى الإحفاء .

### □ ثانيًا : إعفاء اللحية :

يجب إعفاؤها ، ويحرم حلقها . لورود الأمر بإطلاقها بعبارات مختلفة نحو « اعفوا ، أوفوا ، أرخوا ، وفروا » ، والأمر يفيد الوجوب ، كما هو مقرر في علم الأصول .

ثم اعلم أن حلق الإسلام أن حلق اللحية - فضلا عن كونه معصية - إنكار للرجولة ونحوه ، وتشبه بالنساء ، والمردان .

وهي أيضًا تشبه بالكفار<sup>(٢)</sup> لقوله ﷺ : « قصوا الشارب ، واعفوا اللحى ، وخالفوا المشركين » .

وفي حلق اللحية تغيير لخلق الله ؛ قال تعالى : ﴿ لَا يَبْدِلْ لِيَخْلِقَ اللَّهُ ﴾ [نجم : ٣٠] ، وقال تعالى حكاية عن الشيطان : ﴿ وَلَا مَرَّةًهُمْ فَلْيُغَيِّرْ خَلْقَ اللَّهِ ﴾ [سجدة : ١١٩] ، وفي الحديث : « لعن الله الواشمات ، والمتوشمات ،

شرح مسلم للنووي (١٤٩/٣) .

صحيح بعض بأن المشركين الآن منهم من يطلق لحيته ، والجواب : أنهم إن أطلقوها فقد عادوا في أمرها إلى أصل الفطرة ، فلا يصلح لمسلم أن ينكس فطرته ، وأيضًا فإن الحلق عندهم هو أصل عملهم ، فإن حلقه ولا يستوجب ذلك منا المخالفة ، وأيضًا فإن إطلاق اللحية هو من شعيرة المسلمين وشعيرة المرسلين ، فالحلق يورد في الحديث بمخالفة المشركين هو أحد التعليقات وليس هو كل العلة .

والنامصات ، والمتمصات ، والمتفلجات للحسن المغيرات لخلق الله<sup>(١)</sup> .  
 وحلق اللحية في معنى النمص الذي هو إزالة شعر الوجه ، أو الحاجبين من  
 المرأة للحسن ، وهو في حق الرجل أقبح .

لذا لم يعرف في سير الأنبياء ، أو الخلفاء ، أو أئمة الهدى أحد كان يحلق  
 لحيته ، فمن خالفهم فقد اتبع غير سبيلهم ، قال الله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ  
 مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُولَوْنِ مَا تَوَلَّوْا وَتُصْلِحْ لَكُمْ أَسْمَاءُكُمْ  
 وَنَسَاءُكُمْ مَصِيرًا ۝ ﴾ [النساء : ١٥٥] .

### ملاحظات :

(١) لا يجوز الأخذ من عرض اللحية ولا من طولها إذا كانت أقل من قبضة ،  
 والحديث الوارد في جواز الأخذ منها ضعيف لا يصح ، لكن الخلاف إذا زادت  
 اللحية عن قبضة ؛ فقد ثبت أن ابن عمر رضي الله عنهما كان إذا حج أو اعتمر قبض على  
 لحيته فما فضل أخذه .

والملاحظ أنه كان يفعل ذلك في حج أو عمرة ، ولم يثبت ذلك عن أحد غيره  
 من الصحابة فيما أعلم ، كما لم يثبت عن النبي ﷺ ، مع ما هو معلوم من كثرة  
 لحاهم ، فالصحيح عدم الأخذ منها أيضًا حتى لو زادت عن القبضة .

**قال النووي رحمته الله :** ( والمختار ترك اللحية على حالها ، وألا يتعرض لها بتقصير  
 شيء أصلاً ، والمختار في الشارب ترك الاستئصال والاقتصار على ما يبدو به طرف  
 الشفة )<sup>(٢)</sup> .

(٢) لا يجوز للحلاق أن يحلق للناس لحاهم ، وإن فعل فهو آثم ، وهذا المال  
 الذي يتعاطاه حرام<sup>(٣)</sup> . سأل رجل ابن سيرين فقال : أُمي كانت تمشط النساء ،

(١) البخاري (٥٩٣١) ، ومسلم (٢١٢٥) ، وأبو داود (٤١٦٩) ، والترمذي (٢٧٨٢) ، والنسائي (٤٦/٨) ،  
 وابن ماجة (١٩٨٩) .

(٢) شرح صحيح مسلم (١٥١/٣) .

(٣) انظر فتاوى اللجنة الدائمة (١٧٦/٥) رقم (٤١٥٥) ترتيب الدويش .

تري أكل من مالها؟ فقال: إن كانت تُصِل فلا، يعني: لا يأكل من مالها إن كانت تُصل الشعر بباروكة ونحو ذلك.

فحائق اللحية للناس أشد عصياناً من هذه الواصلة.

### ثالثاً: السواك:

عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: قال النبي ﷺ: «السواك مطهرة للفم مرضاة للرب»<sup>(١)</sup>.

**سواك:** هو استعمال عود، أو نحوه تدلك به الأسنان ليذهب الصفرة وغيرها، وهو من السنن المؤكدة لما ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»<sup>(٢)</sup>. وفي رواية لأحمد: «مع كل وضوء»<sup>(٣)</sup>.

وكان النبي ﷺ كثير الاستعمال للسواك، ولا يختص ذلك بوقت الصلاة والوضوء فقط؛ بل هو مستحب في كل وقت لعموم حديث عائشة السابق، ويزداد تأكيداً عند الصلاة والوضوء وفي مواضع أخرى كالآتي:

**منها: عند دخول البيت؛** فعن مقدم بن شريح عن أبيه قال: قلت لعائشة رضي الله عنها: بأي شيء كان يبدأ النبي ﷺ إذا دخل بيته؟ قالت: بالسواك<sup>(٤)</sup>.

**ومنها: عند القيام من النوم؛** عن حذيفة رضي الله عنه قال: «كان رسول الله ﷺ إذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك»<sup>(٥)</sup>. ومعنى «يشوص فاه»، أي يغسله وينظفه، وقيل: يدلّكه.

**ومنها: عند قراءة القرآن؛** فعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: أمرنا بالسواك

**إسناد حسن:** رواه أحمد (٤٧/٦)، والنسائي (١٠/١)، والبخاري تعليلاً (١٨١/٤)، كتاب الصيام، باب السواك الرطب واليابس للصائم.

**بخاري (٨٨٧)، ومسلم (٢٥٢)، وأبو داود (٤٦)، والترمذي (٢٢)، والنسائي (١٢/١)، وابن ماجه (٢٨٧).**

**صحيح:** أحمد (٤٦٠/٢، ٥١٧)، وابن أبي شيبة (١٦٩/١).

**مسلم (٢٥٣)، وأبو داود (٥١)، والنسائي (١٣/١)، وابن ماجه (٢٩٠).**

**بخاري (٢٤٥)، ومسلم (٢٥٥)، وأبو داود (٥٥)، والنسائي (٨/١)، وابن ماجه (٢٨٦).**



وقال : قال رسول الله ﷺ : « إن العبد إذا تسوك ، ثم قام يصلي قام الملك خلفه ، فسمع لقراءته فيدنو منه - أو كلمة نحوها - حتى يضع فاه على فيه ، وما يخرج من فيه شيء من القرآن إلا صار في جوف الملك ، فطهروا أفواهكم للقرآن »<sup>(١)</sup> .  
ومنها : عند تغير رائحة الفم ؛ لأن السواك مطهرة للفم كما تقدم في حديث عائشة رضي الله عنها .

أما طريقة التسوك فقد قال الشوكاني رحمه الله في شرح معنى الشوص : ( وقيل : الإمرار على الأسنان من أسفل إلى فوق ، وعكسه الخطابي فقال : هو ذلك الأسنان بالسواك والأصابع عرضاً )<sup>(٢)</sup> ، وعلى هذا فهو يمرر السواك بعرض الأسنان وطولها . كما يستحب أن يمرره أيضاً على الحلق من أعلى ؛ فعن أبي موسى قال : دخلت على رسول الله ﷺ وهو يستن وطرف السواك على لسانه وهو يقول : « عأعأ »<sup>(٣)</sup> .  
تنبيهات :

- (١) يجوز أن يستاك بأي شيء يزيل التغير ، والأفضل أن يكون من عود الأراك ، ويعتبر استخدام فرشاة الأسنان تسوكاً .
- (٢) يجوز الاستياك للصائم سواء كان ذلك قبل الزوال أو بعد الزوال .
- (٣) يجوز الاستياك باليد اليمنى أو اليسرى ، فالأمر واسع لأنه لم ينص دليل على تقيده بأحدهما ، وقد ذهب بعض أهل العلم إلى استحبابه باليسرى لأنه تنظيف ، وبعضهم إلى استحبابه باليمنى لأنه عبادة ، وعند المالكية تفصيل : إن كان لأجل التنظيف فباليسرى ، وإن كان للتعبد كمن يستاك عند الصلاة فباليمنى وهذا تفصيل حسن ، والأولى جوازه بأيهما والله أعلم .

(١) صحيح لغيره : رواه البزار (٦٠٣) ، والبيهقي (٣٨/١) ، وانظر السلسلة الصحيحة (١٢١٣) .

(٢) نيل الأوطار (١٢٩/١) .

(٣) البخاري (٢٤٤) ، ومسلم (٢٥٤) ، وأبو داود (٤٩) ، والنسائي (٩/١) ، ورواية البخاري « أغ أغ » .

وفي رواية أبي داود : « إة إة » ، ولم يذكر مسلم الصيغة ، قال الحافظ : ورواية البخاري أشهر وإنما اختلف الرواة لتقارب مخارج هذه الحروف ، والمراد حكاية صوته .

(٤) قال ابن القيم رحمته الله : ( وفي السواك عدة منافع : يطيب الفم ويشد اللثة ، ويقطع البلغم ، ويجول البصر ، ويذهب بالجفر ، ويصح المعدة ، ويصفي الصوت ، ويعين على هضم الطعام ، ويسهل مجاري الكلام ، وينشط للقراءة والذكر والصلاة ، ويطرد النوم ، ويرضي الرب ، ويعجب الملائكة ، ويكثر الحسنات )<sup>(١)</sup> .  
ومعنى « الحفر » : الصفرة التي تعلق الأسنان .

#### □ رابعًا : المضمضة واستنشاق الماء :

وسأتي بيان أحكامهما في أبواب الوضوء .

#### □ خامسًا : تقليم الأظفار :

وفي بعض الروايات : « قص الأظفار » سواء في ذلك أظفار اليدين والرجلين ، والمراد بالتقليم : « القطع » ، وهو بمعنى القص ، وهو سنة بالاتفاق ، ويستوي في من الرجل والمرأة .

واعلم أنه لم ترد أدلة في كيفية القص ، وبأي الأصابع يبدأ فعلى أي صفة فعل حرًا ، والله أعلم .

ويكره أن تترك الأظفار ، وكذلك الإبط والعانة والشارب أكثر من أربعين ليلة .  
ورد في الحديث : عن أنس رضي الله عنه قال : « وقت لنا في قص الشارب ، وتقليم الأظفار ، ونتف الإبط ، وحلق العانة أن لا نترك أكثر من أربعين ليلة »<sup>(٢)</sup> . وفي رواية : « وقت لنا رسول الله ﷺ »<sup>(٣)</sup> .

نبيه : ليس هناك دليل على دفن فلامة الأظفار ، ولا الشعر المحلق ، فيجوز تنؤه في القمامات ، ولا حرج في ذلك .

#### □ سادسًا : نتف الإبط :

وهو سنة بالاتفاق ، قال النووي رحمته الله : ( والأفضل فيه النتف إن قوي عليه

رجوع المصادر (٤/٣٢٣) .

مسلم (٢٥٨) ، وابن ماجه (٢٩٥) .

صحیح . رواه أبو داود : (٤٢٠٠) ، والترمذي (٢٧٥٩) .

ويحصل أيضًا بالحلق<sup>(١)</sup>.

#### □ سابعًا : حلق العانة :

ويقال : « الاستحداد » وهو سنة بالاتفاق أيضًا . والمقصود بالعانة : الشعر فوق ذكر الرجل وحواليه ، وكذا الشعر الذي حوالي فرج المرأة ، وسواء في ذلك البكر والثيب ، والسنة فيه الحلق كما نص عليه في الحديث ، فإن أزاله بمزيل ، أو بقص ، أو نتف ، أو نحوه حصل المراد ، قال النووي : والأفضل الحلق .

#### □ ثامنًا : غسل البراجم :

وغسلها سنة ، والبراجم : هي عقد الأصابع ومعاطفها . قال العلماء : (ويلحق بالبراجم ما يجتمع فيه من الوسخ في معاطف الأذن وقعر الصماخ)<sup>(٢)</sup>.

#### □ تاسعًا : الاستنجاء :

وقد سبق الكلام عليه بالتفصيل<sup>(٣)</sup>.

#### □ عاشرًا : الختان :

ومعناه لغة : « التطهير والقطع » ، ويسمى في حق المرأة « خفصًا » وفي حق الرجل : « إعدامًا » ، وأما غير المختن فيقال له : « أقلف وأغلف » . ومعناه الشرعي : قطع الجلد المستديرة على الحشفة - وهي رأس الذكر - ويقال لها : القلفة بالنسبة للذكر ، وأما الأنثى فتقطع الجلد التي هي كعرف الديك فوق فرجها .

#### مشروعيته :

وردت الأدلة بمشروعيته في حق الرجال والنساء ، منها : ما تقدم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه خمس من الفطرة ، وذكر فيها الختان . ومنها : ما ثبت أيضًا في

(١) شرح صحيح مسلم (١٤٩/٣) .

(٢) انظر نيل الأوطار (١٣٦/١) ، والمجموع (٢٨٨/١) .

(٣) انظر أبواب آداب قضاء الحاجة .

حدث قوله ﷺ : « إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل »<sup>(١)</sup> ، وعن أم عطية البخارية رضي الله عنها أن امرأة كانت خاتنة بالمدينة ، فقال لها رسول الله ﷺ : « إذا خنت فأشمي ولا تنهكي » فإنه أسرى للوجه وأحظى عند الزوج »<sup>(٢)</sup> .

**حكمه :**

خفف أهل العلم في حكم الختان على النحو الآتي :

ذهب الشافعية إلى أنه واجب في حق الرجال والنساء ، وذهب الحنفية إلى أنه للرجال سنة<sup>(٣)</sup> وهو مكرمة للنساء ، وعن أحمد الختان واجب للرجال ومكرمة في حق النساء ، وفي رواية عنه أنه واجب في حق الرجال والنساء .

**قدر الذي يؤخذ في الختان :**

نسبة للرجال تؤخذ الجلدة حتى تبدو الحشفة - وهي رأس الذكر - وأما المرأة فهو قطع أدنى جزء من الجلدة المستعلية فوق الفرج ، على أن لا تنهك لما سمع في الحديث : « أشمي ولا تنهكي » . أي اتركي الموضع أشم ، و« **الأشم** » : يرتفع .

**وقت الختان :**

في صحيح البخاري : سئل ابن عباس رضي الله عنهما مثل من أنت حين قبض رسول الله ﷺ ؟ قال : أنا يومئذ مختون ، قال : وكانوا لا يختنون الرجل حتى يدرك<sup>(٤)</sup> .  
وروى البيهقي من حديث جابر رضي الله عنه قال : « عق رسول الله ﷺ عن الحسن وحسين وختنهما لسبعة أيام » لكنه حديث ضعيف<sup>(٥)</sup> ، وله شاهد من حديث

١ - ابن ماجه (٦١١) ، وأحمد (١٧٨/٢) ، والطبراني في الأوسط (٣٨٠/٤) ، وابن حبان (١١٨٣) من حديث عائشة ، ورواه مسلم (٣٤٩) ، ومالك (٦٦/١) نحوه .

٢ - مير : رواه أبو داود (٥٢٧١) ، وله طرق وشواهد ، انظر « السلسلة الصحيحة » (٧٢٢) .

٣ - القاسمي غياض : السنة عندهم - أي المالكية - يأثم بتركها .

٤ - حديث (٦٢٩٤) ، وأحمد (٢٦٤/١) .

٥ - ابن أبي شيبة (٣٢٤/٨) ، وابن عدي (١٠٧٥/٣) .



ابن عباس رضي الله عنهما : « سبعة من السنة في الصبي يوم السابع : يسمى ويختن ... »<sup>(١)</sup>  
الحديث ، رواه الطبراني في الأوسط . وقال الشيخ الألباني : ( لكن أحد الحديثين  
يقوي الآخر ، إذ مخرجهما مختلف وليس فيهما متهم )<sup>(٢)</sup> .

فيمكن أن يقال : وقت السابع على الجواز ، ووقت قرب البلوغ على  
الوجوب<sup>(٣)</sup> هذا بالنسبة للغلام ، وأما الجارية (البت) فلم يحدد لها وقت ، إلا أن  
المعتبر فيه التأخير لكي يظهر « العُرف » وينمو ، ولا يكون ذلك إلا في سن متأخرة ،  
والمعتبر في ذلك رأى الطيبة التي تجري عملية الختان .

### الحكمة من الختان :

للختان حِكَمٌ كثيرة أذكر بعضها<sup>(٤)</sup> :

- (١) هو مكمل للفطرة التي هي الحنيفة ملة إبراهيم .
- (٢) ذهب بعض المفسرين أنه معنى قوله تعالى : ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ﴾ ، فالختان  
للحنفاء بمنزلة الصبغ والتعميد لعباد الصليب ، فصبغة الله في القلوب : معرفته  
ومحبته وعبادته ، وفي الأبدان : خصال الفطرة ، ومنها الختان .
- (٣) الختان طهارة من الوسخ والنجس الذي يتجمع داخل القلفة .
- (٤) أنه بالنسبة للمرأة أنضر للوجه وأحظى للزوج كما تقدم في حديث أم عطية  
الأنصارية رضي الله عنها .



(١) الطبراني في الأوسط (١/١٧٦) .

(٢) انظر كتاب « تمام المنة في التعليق على فقه السنة » للألباني ص ٦٨ .

(٣) وفي المسألة أقوال واختلافات ، انظر فتح الباري (١٠/٢٤١ ، ٢٤٢) .

(٤) من كتاب « تحفة المودود » لابن القيم بتصرف .

## أحكام الوضوء

١- معنى الوضوء :

قال ابن حجر رحمه الله : ( مشتق من الوضأة ، وسمي بذلك لأن المصلي يتنظف به يديه وضيقاً )<sup>(١)</sup>.

معنى الوضوء - بالضم - : هو الفعل ، والوضوء - بالفتح - : هو الماء الذي يصب عليه .



٢- دليل مشروعيته : ثبتت مشروعية الوضوء بالكتاب والسنة والإجماع .

أما الكتاب : فقوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَمِمَّا دُونَ رُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِلَى السَّمَائِطِ وَأَنْزِلُكُمْ إِلَى الْأَرْضِ كَمَا أَنْزَلْتُمْ إِلَيْكُمْ ﴾ [البقرة : ٢٣٨] .

أما السنة : فالأحاديث في ذلك كثيرة منها ما رواه الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ »<sup>(٢)</sup> .

أما الإجماع : فقد أجمعت الأمة على فرضية الوضوء ، حتى صار من أصول الدين بالضرورة ، فيعلمها العالم والعامي ، والصغير والكبير .



٣- فضل الوضوء :

في فضل الوضوء وفضل إسباغ أحاديث كثيرة ؛ وسوف أقصر على بعضها :

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إن أمتي يوم القيامة غرّاً محجلين من آثار الوضوء ، فمن استطاع منكم أن يطيل

صحيح البخاري (٢٣٢/١) .

مسلم (١٣٥) ، ومسلم (٢٢٥) ، وأبو داود (٦٠) ، والترمذي (٧٦) ، وأحمد (٣٠٨/٢) .

غرته فليفعل<sup>(١)</sup>. و«الغرة» بياض في جبهة الفرس، و«التحجيل» بياض في ثلاث قوائم من قوائم الفرس<sup>(٢)</sup>، قال العلماء يسمى النور الذي يكون على مواضع الوضوء يوم القيامة غرة وتحجيلاً: تشبهاً بغرة الفرس وتحجيله.

(٢) عن عمرو بن عبسة رضي الله عنه قال: كنت وأنا في الجاهلية أظن الناس على ضلالة، وأنهم ليسوا على شيء، وهم يعبدون الأوثان، فسمعت برجل يخبر أخباراً فقعدت على راحلتي فقدمت عليه، فإذا رسول الله ﷺ - فذكر الحديث إلى أن قال - فقلت: يا نبي الله فالوضوء حدثني عنه، فقال: «ما منكم رجل يقرب وضوءه، فيمضمض ويستشق فينثر إلا خرت خطايا وجهه من فيه وخياشيمه، ثم إذا غسل وجهه كما أمره الله إلا خرت خطايا وجهه من أطراف لحيته مع الماء، ثم يغسل يديه إلى المرفقين إلا خرت خطايا يديه من أنامله مع الماء، ثم يمسح رأسه إلا خرت خطايا شعره مع الماء، ثم يغسل رجليه إلى الكعبين إلا خرت خطايا رجليه من أنامله مع الماء، فإن هو قام فصلى فحمد الله تعالى وأثنى عليه، ومجده بالذي هو له أهل: وفرغ قلبه لله تعالى إلا انصرف من خطيئته كهيئته يوم ولدته أمه»<sup>(٣)</sup>.

و«الوضوء» (بفتح الواو): هو الماء الذي يتوضأ به، و«الأنامل»: هي أطراف الأصابع.

(٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أتى المقبرة فقال: «السلام عليكم دار قوم مؤمنين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، وددت أنا قد رأينا إخواننا»، قالوا: أولسنا إخوانك يا رسول الله؟ قال: «أنتم أصحابي، وإخواننا الذين لم يأتوا بعد»، قالوا: كيف تعرف من لم يأت بعد من أمتك يا رسول الله؟ قال: «أرايت لو أن رجلاً له خيل غُرٌّ مُحَجَلَةٌ بين ظهري خيل دُهم بهم ألا يعرف خيله؟» قالوا: بلي يا رسول الله، قال: «فإنهم يأتون غُرّاً مُحَجَلِينَ من الوضوء».

(١) البخاري (١٣٦)، ومسلم (٢٤٦)، وأحمد (٤٠٠/٢).

(٢) انظر فتح الباري (٢٣٦/١) شرح الحديث (١٣٦).

(٣) مسلم (٨٣٢)، وابن ماجه (٢٨٣).

وَأَفَرَطِهِمْ عَلَى الْحَوْضِ ، أَلَا لِيَذَادُنْ رَجَالٌ عَنْ حَوْضِي كَمَا يَذَادُ الْبَعِيرُ الضَّالَّ ،  
فَنَيْتِهِمْ : أَلَا هَلَمْ ، فَيَقَالُ : إِنَّهُمْ قَدْ بَدَلُوا بَعْدَكَ فَأَقُولُ : سَحَقًا سَحَقًا <sup>(١)</sup> .

ومعنى « **فَرَطِهِمْ** » الفرط : الذي يسبق القافلة ليعد لهم الدلاء ونحوها ،  
وأي يطرد ، و« **سَحَقًا** » : بُعْدًا .



### ٢- شرائط الوضوء :

للوضوء سنن وفرائض ، والفرض إذا تخلف فلا يصح الوضوء ، وهذه الفرائض  
حسبها متفق عليها وبعضها مختلف فيها ، ولكنني سأسوقها وأبين حكم ما ترجح  
مستي . وهي :

#### ١- النية :

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ [البينة : ٥] ،  
وَيَعْلَمُ أَنَّ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » <sup>(٢)</sup> .

معنى النية : القصد والعزم على فعل الشيء ، و**محلها** : القلب فلا يجوز التلفظ

بـ **ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ** : ( فكل عازم على فعل فهو ناويه ، لا يتصور انفكاك ذلك  
عن إية فإنه - أي العزم - حقيقتها ، فلا يمكن عدمها في حال وجودها ، ومن قعد  
عنه فقد نوى الوضوء ) <sup>(٣)</sup> .

وعلم أن التلفظ بالنية بدعة ، إذ لم يثبت التلفظ بها عن رسول الله ﷺ ، ولا  
صحبه ، ولا عن الخلفاء ، ولا عن الأئمة .

— (٢٤٥٩) ، والنسائي (٩٣/١) ، وابن ماجه (٤٣٠٦) ، وأحمد (٣٠٠/٢) .

— (١١) ، ومسلم (١٩٠٧) ، وأبو داود (٢٢٠١) ، والترمذي (١٦٤٧) ، والنسائي (٥٨/١) ، وابن  
— (٤٢٢٧) .

— (١٣٧/١) .



## (٣) المضمضة والاستنشاق :

ومعنى « المضمضة » :

**قال النووي رَحِمَهُ اللهُ :** ( قال أصحابنا : كمالها - يعني المضمضة - أن يجعل الماء في فمه ثم يديره فيه ، ثم يمجّه ، وأما أقلها فأن يجعل الماء في فيه ولا يشترط إدارته على المشهور الذي قاله الجمهور )<sup>(١)</sup> .

**و« الاستنشاق » :** جذب الماء في الأنف ، فإذا أخرجه بعد ذلك سمي « استنثاراً » . وقد أفادت الأحاديث وجوب المضمضة والاستنشاق والاستنثار ، وهو الراجح من أقوال أهل العلم ، وهو المشهور من مذهب أحمد .

**قال الشوكاني رَحِمَهُ اللهُ في « السيل الجرار » :** ( أقول : القول بالوجوب هو الحق لأن الله سبحانه قد أمر في كتابه العزيز بغسل الوجه ، ومحل المضمضة والاستنشاق من جملة الوجه ... وأيضاً قد ورد الأمر بالاستنشاق والاستنثار في أحاديث صحيحة )<sup>(٢)</sup> . **قلت :** من هذه الأحاديث : عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ : « إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء ثم لينثر »<sup>(٣)</sup> .

**ومنها :** من حديث لقيط بن صبرة في حديث طويل وفيه : « وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً »<sup>(٤)</sup> ، وفي رواية من هذا الحديث : « إذا توضأت فمضمض »<sup>(٥)</sup> وصحح الحافظ إسناده وصححه الشيخ الألباني .

وممن ذهب إلى وجوب المضمضة والاستنشاق : أحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأبو ثور ، وابن المنذر .

**وأما كيفية المضمضة والاستنشاق ففي صفة وضوئه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ من حديث عبد الله**

(١) شرح مسلم (١٠٥/٣) .

(٢) السيل الجرار (٨١/١) .

(٣) البخاري (١٦٢) ، ومسلم (٢٣٧) ، وأبو داود (١٤٠) ، والنسائي (١/٦٥ ، ٦٦) ، وابن ماجه (٤٠٩) . والموطأ (١٩/١) .

(٤) صحيح : رواه أبو داود (١٤٢) (١٤٣) ، والترمذي (٧٨٨) ، وأحمد (٢١١/٤) ، وابن حبان (١٠٥٤)

(٥) أبو داود (١٤٤) ، وابن أبي شيبة (١٦/١) ، والبيهقي (٥٢/١) .

عن زيد رضي الله عنه «أن رسول الله ﷺ تمضمض واستنشق من كف واحد» يفعل ذلك ثلاث مرات<sup>(١)</sup>.

**٢٠ بيئتي ركنة** في السنن : يعني والله أعلم - أنه مضمض واستنثر كل مرة من غرفة واحدة ، ثم فعل ذلك ثلاثاً من ثلاث غرفات ، قال : ويدل له حديث عبد الله بن زيد وفيه - « ثم أدخل يده في الإناء فمضمض واستنشق واستنثر ثلاث مرات من ثلاث غرفات من ماء »<sup>(٢)</sup>.

**(٢١) غسل الوجه :**

قال الله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَيَدَيْكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة : ٦].

**حد الوجه :** ما بين منبت الشعر المعتاد إلى منتهى الذقن طولاً ، وما بين حسي الأذن عرضاً ، ويدخل في ذلك ظاهر اللحية الكثة [وهي التي لا يظهر تحتها] ، وأما اللحية الخفيفة [وهي التي يظهر الجلد من تحتها] فإنه يجب وصول الماء إلى الجلد .

**(٢٢) غسل اليدين إلى المرفقين :**

وذلك للآية السابقة ، وقد اتفق العلماء على وجوب غسل المرفقين مع اليدين مستدلين على ذلك بقاعدة أصولية وهي : « ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب » . ومن أدلتهم كذلك فعله ﷺ إذ هو بيان لمجمل القرآن ، ولم يثبت عنه أنه ترك المرفقين مع اليدين ، **وه المرفق :** هو المفصل الذي يكون بين العضد والساعد ، وتغسل اليدين بدءاً من رءوس الأصابع إلى المرفقين .

وكان مقطوع اليد غسل ما تبقي من محل الفرض ، فإن كان القطع عند المرفق غسل مرفقه فقط ، فإن كان فوق المرفق فلا شيء عليه في هذه اليد .

**الحديث (١٩١) ، ومسلم (٢٣٥) ، وأبو داود (١١٩) ، والترمذي (٢٨) .**

**الحديث (١٨٦) ، ومسلم (٢٣٥) ، وأبو داود (١٨) ، والترمذي (٤٧) ، والنسائي (٧٢/١) .**

المقطوعة ، وكذلك يقال عند غسل الرجلين .

### (٥) مسح الرأس :

لقوله تعالى : ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة : ٦] ، واختلف العلماء في عدد مرات مسح الرأس ، فذهب أكثر العلماء منهم أبو حنيفة ومالك وأحمد بأن مسح الرأس مرة واحدة ، وهذا هو الأرجح ، وخالف في ذلك الشافعية ، فيرون مسح الرأس ثلاث مرات ، واختلف العلماء أيضًا في القدر الواجب في مسح الرأس : فمنهم من يرى وجوب مسح جميع الرأس ، ومنهم من يرى وجوب مسح بعضها ، وهناك منازعات كثيرة في تحقيق هذا الحكم ، والأرجح أن لا يقتصر على مسح بعض الرأس إلا إن كان سيكمل المسح على العمامة . وعلى ذلك يمكننا أن نقسم طريقة المسح على الرأس إلى ثلاثة أقسام كما هو ثابت من فعل النبي ﷺ على النحو الآتي :

### أولاً : المسح على جميع الرأس وله صورتان :

**الصورة الأولى :** أن يضع يديه عند مقدمة رأسه ثم يرجع بهما إلى قفاه ثم يردهما حيث بدأ ؛ فعن عبد الله بن زيد رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ مسح على رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر ؛ بدأ بمقدمة رأسه ، ثم ذهب بهما إلى قفاه ، ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه »<sup>(١)</sup> .

**الصورة الثانية :** أن يضع يديه في أعلى رأسه عند مفرق الشعر ثم يمرر يديه حسب اتجاه الشعر ، فعن الربيع بنت مَعْقُود رضي الله عنها « أن رسول الله ﷺ توضأ عندها ، فمسح الرأس كله من قرن الشعر ، كل ناحية لِمُنْصَبِّ الشعر ، لا يحرك الشعر عن هيئته »<sup>(٢)</sup> .

### ثانيًا : المسح على العمامة وحدها :

فعن عمرو بن أمية رضي الله عنه قال : « رأيت رسول الله ﷺ يمسح على عمامته

(١) البخاري (١٨٥) ، ومسلم (٢٣٥) ، وأبو داود (١١٨) ، والترمذي (٣٢) ، والنسائي (٧٢/١) ، وابن ماجه (٤٣٤) .

(٢) حسن : رواه أبو داود (١٢٨) ، وأحمد (٣٦٠/٦) ، والطبراني في الكبير (٢٧١/٢٤) ، وحسنه الشيخ الألباني .

وخفيه<sup>(١)</sup> . ويجوز للمرأة أن تمسح على الخمار ، وقد ثبت ذلك على أم سلمة رضي الله عنها<sup>(٢)</sup> .

### ثالثاً : المسح على الناصية والعمامة :

فعن المغيرة بن شعبه رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ فمسح بناصرته ، وعلى العمامة والخفين<sup>(٣)</sup> .

**ملحوظة :** لا يشترط في المسح على العمامة أن تكون لبست على طهارة ، وكذلك لا يقيد المسح عليه بوقت كما هو الحال بالنسبة للمسح على الخفين .

### (٦) مسح الأذنين :

تقدم أن من فرائض الوضوء مسح الرأس ، ولكن هل مسح الأذنين واجب ؟ أم مستحب ؟ اختلف في ذلك أهل العلم ، والصواب القول بوجوبه لحديث الأذنان من الرأس<sup>(٤)</sup> ، وهذا الحديث له طرق كثيرة يقوي بعضها بعضاً مما جمعنا تنمض للاحتجاج ، والسنة أن يمسح ظاهرهما وباطنهما . فعن ابن عباس رضي الله عنهما « أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما<sup>(٥)</sup> . وفي رواية عند أبي ثبي<sup>(٦)</sup> « باطنهما بالمسبختين ، وظاهرهما بإبهاميه » .

ولا يشترط لمسحهما ماء جديد ، بل يكفي مسحهما مع الرأس .

**قال ابن القيم رحمه الله :** (لم يثبت عنه أنه أخذ لهما ماء جديداً وربما صح ذلك من عمر<sup>(٦)</sup>)<sup>(٧)</sup> .

١- حري (٢٠٥) ، والنسائي (٨١/١) ، وابن ماجه (٥٦٢) .

٢- رواه ابن أبي شيبة (٢٢/١) ، ورجاله ثقات عدا « أم الحسن » واسمها « خيرة » قال الحافظ : لا بأس به ، فهذا يعني أن حديثها حسن عند الحافظ .

٣- (٢٧٤) ، وأبو داود (١٥٠) ، والترمذي (١٠٠) ، والنسائي (٧٦/١) .

٤- -ود (١٣٤) ، والترمذي (٣٧) ، وابن ماجه (٤٤٣) ، وله طرق وشواهد جمعها الشيخ الألباني في مسند صحيحه (٣٦) وحكم بصحة الحديث .

٥- -مسح داخلهما بالباطنتين وظاهرهما بإبهاميه والحديث حسن ، رواه ابن ماجه (٤٣٩) ، وابن ماجه (١٠٠٠) .

٦- رواه مالك في الموطأ (٣٤/١) .

٧- (١٠٠٠) .



## (٧) غسل الرجلين إلى الكعبين :

وذلك لما تقدم من الآية : ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة : ٦] .  
و «الكعبان» : هما العظمان الناشزان عند ملتقى القدم بالساق ، وهو - أي وجوب  
غسل الرجلين - إجماع الصحابة كما ذهب إليه جمهور العلماء ، وخالف في ذلك  
الشيعة الإمامية ورأوا الاكتفاء بالمسح عليهما فقط وقولهم باطل ، لأنه قد ثبت عنه  
ﷺ الأمر بغسلهما ، بل إنه عنف الذين اكتفوا بالمسح عليهما ، ففي الصحيحين  
عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : تخلف عنا رسول الله ﷺ في سفر فأدركنا ، وقد أزهقنا  
العصر فجعلنا نتوضأ ونمسح على أرجلنا قال : فتأدى بأعلى صوته : « ويل للأعقاب  
من النار » مرتين أو ثلاثاً <sup>(١)</sup> .

ومعنى «أزهقنا» أي : أدركنا ، والمقصود أنهم أخرؤا الظهر حتى قرب وقت  
العصر ، و «الأعقاب» : جمع عقب وهو مؤخر الرجل .  
وقد وقع الخلاف أيضًا هل يدخل الكعبان في وجوب الغسل مع الرجل أم لا ؟  
والراجح : وجوب غسلهما ، كما بينت ذلك في وجوب غسل المرفقين .

## (٨) الموالاة :

والمقصود بالموالاة أن لا يؤخر غسل عضو حتى يجف ما قبله بزمان معتدل ،  
فعن خالد بن معدان وعن بعض أصحاب النبي ﷺ : « أن رسول الله ﷺ رأى  
رجلاً يصلي في ظهر قدمه قدر الدرهم لم يصبها الماء فأمره رسول الله ﷺ أن يعيد  
الوضوء » - زاد في رواية : « والصلاة » <sup>(٢)</sup> .

قال الأثرم : قلت لأحمد - يعني ابن حنبل - : هذا إسناد جيد ؟ قال : جيد .  
في هذا الحديث أمره ﷺ بإعادة الوضوء ، ومعلوم أنه إذا لم تكن الموالاة  
فرضاً لاكتفى بأمره بغسل الرجلين فقط لأنها آخر الأعضاء في الوضوء .

(١) البخاري (٦٠) ، ومسلم (٢٤١) ، وأبو داود (٩٧) ، والنسائي (٧٧/١) ، وابن ماجه (٤٥٠) .

(٢) صحيح : رواه أبو داود (١٧٥) ، وأحمد (٤٢٤/٣) ، وله شاهد عند مسلم (٢٤٣) من حديث جابر دون

## ترتيب :

لأنه هو ثابت من فعله ﷺ ، وفعله بيان القرآن ، وقد استدلل العلماء أيضًا على وجوب ترتيب بأن الله ﷻ ذكر الفرائض مرتبة ، وقد قال ﷺ في الحج وهو عليه السلام : « نبدأ بما بدأ الله به » ، فكذلك هنا . لكن يلاحظ أنه يجوز أن تؤخر المضمضة والاستنشاق بعد الوجه ، ورد ذلك في حديث الربيع بنت حبيش رضي الله عنها فذكرت وضوء النبي ﷺ « فغسل كفيه ثلاثاً ، ووضأ وجهه ثلاثاً ، فغسل راسه واستنشق مرة ووضأ يديه ثلاثاً ثلاثاً ، ومسح برأسه مرتين ، ووضأ رجله ثلاثاً ثلاثاً » الحديث<sup>(١)</sup> .



## في الوضوء

التسمية قبل الوضوء<sup>(٢)</sup> :

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه »<sup>(٣)</sup> .

وقد وردت في هذا المعنى أحاديث لا يخلو كل منها من ضعف ، لكن قال أصحابنا : (والظاهر أن مجموع الأحاديث يحدث منها قوة تدل على أن له

وختلف العلماء في حكم التسمية فبعضهم يرى الوجوب ، ويرى جمهور أصحابنا أنها مستحبة ، ومن قال بالوجوب اختلفوا أيضًا في التفريق بين الناسي

رواه أبو داود (١٢٦) ، والترمذي (٣٣) وقال : حديث حسن ، وابن ماجه (٤٤٠) .

الرجح - في الطبقات السابقة - أن التسمية واجبة ، لذا ذكرتها ضمن الفرائض ، والصحيح أن التسمية مستحبة ، فنتبه .

رواه أبو داود (١٠١) ، والترمذي (٢٥) ، وابن ماجه (٣٩٩) .

الحسين الخيري (٧٥/١) .

والذين قالوا بالوجوب رأوا أن الأولى حمل الحديث على ظاهره بنفي الوضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه ، وذلك يقتضي نفي الصحة ، أو ذات الوضوء ، وأما الناسي فإنه يغتفر له لما في الحديث : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان ، وما استكرهوا عليه »<sup>(١)</sup>.

**والذي يتبين لي أن قول الجمهور هو الأرجح ، وأن التسمية سنة ، وذلك لأن** الذين وصفوا وضوء النبي ﷺ لم يذكروا التسمية ، وأيضاً فقد ثبت في سنن أبي داود بسند حسن أن أعرابياً سأل النبي ﷺ عن الوضوء فدعا بماء فتوضأ ثلاثاً ثلاثاً غير رأسه - ثم قال : « هكذا الوضوء فمن زاد فقد أساء وتعدى وظلم »<sup>(٢)</sup> ويلاحظ أنه لم يذكر فيه التسمية مع جهل الأعرابي واحتياجه للتفصيل . وفي قوله ﷺ له : « هكذا الوضوء » . ما يفيد الحصر الذي يدل على بيان الواجب . وبناء على ما تقدم فيحمل حديث : « لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » على نفي الكمال ، والعلم عند الله .

### (٢) السواك قبل الوضوء :

تقدم الكلام عن السواك وفضله واستعماله في باب سنن الفطرة .

### (٣) غسل الكفين في أول الوضوء :

عن أوس بن أوس الثقفي رضي الله عنه قال : « رأيت رسول الله ﷺ توضأ فاستوكف ثلاثاً »<sup>(٣)</sup> - أي : غسل كفيه .

ويزداد غسل الكفين تأكيداً إذا كان الوضوء بعد النوم ، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده حتى يغسلها »

(١) صحيح : رواه ابن ماجه (٢٠٤٣) ، وابن حبان (٧٢١٩) ، والحاكم (١٩٨/٢) ، والطحطاوي في مشكر

الآثار (٥٦/٢) ، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي ، وصححه الألباني في إرواء الغليل (٨٢) .

(٢) حسن : رواه أبو داود (١٣٥) ، وابن ماجه (٤٢٢) ، والنسائي (٨٨/١) مختصراً .

(٣) إسناده حسن : رواه أحمد (٩/٤) ، والنسائي (٦٤/١) ، والطبراني في الكبير (٢٢١/١) ، والدارمي

- توضح - فإنه لا يدري أين باتت يده <sup>(١)</sup>.

وقد استحب الجمهور غسل الكفين عقب كل نوم ، وخصه الإمام أحمد بنوم الليل قوله في آخر الحديث : « أين باتت » ، وفي رواية لمسلم : « إذا قام أحدكم من الليل » ، ولذلك ذهب الإمام أحمد إلى الوجوب عند القيام من نوم الليل خاصة .

#### (٤) تثليث غسل الأعضاء :

ولا يزيد في غسل الأعضاء عن ثلاث غسلات ، لأنه أكثر ما وردت به الروايات في سنة رسول النبي ﷺ ؛ فعن عثمان بن عفان رضي الله عنه « أن النبي ﷺ توضأ ثلاثاً ثلاثاً » <sup>(٢)</sup>.

**قال ابن المبارك رحمته الله :** لا آمن إذا زاد في الوضوء على الثلاث أن يأثم <sup>(٣)</sup>.

**وقال أحمد وإسحاق رحمتهما الله :** لا يزيد على الثلاث إلا رجل مبتلى <sup>(٤)</sup>.

**قلت :** ويجوز أن يتوضأ مرة مرة ، ومرتين مرتين ، فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « توضأ رسول الله ﷺ مرة مرة » <sup>(٥)</sup>. وعن عبد الله بن زيد رضي الله عنه « أن النبي ﷺ توضأ مرتين مرتين » <sup>(٦)</sup>.

**قال النووي رحمته الله :** ( وقد أجمع المسلمون على أن الواجب في غسل الأعضاء مرة مرة ، وعلى أن الثلاثة سنة ، وقد جاءت الأحاديث الصحيحة بغسل الأعضاء مرة مرة ، ومرتين مرتين ، وثلاثاً ثلاثاً ، وبعض الأعضاء ثلاثاً وبعضها مرتين ، بعضها مرة ، قال العلماء : فاختلافها دليل على جواز ذلك كله ، وأن الثلاث هي المكمل والواحدة تجزئ ) <sup>(٧)</sup>.

بحري (١٦٢) ، ومسلم (٢٧٨) ، وأبو داود (١٠٥) ، والترمذي (٢٤) ، والنسائي (٧٠٦/١) ، وابن حجر (٣٩٣) .

بحري (١٥٩) ، ومسلم (٢٢٦) ، وأبو داود (١٠٦) .

شمس (١٦١/١) .

تمت الترمذي على الحديث (٢٤٤) ، والمفتي (١٦١/١) ، ونيل الأوطار (٢١٥/١) .

بحري (١٥٧) ، وأبو داود (١٣٨) ، والترمذي (٤٢) ، والنسائي (٦٢/١) ، وابن ماجه (٤١١) .

بحري (١٥٨) ، وأحمد (٤١/٤) ، وابن خزيمة (١٧٠) .

صحيح مسلم (١٠٦/٣) .



## (٥) التيامن :

عن عائشة رضي الله عنها قالت : « كان رسول الله ﷺ يحب التيامن في تنعله ، وترجله ، وطهوره ، وفي شأنه كله »<sup>(١)</sup> . ومعنى : « تنعله » : لبس النعل ، و « ترجله » : تسريح الشعر .

**قال النووي رحمته الله :** (وقاعدة الشرع المستمرة استحباب البداءة باليمين في كل ما كان من باب التكريم والتزين ، وما كان بضدها استحباب فيه التياسر . قال وأجمع العلماء على أن تقديم اليمين في الوضوء سنة ، ومن خالفها فاته الفضل وتوضؤه)<sup>(٢)</sup> .

## (٦) تخليل اللحية :

عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان إذا توضأ أخذ كفًا من ماء فأدخلك تحت حنكه ، فخلل به لحيته وقال : « هكذا أمرني ربي ﷻ »<sup>(٣)</sup> ، وعن عثمان بن عفان رضي الله عنه « أن النبي ﷺ كان يخلل لحيته »<sup>(٤)</sup> .

اختلف العلماء في حكم تخليل اللحية . فذهب بعضهم إلى الوجوب والأكثر على أنها سنة ، وهو الراجح ، وهو ما رجحه الشوكاني بعد سرد الأدلة .

**قال الشوكاني رحمته الله :** (الاحتياط والأخذ بالأوثق لا شك في أولويته ، يعني - عدم التهاون في تخليلها - لكن بدون مجاراة على الحكم بالوجوب)<sup>(٥)</sup> ، وفي حديث أنس السابق معنى التخليل .

## (٧) إطالة الغرة والتعجيل :

**قال الشوكاني رحمته الله :** « الغرة » : غسل شيء من مقدم الرأس ، أو ما يجاور

(١) البخاري (١٦٨) ، ومسلم (٢٦٨) ، والترمذي (٦٠٨) ، وأحمد (٢٠٢/٦) .

(٢) نقلًا من فتح الباري (٢٧٠/١) تعليقًا على الحديث رقم (١٦٧ - ١٦٨) .

(٣) صححه الألباني : رواه أبو داود (١٤٥) ، والبيهقي (٥٤/١) . قلت : لكن فيه الوليد بن زوران قال فيه حجب : لين الحديث .

(٤) حسن بشواهده : رواه ابن ماجه (٤٣٠) ، والترمذي (٣١) ، وصححه .

لوجه زائدة على الجزء الذي يجب غسله ، و « التحجيل » : غسل ما فوق المرفقين وركعيتين وهما مستحبان .

وقد ثبت ما يدل على ذلك فعن أبي هريرة رضي الله عنه : « أنه توضأ فغسل وجهه فأسبغ برؤوسه ، ثم غسل يده اليمنى حتى أشرع في العضد ، ثم غسل يده اليسرى حتى أشرع في العضد ، ثم مسح رأسه ، ثم غسل رجله اليمنى حتى أشرع في الساق ، ثم غسل رجله اليسرى حتى أشرع في الساق ، ثم قال : هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ » ، وقال : قال رسول الله ﷺ : « أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من إسباغ برؤوسه » ، فمن استطاع منكم فليطل غرته وتحجيله <sup>(١)</sup> .

#### (٨) ذلك الأعضاء :

عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه « أن النبي ﷺ أتني بثلاثي مئة ماء فتوضأ فجعل يذلك ذراعيه » <sup>(٢)</sup> .

قال النووي رحمته الله : ( واتفق الجمهور على أنه يكفي في غسل الأعضاء في برؤوسه والغسل جريان الماء على الأعضاء ولا يشترط الدلك ، وانفرد مالك والحنفلي باشتراطه ) <sup>(٣)</sup> .

#### (٩) الاقتصاد في الماء :

تقدم أن النبي ﷺ توضأ بالمد وتوضأ بثلاثي المد ، وهذا يعني عدم الإسراف في الماء .

وعن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « سيكون في هذه الأمة قوم يعتدون في الدعاء والطهور » <sup>(٤)</sup> .



مسلم بطوله (٢٤٦) ، ورواه البخاري مختصراً (١٣٦) .

سنة صحيح : رواه ابن حبان (١٠٨٢ ، ١٠٨٣) ، وابن خزيمة (١١٨) ، والبيهقي (١٩٦/١) .

شرح مسلم (١٠٧/٣) .

سنة صحيح : رواه أبو داود (٩٦) ، وأحمد (٨٦/٤) ، وابن حبان (٦٧٦٣) .

ومن السنة بعد الفراغ من الوضوء :

(٩) الدعاء بعده :

عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « ما منكم من أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء ثم يقول : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء »<sup>(١)</sup> .

زاد الترمذي في رواية : « اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين »<sup>(٢)</sup> .

**تنبيه :** ورد في بعض روايات الحديث أنه يرفع بصره عند الدعاء ، ولكن هذه الزيادة لا تصح<sup>(٣)</sup> .

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « من توضأ فقال : سبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك ، كتب له في رق ، ثم جعل في طابع فلم يكسر إلى يوم القيامة »<sup>(٤)</sup> . **و«الرق» :** الصحيفة . **و«الطابع» :** الخاتم ، يريد أنه يختم عليه .

(١٠) صلاة ركعتين بعد الوضوء :

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال لبلال : « يا بلال حدثني بأرجى عمل عملته في الإسلام ؛ إني سمعت ذف نعليك بين يدي في الجنة » ، قال : ما عملت عملاً أرجى عندي من أني لم أتطهر طهوراً في ساعة من ليل أو نهار إلا صليت بذلك الطهور ما كتب لي أن أصلي »<sup>(٥)</sup> .

وعن عثمان رضي الله عنه قال : رأيت رسول الله ﷺ : توضأ نحو وضوئي هذا ثم قال : « من توضأ نحو وضوئي هذا ثم قام فركع ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر له »

(١) مسلم (٢٣٤) ، وأبو داود (٤٦٠) ، والنسائي (٩٢/١) ، والترمذي (٥٥) ، وابن ماجه (٤٧٠) .

(٢) الترمذي (٥٥) ، والطبراني في الأوسط (١٤٠/٥) ، **وحسنه الألباني** في الإرواء (٩٦) .

(٣) رواه أحمد (١٥٠/٤) من طريق ابن عم أبي عقيل ، وهو مجهول .

(٤) رواه النسائي في الكبرى (٩٩٠٩) ، وصوب وقفه ، وقال الألباني : وهو في حكم المرفوع لأنه لا يندرج بمجرد الرأي .

(٥) البخاري (١١٤٩) ، ومسلم (٢٤٥٨) .

ما تقدم من ذنبه»<sup>(١)</sup>.

وسواء صلى فريضة أو نافلة راتبة ، أو تطوعاً حصلت له هذه الفضيلة كما تحصل تحية المسجد بذلك ، وأما قوله ﷺ : « لا يحدث فيها نفسه » فقد قال النووي رحمته الله : ( فالمراد لا يحدث بشيء من أمور الدنيا ، وما لا يتعلق بالصلاة ، ولو عرض له حديث فأعرض عنه بمجرد عروضه عفي عن ذلك وحصلت له هذه الفضيلة إن شاء الله تعالى ؛ لأن هذا ليس من فعله ، وقد عفي لهذه الأمة عن الخواطر التي تعرض ولا تستقر )<sup>(٢)</sup>.



### ❏ نواقض الوضوء :

أولاً : كل ما خرج من السبيلين (القبل والدبر) :

قال ابن المنذر رحمته الله : ( أجمع أهل العلم على أن خروج الغائط من الدبر ، وخروج البول من ذكر الرجل وقبل المرأة ، وخروج المذي ، وخروج الريح من الدبر وزوال العقل بأي وجه زال عقله أحداث ينقض كل واحد منها الطهارة ، ويوجب ريضوء )<sup>(٣)</sup>.

قلت : الأدلة على ما تقدم :

أما الغائط والبول : فقوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنَ النَّسَاءِ ﴾ [النساء : ٤٠] . وفي حديث صفوان في المسح على الخفين قال : « أمرنا رسول الله ﷺ إذا كنا سفرًا أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة ، ولكن من غائط وبول برء »<sup>(٤)</sup>.

بحري (١٦٤) ، ومسلم (٢٢٦) .

شرح صحيح مسلم (١٠٨/٣) .

برجاء ( ص ٣ ) ووقع في النسخة عندي « المتني » بدلاً من « المذي » وجوابه المذي .

سنة حسن : رواء الترمذي (٩٦) ، (٣٥٣٥) ، والنسائي (٨٣/١ ، ٨٤) ، وابن ماجه (٤٧٨) ، وأحمد

: (٢٤٠) ، وحسنه الألباني في الإرواء (١٠٤) .



ففيهما دليل على وجوب الوضوء من البول والغائط .

**وأما خروج الريح :** فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ » ، فقال رجل من حضرموت : ما الحدث يا أبا هريرة ؟ قال : « فساء أو ضراط » <sup>(١)</sup> .

**وأما المذي :** ففي حديث علي رضي الله عنه وسؤاله عن المذي قوله ﷺ : « توضأ واغسل ذكرك » <sup>(٢)</sup> .

**وأما الودي :** فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « المني والودي والمذي ، أما المني ففيه الغسل ، وأما المذي والودي ففيهما إسباغ الوضوء ويغسل ذكره » <sup>(٣)</sup> .

#### ملاحظات :

(١) إذا خرج من الدبر شيء غير معتاد كالدود والحصى ونحو ذلك ، فإنه ينقض الوضوء عند أكثر أهل العلم .

(٢) إذا أدخل في فتحة الذكر أو الدبر شيء ، ثم أخرج وجب الوضوء لأنه لا يخلو من بلة نجسة .

(٣) إذا خرج البول أو الغائط من غير السبيلين ، وجب فيهما الوضوء على الراجح لما تقدم من حديث صفوان : « ... لكن من غائط وبول ونوم » على عموم خروجه سواء كان من المخرج المعتاد ، أو من غيره .

#### ثانيًا : النوم :

تقدم في حديث صفوان بن عسال أن من نواقض الوضوء النوم ، وقد وردت في هذا المعنى أحاديث :

(١) البخاري (١٣٥) ، ومسلم (٢٢٥) ، وأبو داود (٦٠) ، والترمذي (٧٦) .

(٢) البخاري (٢٦٩) ، ومسلم (٣٠٣) ، وأبو داود (٢٠٦) ، والترمذي (١١٤) ، والنسائي (٩٦/١) ، وابن ماجه (٥٠٤) .

(٣) صحيح : رواه ابن أبي شيبة (٨٩/١) ، والبيهقي (١٦٩/١) .

فمن هذه الأحاديث : عن علي بن أبي طالب عليه السلام أن رسول الله ﷺ قال :  
« العين وكاء الشئ ، فمن نام فليتوضأ »<sup>(١)</sup> . ومعنى « الشئ » : حلقة الدبر ،  
و« الوكاء » : الرباط .

ولا يعارض هذا ما رواه أبو داود عن أنس رضي الله عنه قال : « كان أصحاب رسول الله ﷺ ينتظرون العشاء الآخرة حتى تخفق رؤوسهم ، ثم يصلون ولا يتوضئون »<sup>(٢)</sup> . وفي بعض الروايات : « فيضعون جنوبهم » ، أي على الأرض ، وفي بعضها عند الترمذي : « حتى سمع لهم غطيظاً » . و« الغطيظ » : صوت نفس النائم ، والنخير أقوى منه .

ويمكن الجمع بين الأحاديث بأن النوم الناقض للوضوء هو النوم المستغرق الذي لا يبقى معه إدراك ، وأما مبادئ النوم قبل الاستغراق فهذا لا ينقض الوضوء .  
**تنبيهات :**

(أ) قال النووي رحمته الله : ( واتفقوا على أن زوال العقل بالجنون ، والإغماء ، والسكر بالخمر ، أو النبذ ، أو البنج ، أو الدواء ينقض الوضوء سواء قل أو كثر ، وسواء كان ممكن المقعدة ، أو غير ممكنها )<sup>(٣)</sup> .

(ب) قال النووي رحمته الله : ( قال أصحابنا : وكان من خصائص رسول الله ﷺ أنه لا ينتقض وضوءه بالنوم مضطجعا للحديث الصحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « نام رسول الله ﷺ حتى سمعت غطيظه ثم صلى ولم يتوضأ »<sup>(٤)</sup> )<sup>(٥)</sup> .

**ثالثاً : مس الفرج :**

يجب الوضوء من مس الفرج ؛ سواء في ذلك الرجل والمرأة ، وسواء كان مس ياطن الكف أو بظاهره ، إلا أن يكون بينه وبينه حائل لما ثبت في الحديث

سأله حـ : رواه أبو داود (٢٠٣) ، وابن ماجه (٤٧٧) ، وأحمد (١١١/١) .

صحيح أبو داود (٢٠٠) ، والدارقطني (١٣٠/١) ، والبيهقي (١١٩/١) ، ورواه مسلم (٣٧٦) نحوه .

شرح صحيح مسلم (٧٤/٤) .

سأله حـ : (١١٣) ، (١٣٨) ، (١٨٣) ، ومسلم (٧٦٣) ، وأبو داود (٥٨) .

شرح صحيح مسلم (٧٤/٤) .

عن بُسرة بنت صفوان رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال : « من مس ذكره فلا يُصلّ حتى يتوضأ » <sup>(١)</sup>. وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده عن النبي ﷺ قال : « أيما رجل مس فرجه فليتوضأ ، وأيما امرأة مست فرجها فلتتوضأ » <sup>(٢)</sup>.

وأما حديث طلق بن علي رضي الله عنه أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن الرجل يمس ذكره هل عليه وضوء ؟ قال : « لا ؛ إنما هو بَضْعَةٌ منك » <sup>(٣)</sup>. ( أي : قطعة ) فهو حديث منسوخ ؛ فقد أورد ابن حبان في صحيحه ما يدل على أن قدوم طلق بن علي كان عند بناء مسجد المدينة ثم خرج ولم يعلم له قدوم بعد ذلك <sup>(٤)</sup> ، وأما حديث بُسرة فقد رواه أيضًا أبو هريرة وهو متأخر الإسلام ، وهذا يقوي القول بنسخ حديث طلق <sup>(٥)</sup>.

وأيضًا فحديث طلق « إباحة » ، وحديث بسرة : « حظر » ، والقاعدة أنه : إذا تعارض الحظر والإباحة قدم الحظر .

والحق في ذلك أنه ناقض للوضوء سواء قصد الشهوة ، أم لم يقصدها إلا أن يكون هناك حائل ، إذ الظاهر من قوله : « من مس ذكره » أن المس مباشرة العضو نفسه . وقد ورد في هذا المعنى حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ :

(١) صحيح : رواه أبو داود (١٨١) ، والترمذي (٨٣) وصححه ، والنسائي (١٠٠/١) ، وابن ماجه (٤٧٩) ، وقوله في الحديث : « فلا يصل » من زيادة الترمذي وقال البخاري : هو أصح شيء في هذا الباب .

(٢) إسناده حسن : رواه أحمد (٢٢٣/٢) ، والدارقطني (١٤٧/١) .

(٣) صحيح : رواه أبو داود (١٨٢) ، والترمذي (٨٥) ، وابن ماجه (٤٨٣) ، والنسائي (١٠١/١) ، وابن حبان في صحيحه (١١٢٠) ، وصححه الشيخ الألباني ، وانظر « تمام المنة » (ص ١٠٣) .

(٤) صحيح : صحيح ابن حبان (١١٢٢ ، ١١٢٣) .

(٥) ثم رأيت بحثًا جيدًا أرشدني إليه أحد الإخوة ، وهو على هامش « نصب الراية » للزبيلي (١/٦٤ - ٦٩) ناقش فيها دعوى ابن حبان بعدم قدوم طلق ، وانتقدها ، وأيًا كان فالحكم عندي أن « الحظر » مقدم على « الإباحة » . وقد سلك بعض العلماء الجمع بين الحديثين : فجعل حديث بسرة محمول على من قصد الشهوة بالمس ، وحديث طلق محمول لمن لم يقصد الشهوة وهو جمع حسن لا بأس به ، وإن كان الأولى ما ذكرته أولاً . والله أعلم .

« إذا أفضى أحدكم بيده إلى فرجه وليس بينهما ستر ولا حجاب فليتوضأ »<sup>(١)</sup>.  
وأما مس الأنثيين (الخصيتين) أو حلقة الدبر ، فلا ينقض الوضوء لأن الحديث نص  
على « الذكر » ، أو « الفرج » ، ومعلوم أن الأنثيين وحلقة الدبر لا يطلق عليهما فرج .

#### رابعاً : أكل لحم الإبل :

سواء كان نيئاً ، أو مطبوخاً ، أو مشويّاً ، أو أي صفة أخرى .

**قال الخطابي رحمه الله :** ذهب إلى هذا عامة أصحاب الحديث وذلك لما رواه  
جابر بن سمرة رضي الله عنه أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ : أتوضأ من لحوم الغنم ؟ قال :  
« إن شئت فتوضأ ، وإن شئت فلا تتوضأ » ، قال : أتوضأ من لحوم الإبل ؟ قال :  
« نعم ، فتوضأ من لحوم الإبل »<sup>(٢)</sup> ، وعن جابر رضي الله عنه قال : « أمرنا رسول الله ﷺ أن  
توضأ من لحوم الإبل »<sup>(٣)</sup>.

والظاهر من قوله : « **لحوم الإبل** » ، جملة البعير ؛ فعلى هذا يجب الوضوء إذا  
أكل كبده أو سنامه أو كرشه ونحو ذلك ، وأما اللبن فلا يدخل فيه لأنه ليس لحماً ،  
وتحس لا يشمل .

#### خامساً : لمس المرأة :

صحيح أن لمس المرأة لا ينقض الوضوء سواء كانت من ذوات المحارم ، أو  
حية ، والدليل على ذلك : عن عائشة رضي الله عنها قالت : « كنت أنام بين يدي  
رسول الله ﷺ ورجلاي في قبلته ، فإذا سجد غمزني فقبضت رجلي ، فإذا قام  
استبهما ، قالت : والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح »<sup>(٤)</sup>.

١ - رواه ابن حبان (١١١٨) ، ورواه الحاكم (١٣٨/١) ، وصححه الشيخ الألباني في السلسلة  
صحيحة (١٢٣٥) .

٢ - وثبت عن البراء نحوه : رواه أبو داود (١٨٤) ، والترمذي (٨١) ، وأحمد (٣٠٣/٤) .

٣ - رواه ابن ماجه (٤٩٥) ، وأحمد (٩٦/٥) ، وابن حبان (١١٢٧) ، وصححه الشيخ الألباني في  
سلسلة (٣٠٥) .

٤ - (٣٩٣) ، ومسلم (٥١٢) ، وأبو داود (٧١٢) ، والنسائي (١٠٢/١) .



وعنها « أن النبي ﷺ كان يقبل بعض أزواجه ثم يصلي ولا يتوضأ »<sup>(١)</sup> .  
وأما الاستدلال بقوله تعالى في آية الوضوء « أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ » [المائدة : ٦] ؛  
على أن لمس المرأة ينقض الوضوء ، فالجواب : أن مقصود اللبس هنا « الجماع »  
على الصحيح لأن الملامسة تكون بين اثنين ، وقد قرر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية  
وبسط هذا المعنى بسطاً حسناً في « مجموع الفتاوى » فراجع إن شئت .

### تنبيه هام :

القول بعدم نقض الوضوء من لمس المرأة ، لا يعني جواز مصافحة الرجل للمرأة  
الأجنبية ، فمصافحتها حرام لقوله ﷺ : « اليدان تزنيان وزناهما البطش »<sup>(٢)</sup> ،  
ولقوله ﷺ : « لأن يطعن في رأس أحدكم بمخيط من حديد خير له من أن يمس  
امرأة لا تحل له »<sup>(٣)</sup> .

### ملاحظات متعلقة بنواقض الوضوء :

(١) الدم لا ينقض الوضوء سواء كان قليلاً ، أم كثيراً (راجع حكم الدم من باب  
النجاسات) .

(٢) القيء والقلس (وهو ما يخرج من الجوف عند امتلاء البطن) ، لا ينقض  
الوضوء إذ لم يقدّم دليل صحيح صريح على نقضه للوضوء ، وأما حديث أبي الدرداء  
رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ قاء ، فأفطر ، قال ثوبان : أنا صبيت عليه وضوءه »<sup>(٤)</sup> ،  
فليس صريحاً في أن وضوءه كان بسبب القيء بل هو موافقة حال ، أي أنه قاء ووافق  
ذلك وقت وضوءه .

قال ابن حزم رحمه الله : ليس فيه أن رسول الله ﷺ قال : من تقياً فليتوضأ ، ولا  
أن وضوءه ﷺ كان من أجل القيء .

(١) صحيح : رواه أبو داود (١٧٨ ، ١٧٩) ، والترمذي (٨٦) ، والنسائي (١٠٤/١) ، وابن ماجه (٥٠٢) .

(٢) البخاري (٦٢٤٣) ، ومسلم (٢٦٥٧) ، وأبو داود (٢١٥٣) ، واللفظ له .

(٣) حسن : رواه الطبراني في الكبير (٢١١/٢٠) ، وحسنه الألباني في السلسلة الصحيحة (٢٢٦) .

(٤) صحيح : رواه أبو داود (٢٣٨١١) ، والترمذي (٨٧) ، وأحمد (١٩٥/٥) .

(٣) ما يدفعه رحم المرأة من قَصَّة بيضاء ، أو صفرة ، أو كدرة ، أو كفسالة اللحم ، أو دم أحمر - إذا كان ذلك في غير زمن الحيض - فلا يجب عليها وضوء ولا غسل ، وكذلك ما تراه الحامل من دم زمن حيضها<sup>(١)</sup> .

(٤) القهقهة : لا توجب الوضوء سواء كانت القهقهة في الصلاة ، أو خارجها - علمًا بأنها تبطل الصلاة - والقهقهة مذمومة وهي في الصلاة أشد وأقبح ، لما في ذلك من سوء الأدب وعدم التعظيم لشعائر الله .

(٥) إذا شك أو خيل إليه أنه خرج منه شيء أم لا - بمعنى هل أحدث ، أم لا - فلا يضره ذلك ، ولا ينتقض وضوءه إلا أن يتيقن ، وذلك لما ثبت عن عباد بن تميم عن عمه أنه شكى إلى النبي ﷺ الرجل يخيل إليه أنه يجد الشيء في الصلاة ، فقال : « لا ينفتل حتى يسمع صوتًا ، أو يجد ريحًا »<sup>(٢)</sup> . ومعنى « لا ينفتل » : لا ينصرف .

**قال النووي رَحِمَهُ اللهُ :** ( معناه : يعلم وجود أحدهما ، ولا يشترط السماع والشم بإجماع المسلمين )<sup>(٣)</sup> .

**قُلْتُ :** وكذلك إذا سمع صوتًا داخل بطنه فإنه لا ينتقض الوضوء إلا بخروج الريح من الدبر .

(٦) **قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ :** ( إذا علم أنه توضأ وشك هل أحدث أم لا ؟ بنى على أنه متطهر ، وإن كان محدثًا فشك هل توضأ ، أم لا ؟ فهو محدث ، يني في حالتين على ما علمه قبل الشك ويلغي الشك )<sup>(٤)</sup> .

(٧) إذا أكل أو شرب فلا يجب عليه الوضوء ، وإنما يكفيه أن يتمضمض إذا كان الطعام دسماً ؛ لما ثبت في صحيح البخاري ومسلم أن رسول الله ﷺ شرب لبنًا فدعا بماء فتمضمض وقال : « إن له دسماً »<sup>(٥)</sup> .

<sup>(١)</sup> انظر في ذلك المحلى (٣٤٨/١) ، المسألة رقم (١٦٩) .

<sup>(٢)</sup> البخاري (١٣٧) ، ومسلم (٣٦١) ، وأبو داود (١٧٦) ، والنسائي (٩٨/١) ، وابن ماجه (٥١٣) .

<sup>(٣)</sup> شرح مسلم للنووي (٤٩/٤) .

<sup>(٤)</sup> المغني (٢٢٦/١) .

<sup>(٥)</sup> البخاري (٢١١) ، ومسلم (٣٥٨) ، وأبو داود (١٩٦) ، والترمذي (٨٩) ، والنسائي (١٠٩/١) ، =

(٨) خروج ريح من القبل لا ينقض الوضوء سواء في ذلك الرجل والمرأة ، لأنه من مخرج غير معتاد خروج الريح منه وفي المسألة خلاف<sup>(١)</sup> .

(٩) لمس فرج الصغير لا ينقض الوضوء - على الراجح - وعلى هذا فإن من يقومون بتنظيف الأطفال ومسوا فروجهم فإن وضوءهم لا ينتقض<sup>(٢)</sup> .

(١٠) اعلم أن سقوط النجاسة على بدن الإنسان لا ينقض الوضوء ، وإنما عليه فقط أن يزيل هذه النجاسة ، وهو على حاله إن كان متوضئاً .



□ □ ما يجب له الوضوء وما يستحب :

هناك بعض الحالات توجب الوضوء ، وبعضها لا توجبه ، بل يستحب من أجلها الوضوء :

□ فالذي يجب له الوضوء شيان :

(١) الصلاة :

يشترط الوضوء لصحة الصلاة إذا كان محدثاً حدثاً أصغر ، والدليل على ذلك : قوله تعالى : ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [البقرة : ٦] . ومعنى الآية : إذا قمتم وكنتم محدثين .

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تقبل صلاة بغير طهور ، ولا صدقة من غلول »<sup>(٣)</sup> .

و « الغلول » : بأن يأخذ من الغنيمة قبل أن يقسم له الإمام .

وأما غير المحدث فلا يجب عليه الوضوء لكل صلاة ، فيجوز له أن يصلي أكثر

= وابن ماجه (٤٩٨) .

(١) انظر المحلى ، المسألة (١٦٠) ، وانظر الشرح المستع (١٦٢/١) ط . الإسلامية .

(٢) انظر فتاوى كبار العلماء - فتوى ابن عثيمين - ص ١٧٨ ط . الإسلامية .

(٣) مسلم (٢٢٤) ، والترمذي (١) ، وابن ماجه (٢٧٢) .

من صلاة طالما أنه لم يأت بما ينقض وضوءه .

والدليل : عن بريدة رضي الله عنه قال : كان النبي ﷺ يتوضأ عند كل صلاة ، فلما كان يوم الفتح صلى الصلوات بوضوء واحد ، فقال له عمر : إنك فعلت شيئاً لم تكن تفعله ، فقال « عمداً فعلته »<sup>(١)</sup> .

ومع هذا فيستحب - لغير المحدث - الوضوء لكل صلاة ، وسيأتي الدليل عند ذكر ما يستحب له الوضوء .

### (٢) الطواف :

ينبغي لمن يطوف بالبيت الحرام أن يكون على طهارة كاملة كطهارة الصلاة . والدليل على ذلك : عن طاوس عن رجل قد أدرك النبي ﷺ أن النبي ﷺ قال : « إنما الطواف بالبيت صلاة ، فإذا طفتهم فأقلوا الكلام »<sup>(٢)</sup> .

لذا ذهب أكثر العلماء إلى أن الطواف يشترط فيه ما يشترط في الصلاة ، لكن أيسح فيه الكلام كما هو واضح من ظاهر الحديث .

ورأى بعض العلماء أنه لا تشترط الطهارة للطواف وهذا ما رجحه ابن تيمية في « مجموع الفتاوى » ، وابن عثيمين في « الشرح الممتع »<sup>(٣)</sup> ، وسيأتي ذكر ذلك في كتاب الحج .

### □ وأما ما يستحب له الوضوء :

#### (١) تجديد الوضوء للصلاة :

تقدم أنه يجزئ للمتوضئ أن يصلي بالوضوء أكثر من صلاة ، لكن يستحب له تجديد الوضوء لكل صلاة . فعن أنس رضي الله عنه قال : « كان النبي ﷺ يتوضأ

مسند (٢٧٧) ، وأبو داود (١٧٢) ، والترمذي (٦١) ، والنسائي (٨٦/١) .

مسند النسائي (٢٢٢/٥) ، وأحمد (٤١٤/٣) ، (٦٤/٤) ، والصحيح أنه موقوف على ابن عباس كما رجح

دكت ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٩٨/٢٦) ، وقد بين ذلك بيانا شافيا الشيخ مصطفى العدوي في كتابه « الجامع لأحكام النساء » (٥١٥/٢) .

- مجموع الفتاوى (١٩٨/٢٦) ، « الشرح الممتع » (٣٠٠/٧) .



عند كل صلاة»<sup>(١)</sup> .

## (٢) الوضوء لذكر الله ﷻ :

يجوز لمن أراد أن يذكر الله تعالى أن يذكره على كل أحواله سواء كان متطهراً، أو محدثاً حدثاً أصغر، أو جنباً، وسواء كان قاعداً، أو ماشياً، أو مضطجعا لما ثبت في الحديث «أن النبي ﷺ كان يذكر الله على كل أحيانه»<sup>(٢)</sup> . هذا من حيث الجواز إلا أنه يستحب أن يكون الذاكر متوضئاً . فعن المهاجر بن قنفذ رضي الله عنه أنه سلم على النبي ﷺ وهو يبول ، فلم يرد عليه حتى فرغ من وضوئه ، فرد عليه وقال : «إنه لم يمنعني أن أرد عليك إلا أنني كرهت أن أذكر الله إلا على طهارة»<sup>(٣)</sup> .

ومن هذا الباب جواز قراءة القرآن ومس المصحف للمحدث حدثاً أصغر لعدم وجود دليل صحيح صريح يمنعه من ذلك وإن كان المستحب له الوضوء .

## (٢) الوضوء للدعاء :

فعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «أتوني بوضوء» ، فلما توضأ ، قام فاستقبل القبلة ، ثم كبر ، ثم قال : «أبي إبراهيم كان عبدك وخليلك ودعاك لأهل مكة ، وأنا محمد عبدك ورسولك ، وأدعوك لأهل المدينة أن تبارك لهم في مؤدهم وصاعهم مثل ما باركت لأهل مكة مع البركة بركتين»<sup>(٤)</sup> .

## (٣) الوضوء عند النوم :

عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ : «إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة ثم اضطجع على شقك الأيمن ثم قل : اللهم أسلمت نفسي

(١) البخاري (٢١٤) ، وأبو داود (١٧١) ، والترمذي (٦٠) ، وابن ماجه (٥٠٩) .

(٢) مسلم (٣٧٣) ، وأبو داود (١٨) ، والترمذي (٣٣٨٤) ، وابن ماجه (٣٠٢) .

(٣) صحيح : رواه أبو داود (١٧) ، وابن ماجه (٣٥٠) ، والنسائي (٣٥/١) ، وأحمد (٣٤٥/٥) ، وانظر

صحيح الجامع (٢٤٧٢) .

(٤) صحيح : الترمذي (٣٩١٤) ، ورواه أحمد (١١٥/١) ، وابن خزيمة (٢٠٩ - ٢١٠) .

إليك ، ووجهت وجهي إليك ، وفوضت أمري إليك ، والجات ظهري إليك ،  
 رغبة ورهبة إليك ، لا ملجأ ولا منجا منك إلا إليك ، آمنت بكتابك الذي أنزلت  
 ونبيك الذي أرسلت ، فإن مت من ليلتك فأنت على الفطرة ، واجعلهن آخر ما  
 تتكلم به » ، قال : فرددتها على النبي ﷺ فلما بلغت اللهم آمنت بكتابك الذي  
 أنزلت ، قلت : ورسولك ، قال : « لا ؛ ونبيك الذي أرسلت »<sup>(١)</sup>

#### (٤) الوضوء للجنب :

إذا أراد الجنب النوم ، أو الأكل ، أو أراد أن يعاود الجماع فيستحب له  
 الوضوء ، والدليل على ذلك : عن ابن عمر أن عمر رضي الله عنه قال : يا رسول الله : أيتام  
 أحدنا وهو جنب ؟ قال : « نعم إذا توضأ »<sup>(٢)</sup> ، وعن عائشة رضي الله عنها قالت : « كان  
 النبي ﷺ إذا كان جنباً فأراد أن يأكل أو ينام توضأ »<sup>(٣)</sup> .

ومما يدل على أن أمره ﷺ لعمر بالوضوء ليس على الوجوب ، وإنما هو على  
 الاستحباب : ما أخرجه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما من حديث ابن عمر  
 رضي الله عنهما أنه سئل - أي النبي ﷺ - أيتام أحدنا وهو جنب ؟ قال : « نعم ، ويتوضأ إن  
 شاء »<sup>(٤)</sup> فقلوه : « إن شاء » دليل على الاختيار الذي يمنع الوجوب .

وأما الدليل على استحباب الوضوء إذا أراد أن يعود للجماع :

فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « إذا أتى أحدكم أهله ثم  
 أراد أن يعود فليتوضأ »<sup>(٥)</sup> ، وفي رواية : « فإنه أنشط للعود »<sup>(٦)</sup> .

(١) البخاري (٢٤٧) ، ومسلم (٢٧١٠) ، وأبو داود (٥٠٤٦) ، والترمذي (٣٣٩٤) ، والنسائي في اليوم والليلة (٧٨٠ - ٧٨٥) .

(٢) البخاري (٢٨٧) ، ومسلم (٣٠٦) ، والترمذي (١٢٠) ، والنسائي (١٣٩/١) ، وابن ماجه (٥٨٥) .

(٣) مسلم (٣٠٥) ، وأبو داود (٢٢٢) ، والنسائي (١٣٨/١) .

(٤) صحيح : رواه ابن خزيمة (٢١١) ، وابن حبان (١٢١٦) .

(٥) مسلم (٣٠٨) ، وأبو داود (٢٢٠) ، والترمذي (١٤١) ، والنسائي (١٤٢/١) ، وابن ماجه (٥٨٧) .

(٦) صحيح : ابن خزيمة (٢٢١) ، وابن حبان (١٢١١) ، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٢٦٣) .

## (٦) الوضوء مما مست النار :

وردت أحاديث تدل على أن الوضوء مما مست النار كان واجباً في بادئ الأمر ، ثم نسخ هذا الوجوب وصار الحكم على الاستحباب فعن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال : « توضئوا مما مست النار »<sup>(١)</sup> . رواه مسلم ، فهذا الأمر دليل الوجوب ، وأما دليل النسخ فهو ما رواه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح عن جابر رضي الله عنه قال : « كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار »<sup>(٢)</sup> .

## (٧) الوضوء بعد أي حدث ولو لم يرد الصلاة :

وذلك لما ثبت عن ثوبان رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « استقيموا ولن تحصوا ، واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة ، ولن يحافظ على الوضوء إلا مؤمن »<sup>(٣)</sup> ، وعن بريدة بن الحصيب رضي الله عنه قال : « أصبح رسول الله ﷺ يوماً فدعا بلالاً ، فقال : يا بلال بما سبقتني إلى الجنة ؟ إني دخلت البارحة الجنة فسمعت خشخشتك أمامي ؟ فقال بلال : يا رسول الله ما أذنت قط إلا صليت ركعتين ، وما أصابني حدث قط إلا توضأت عندها ، ورأيت أن لله عليّ ركعتين فقال رسول الله ﷺ : بهما »<sup>(٤)</sup> . ومعنى « الخشخشة » : صوت النعل .

## (٨) الوضوء من حمل الميت :

وذلك لما ثبت عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « من غسل ميتاً فليغتسل ، ومن حمله فليتوضأ »<sup>(٥)</sup> . والأمر بالغسل والوضوء في هذا الحديث محمول على الاستحباب ، وذلك لما

(١) مسلم (٣٥٣) ، وابن ماجه (٤٨٦) .

(٢) صحيح : رواه أبو داود (١٩٢) ، والنسائي (١٠٨/١) .

(٣) صحيح : رواه ابن ماجه (٢٧٧) ، وأحمد (٢٧٦/٥) ، والحاكم (١٣٠/١) وصححه الحاكم ، ووافقه الذهبي ، وصححه المنذري في الترغيب والترهيب ، وللحديث ألفاظ أخرى بمعناه . انظر إرواء الغليل (١٣٥/١) .

(٤) صحيح : رواه الترمذي (٣٦٨٩) وصححه ، والحاكم (٣١٣/١) وصححه ، ووافقه الذهبي ، ورواه أحمد (٣٦٠ ، ٣٥٤/٥) .

(٥) إسناده حسن : رواه الترمذي (٩٩٣) ، وابن ماجه (١٤٦٣) ، وأبو داود (٣١٦١) ، واللفظ له .

رواه الحاكم عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : « ليس عليكم في غسل ميتكم غسل إذا غسلتموه ، فإن ميتكم ليس بنجس فحسبكم أن تغسلوا أيديكم » (١) .

### □ صفة الوضوء :

ذكرت فيما سبق فرائض وسنن الوضوء ، وإتماماً للفائدة أذكر هنا صفة الوضوء مرتبة كالاتي :

- (١) استحضر النية في القلب ، ثم البدء بالسواك .
- (٢) التسمية عند البدء بالوضوء بأن يقول : « بسم الله » .
- (٣) غسل الكفين (ثلاث مرات) .
- (٤) المضمضة والاستنشاق (ثلاث مرات) بثلاث غرفات ؛ في كل مرة يتمضمض ويستنشق على الأصح ، ويجوز أن يتمضمض ثلاث مرات ، ثم يستنشق ثلاث مرات .
- (٥) غسل الوجه (ثلاث مرات) مع تخليل اللحية .
- (٦) غسل اليدين من رءوس الأصابع إلى المرفقين (ثلاث مرات) على أن يبدأ يده اليمنى قبل اليسرى .
- (٧) مسح الرأس على ما تقدم تفصيله .
- (٨) مسح الأذنين مرة واحدة مع الرأس .
- (٩) غسل رجليه إلى الكعبين (ثلاث مرات) على أن يبدأ برجله اليمنى .
- (١٠) يقول بعد فراغه من الوضوء : « أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله » . وغيره من الأدعية المذكورة آنفاً .



رواه إمامنا (٣٨٦/١) ، والدارقطني (٧٦/٢) ، والبيهقي (٣٩٨/٣) ، وصححه الحاكم ووافقه  
الشمي . وحسنه الخافظ في التلخيص (١٣٧/١ ، ١٣٨) ، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع



## ملاحظات :

- (١) يجوز الكلام أثناء الوضوء ، إذا لا دليل يمنع من ذلك .
- (٢) ليس هناك أذكار تقال أثناء الوضوء ، وما ورد في ذلك فضعيف لا يصح .
- (٣) إذا قلم أظفاره أو حلق شعره بعد الوضوء ، فلا يلزمه غسل ما ظهر من الأظفار بعد تقليمها ، وكذلك الشعر .
- (٤) ليس هناك دليل على وضع أصبعه في فمه عند المضمضة ، وإنما يكفي تحريك الماء بحركة الفم ، ثم مجه .
- (٥) لو كان شعره كثيفاً ومسح عليه ، ولم يصل إلى بشرته فالوضوء صحيح ولا يضر ذلك . لكنه لا يمسح على المسترسل منه فقط ، بل لابد أن يمسح ما فوق الرأس .
- (٦) يجوز أن يلبس العمامة متعمداً عند الوضوء من أجل المسح عليها ، وكذلك يجوز للمرأة أن تمسح على الخمار .
- (٧) إذا كان على أعضاء الوضوء مواد عازلة تمنع وصول الماء إلى البشرة كالشمع والدهانات والجمالكا والمونيكير وغير ذلك ، فالواجب إزالة هذه المواد ، وإلا فالوضوء غير صحيح .
- (٨) أما إذا كانت هناك أصابع كالحناء وصبغة اليود ونحوهما مما ليس له كثافة ، ولكنه يصبغ الجلد فقط فهذا لا يؤثر في صحة الوضوء .
- (٩) اعلم أنه لا يشرع في الوضوء مسح الرقبة ، بل مسحها يعد بدعة .
- (١٠) يجوز الوضوء في الحمام ، وله أن يسمى سراً .
- (١١) إذا كان مقطوع اليدين ، فإن وجد من يوضئه ولو بالأجرة فيها ، وإن لم يجد سقط عنه الوضوء وصلى على حاله ولا إعادة عليه .
- (١٢) إذا نسي عضواً أثناء الوضوء : إن تذكر قبل أن يطول الفصل عاد إليه فغسله ، ثم أتم بقية أعضائه على الترتيب ، وإن طال الفصل أعاد الوضوء من أوله

لفقد الموالاة .

(١٣) إذا صلى محدثاً بغير وضوء لا تصح صلاته سواء كان عالماً بحدثه أو جاهلاً أو ناسئاً ، إلا أن الناسي والجاهل لا يأثمán وعليهما الإعادة ، وأما المتعمد فقد ارتكب معصية عظيمة فعليه التوبة والندم . وعليه الإعادة .

(١٤) لا يلزم خلع الأسنان المركبة عند المضمضة لما في ذلك من المشقة ، وأما تحريك الخاتم في الأصبع فمحل خلاف بين العلماء ، والحديث الوارد بأن النبي ﷺ كان يحرك خاتمه رواه ابن أبي شيبة ، وهو حديث ضعيف<sup>(١)</sup> .

(١٥) يجوز التنشيف بعد الوضوء كما يجوز تركه ، إذ الأصل في ذلك إباحة الفعل وتركه . وستأتي هذه المسألة أيضاً في أبواب الغسل .



## المسح على الخفين

### □ أولاً: مشروعيته :

ثبتت مشروعية المسح على الخفين بالشئنة : فعن جرير بن عبد الله رضي الله عنه أنه قال ، ثم توضأ ومسح على خفيه ، فقليل له : تفعل هكذا ؟ قال : نعم ؛ رأيت رسول الله ﷺ قال ، ثم توضأ ومسح على خفيه . قال إبراهيم : فكان يعجبهم هذا الحديث ، لأن إسلام جرير كان بعد نزول المائدة<sup>(١)</sup> .

**قال الترمذي رحمته الله :** هذا حديث مفسر ؛ لأن بعض من أنكر المسح على الخفين تأول مسح النبي ﷺ على الخفين أنه كان قبل نزول آية الوضوء التي في المائدة فيكون منسوخاً .

**قلت :** ومقصود الترمذي أن جرير بن عبد الله أسلم بعد نزول آية المائدة ، وأنه رأى النبي ﷺ يمسح على الخفين فدل ذلك على أن المسح على الخفين لم ينسخ .



### □ ثانياً: المسح على الجوربين والنعلين واللفائف :

عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ « توضأ ومسح على الجوربين والنعلين »<sup>(٢)</sup> .

وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يتوضأ ونعلاه في رجله ، ويمسح عليها ويقول : « كذلك كان رسول الله ﷺ يفعل » . رواه البزار بإسناد صحيح .

(١) البخاري (٣٨٧) ، ومسلم (٢٧٢) ، وأبو داود (١٥٤) ، والترمذي (٩٤) ، والنسائي (٨١/١) ، وابن ماجه (٥٤٣) .

(٢) صحيحه الألباني : رواه أبو داود (١٥٩) ، والترمذي (٩٩) ، وابن ماجه (٥٥٩) ، وأحمد (٢٥٢/٤) ، وقد اختلف العلماء في قبول هذا الحديث وعدم قبوله ، لكنه ثبت عن كثير من الصحابة المسح على الجوربين والنعلين . راجع في ذلك أحكام المسح على الحائل لأبي عمر ديان بن محمد الديان .

**قال أبو داود رَحِمَهُ اللهُ :** ومسح على الجوربين علي بن أبي طالب ، وابن مسعود ، والبراء بن عازب ، وأنس بن مالك ، وأبو أمامة ، وسهل بن سعد ، وعمر بن حريث .

**قلت :** فعلى هذا يجوز المسح على الخفين والجوربين (الشراب) والنعلين (الحذاء) ، ويجوز أيضاً المسح على أي خرقه تلف على القدم .

فمن ثوبان رَحِمَهُ اللهُ قال : « بعث رسول الله ﷺ سرية فأصابهم البرد ، فلما قدموا على النبي ﷺ شكوا إليه ما أصابهم من البرد ، فأمرهم أن يمسحوا على العصائب والتساخين »<sup>(١)</sup> .

**قال ابن الأثير رَحِمَهُ اللهُ في « النهاية » :** (العصائب) هي العمائم ؛ لأن الرأس يعصب بها ، (والتساخين) : كل ما يسخن به من خف وجورب ونحوهما .

**قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ :** (والصواب أنه يمسح على اللفائف ، وهي يمسح أولى من الخف والجوارب ، فإن اللفائف إنما تستعمل للحاجة في العادة ، وفي نزعها ضرر ؛ إما إصابة البرد ، أو التأذي بالحفاء ، أو التأذي بالجرح ، فإذا أجاز مسح على الخفين والجوربين فعلى اللفائف بطريق الأولى)<sup>(٢)</sup> .

واعلم أن الأدلة الثابتة في جواز المسح على الجورب تصلح أن تكون دليلاً على جواز المسح على اللفائف ، لأنه ورد في القاموس معنى « الجورب » : هي لفافة رِجْلٍ ، لكن العرف خص اللفافة بما ليس بمخيط ، والجورب بما هو مخيط ، ومعوم أن المخيط وعدمه ليس مؤثراً في الحكم<sup>(٣)</sup> .



**تحقيق** رواه أبو داود (١٤٦) ، وأحمد (٢٧٧/٥) ، والحاكم (٢٧٥/١) ، وصححه ووافقه الذهبي .

**تحقيق** متاوى (١٨٥/٢١) .

**تحقيق** حكم المسح على الخائف لأبي عمر ديان بن محمد الديان .



## □ ثالثاً: شروط المسح :

يشترط لجواز المسح على ما سبق من خف وجوب ونحوه أن يلبسه على طهارة كاملة ، وهذا هو الشرط الوحيد الذي ورد به الدليل ؛ فعن المغيرة بن شعبة قال : كنت مع النبي ﷺ ذات ليلة في مسير ، فأفرغت عليه من الإداوة ؛ فغسل وجهه ، وذراعيه ، ومسح برأسه ثم أهويت لأنزع خفيه فقال : «دعهما فإني أدخلتهما طاهرتين» فمسح عليهما<sup>(١)</sup> .

فشرط المسح على الخفين هو لبسهما على طهارة كاملة ، وأما ما عداه من الشروط التي اشترطها بعض العلماء كأن يكون من جلد ، أو مما يمكن تتابع المشي فيهما ، أو سلامتها من الخروق ونحوها ، أو كونهما ثخينين لا ينفذ الماء خلالهما فكل هذه الشروط لا اعتبار لها ؛ لأنه لم يرد في ذلك نص يقيد المسح بهذه الشروط .

وهذا الذي رجحه شيخ الإسلام ابن تيمية في فتاويه ، ورجحه ابن حزم في المحلى<sup>(٢)</sup> .

**قال ابن حزم رحمه الله :** (فإن كان في الخفين ، أو فيما لبس على الرجلين خرق صغير أو كبير ، طولاً أو عرضاً ، فظهر منه شيء من القدم - أقل القدم ، أو أكثره - فكل ذلك سواء والمسح على كل ذلك جائز ما دام يتعلق بالرجلين منه شيء)<sup>(٣)</sup> .

**ملحوظة :**

لو خلع الخفين أثناء المدة فإنه لا ينتقض وضوؤه ، ولا يُمنع من استكمال مدة المسح طالما أنه لم يُحدث قبل الخلع أو أثناءه ، فإن كان محدثاً ، أو أحدث وهما مخلوعتان ، فإنه لا يمسح عليهما إلا بعد لبسهما على طهارة كاملة .

**قال ابن تيمية رحمه الله :** (ولا ينقض وضوء الماسح على الخف والعمامة بنزعهما ، ولا بانقضاء المدة ، ولا يجب عليه مسح رأسه ولا غسل قدميه - وهو

(١) البخاري (٢٠٦) ، ومسلم (٢٧٤) ، وأبو داود (١٥١) .

(٢) المحلى (١٣٦/٢) .

مذهب الحسن البصري - كإزالة الشعر الممسوح على الصحيح من مذهب أحمد وقول الجمهور<sup>(١)</sup>.

وأفاد الشيخ ابن عثيمين شرطاً آخر في الخف ليصح المسح عليه وهو أن يكون صدر العين؛ أي لا يكون مصنوعاً من شيء نجس كجلد حمار مثلاً<sup>(٢)</sup>. وأما إذا كان متنجساً (أي أصابته نجاسة مع طهارة عينه) فإنه يصح المسح عليه لكن لا تصلح الصلاة به حتى يزيل ما عليه من نجاسة.



#### رابعاً: اختصاص المسح بظهر الخف:

المشروع في المسح على الخفين هو أن يمسح على ظاهرهما دون باطنهما. مع علي عليه السلام قال: «لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه، لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه». وذلك بأن يمرر يده بعد بلها بالماء على أعلى الخف، ولا يشترط الاستيعاب من متى مسح بعضه أجزأه.

**قال مالك رحمه الله:** (من مسح باطن الخفين دون ظاهرهما لم يجزئه، وكان عليه إعادة في الوقت وبعده. والمشهور عن الشافعي أن من مسح ظهورهما وتخصر على ذلك أجزأه، ومن مسح بطونهما ولم يمسح ظهورهما لم يجزه وليس مسح<sup>(٣)</sup>).

١- حيارات الفقهاء ص ٣٧، ومعنى قوله: «كإزالة الشعر الممسوح»، أي أنه قاس نزع الخف بإزالة شعر الرأس بعد الوضوء والمسح عليه، فكما أنه لا يلزم إعادة الوضوء بعد إزالة الشعر، فكذلك لا يعيد الوضوء مسح الخفين.

٢- معناه غنى ما رجحه الشيخ بنجاسة جلد الحمار ولو بعد الدغ، وفي المسألة خلاف. انظر (ص ٢٨ - ٢٩).

٣- صحيح رواء أبو داود (١٦٢)، والدارقطني (٢٠٤/١)، والبيهقي (٢٩٢/١)، وصححه الألباني في إسناده (١٠٣).

٤- من بل الأوطار (٢٣٢/١).

## ❑ خامتها : مدة المسح :

يمسح المقيم يومًا وليلة، بينما يمسح المسافر ثلاثة أيام ولياليهن . لحديث صفوان بن عسال رضي الله عنه وفيه « أمرنا - يعني النبي ﷺ - أن نمسح على الخفين إذا نحن أدخلناهما على طهر ثلاثًا إذا سافرنا ، ويومًا وليلة إذا أقمنا ، ولا نخلعهما إلا من جنابة »<sup>(١)</sup> .

وعن شريح بن هانئ قال : سألت عائشة رضي الله عنها عن المسح على الخفين فقالت : سل عليًا فإنه أعلم بهذا مني ، كان يسافر مع رسول الله ﷺ فسألته فقال : قال رسول الله ﷺ : « ثلاثة أيام ولياليهن ، والمقيم يوم وليلة »<sup>(٢)</sup> .  
والظاهر أن المقصود من « اليوم واليلة » : خمس صلوات ، فعن أبي عثمان النهدي رضي الله عنه قال : « حضرت سعدًا ، وابن عمر يختصمان إلى عمر في المسح على الخفين ، فقال عمر : « يمسح عليهما إلى مثل ساعته من يومه وليلته »<sup>(٣)</sup> .



## ❑ سادتها : متى تبدأ مدة المسح ومتى تنتهي ؟

هناك قولان لأهل العلم لابتداء مدة المسح :

**الأول :** أن المدة تبدأ بمجرد الحدث بعد لبسه وإن لم يمسح عليه ، وعلى هذا : إذا لبس الخفين ثم أحدث ، بدأ في حساب المدة وإن لم يُرد الوضوء .  
**الثاني :** تبدأ من بداية المسح بعد الحدث : - وهو الراجح - ورجحه الإمام النووي .

**قال رحمته الله :** ( وقال الأوزاعي وأبو ثور : ابتداء المدة من حين يمسح بعد الحدث ، وهو رواية عن أحمد وداود ، وهو المختار الواضح دليلًا ، واختاره ابن

(١) إسناده حسن : رواه الترمذي (٩٦) ، (٣٥٣٥) ، (٣٥٤٦) ، والنسائي (٨٣/١ ، ٨٤) ، وابن ماجه (٤٧٨) .

(٢) مسلم (٢٧٦) ، ورواه النسائي (٨٤/١) ، وابن ماجه (٥٥٢) ، وأحمد (١٤٦/١) .

(٣) رواه عبد الرزاق (٨٠٧/٢٠٩/١) ، وصححه الألباني على شرط الشيخين في « تمام النصح » (ص ١٠١) .

المعذر ، وحكى نحوه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وحكى الماوردي والنسائي عن الحسن البصري أن ابتداءها من اللبس ، احتج القائلون من حين المسح بقوله ﷺ **يمسح المسافر ثلاثة أيام** ، وهي أحاديث صحاح كما سبق وهذا تصريح بأنه يمسح ثلاثة ، ولا يكون ذلك إلا إذا كانت المدة من المسح <sup>(١)</sup> اهـ . وهذا ما رجحه الشيخ ابن عثيمين في الشرح الممتع .

**وأما عن انتهاء مدة المسح** ، أو بمعنى آخر : هل لو انتهت مدة المسح وكان متوضئاً ولم ينقض وضوؤه بسبب آخر ، فهل يُعد انقضاء المدة ناقضاً للوضوء ؟ هناك أقوال أصحها : أنه ما زال على طهارته يصلي بوضوئه مالم يحدث ، وذلك لأنه متوضئ طاهر ييقن ، ولم يأت دليل صحيح يدل على أن انقضاء المدة - قس للوضوء ، وإنما دلت الأحاديث على أن انقضاء المدة مانع من استمرار المسح حتى يلبسهما مرة أخرى على طهارة كاملة ، فتأمل .

**قول الشيخ الألباني رحمته الله :** (وهذا الذي انقضى وقت مسحه لم يحدث ، ولا جاء نص في أن طهارته انقضت لا عن بعض أعضائه ولا عن جميعها ، فهو يصلي حتى يحدث ، فيخلع خفيه حينئذ وما على قدميه ويتوضأ ، ثم يستأنف المسح توقيتاً آخر . وهكذا أبداً) <sup>(٢)</sup> .



### ٢ - ما يبطل المسح :

يبطل المسح على الخفين بسبب الجنابة لحديث صفوان المتقدم وفيه : **سألت أبا عبد الله عن رجل نزع خفافه ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويوم وليلة للمقيم إلا من حدة ... الحديث** .

وإنما ما ذكره البعض أن انقضاء المدة ، أو نزع الخف ينقض الوضوء فلا دليل



عليه وقد بينت ذلك في المباحث السابقة<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

**تنبيه : أيهما أفضل : المسح على الخفين ، أو غسل الرجلين ؟**

**قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ :** (والأفضل في حق كل أحد بحسب قدمه ، فلا لبس الخف أن يمسح عليه ، ولا يتزع خفيه اقتداء بالنبي ﷺ وأصحابه ، ولمن قدماء مكشوفتان الغسل ولا يتحرى لبسه ليمسح عليه)<sup>(٢)</sup>.

**قلت :** هذا من حيث الأفضلية ، لكنه لو لبسه متعمداً ليمسح عليه صح مسحه<sup>(٣)</sup>.

### ملاحظات :

- (١) إذا لبس الخف في الحضر ، ثم سافر فإنه يمسح مسح المسافر .
- (٢) إن مسح في السفر ثم أقام أتم مسح مقيم ، فإن كانت المدة مضى منها أقل من يوم وليلة أتمها ، وإن كانت مضى منها أكثر من يوم وليلة انقطعت المدة<sup>(٤)</sup>.
- (٣) يجوز لبس الخف لمن لا يحتاج إليه ، ولا يشترط أن يكون لبسه لبرد ونحوه .
- (٤) إذا لبس الخف وهو يدافع الحدث لم يكره ، بمعنى أنه كان متوضئاً ، وشعر بمدافعة الحدث ، فأراد أن يلبس الخف قبل بطلان وضوئه بالحدث حتى يتمكن من المسح عليه . جاز له ذلك .
- (٥) لا مانع من لبس خفين أو جوربين فأكثر يلبسهما جميعاً بعد الطهارة الكاملة ، ويكون المسح على الخف الأعلى ، والجورب الأعلى .
- (٦) إذا لبس أحد الخفين على طهارة كاملة (بغسل الرجلين) ، ثم لبس الخف الثاني قبل الحدث ، فإنه يجوز أن يمسح على الأعلى كما تقدم .

(١) وتأمل : أن انقضاء المدة « يمنع المسح » : لكنه إن كان ماسحاً قبل انقضاء المدة فإنه « لا يطل المسح »

(٢) الاختيارات الفقهية (ص ٣٢) .

(٣) راجع في ذلك أحكام المسح على الخائف لأبي عمر ديبان بن محمد ص ١٤٩ .

(٤) الفتاوى الكبرى (٣٠٣/٥) .

لكنه لو أحدث بعد أن لبس الخف الأول وأراد أن يلبس الثاني فوقه ، فالراجح أنه لا يصح المسح على الخف الأعلى ، لأنه لم يلبسه على تطهارة كاملة ، والله أعلم .

(٧) قال ابن حزم رحمه الله : (والمسح على كل ما لبس في الرجلين ، مما يحل لبسه مما يبلغ فوق الكعبين سنة ، سواء كانا خفين من جلد أو لبود ... أو جوربين من كتان ، أو صوف ، أو قطن . كانا عليهما جلد أو لم يكن ، أو جرموقين ، أو خفين على خفين ، أو جوربين على جوربين أو ما أكثر من ذلك ... وكذلك إن مسحت المرأة ما ذكر من الحرير ، فكل ما ذكرنا إذا لبس على وضوء جاز المسح عليه ...) .<sup>(١)</sup>

قلت : وترى اللجنة الدائمة عدم جواز المسح على الجوارب الشفافة التي تكون راحلان فيها في حكم العاريتين . والله أعلم<sup>(٢)</sup> .



على (١١٠/٢) ، المسألة (٢١٢) .

دوى اللجنة الدائمة (٢٦٦/٥) ، رقم (٥٥/٢) ، ترتيب الدويش ، وقد تقلت ذلك من باب الأمانة العلمية . وإلا فإنهم لم يذكروا دليلاً تطمئن إليه النفس بعدم الجواز ، والراجح عندي جواز المسح عليهما بحوله في معنى «التساخين» ، وهذا الرأي هو الذي يظهر من كلام ابن حزم السابق ، وقال النووي في مجموع (٥٠٠/١) : «وحكى أصحابنا عن عمر وعلي رضي الله عنهما جواز المسح على الجوارب وإن كان مده» .

## أحكام الغسل

□ أولاً : مشروعيته :

قال الله تعالى : ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْهَرُوا﴾ [المائدة : ٦] .  
وقال سبحانه وتعالى : ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾

[البقرة : ٢٢٢] .

والأحاديث في ذلك كثيرة مذكورة في الباب .



□ ثانياً : موجبات الغسل :

يجب الغسل في الحالات الآتية :

(١) خروج المني : وذلك لحديث أم سلمة رضي الله عنها أن أم سليم رضي الله عنها قالت : يا رسول الله ، إن الله لا يستحي من الحق ؛ فهل على المرأة الغسل إذا احتلمت ؟ قال : « نعم ، إذا رأت الماء » فقالت أم سلمة : وتحتلم المرأة ؟ فقال : « تربت يداك ، فيما يشبهها ولدها »<sup>(١)</sup> .

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « الماء من الماء »<sup>(٢)</sup> .  
أي الغسل من خروج المني .

فيجب الغسل إذا خرج المني بشهوة من ذكر أو أنثى ، في يقظة أو نوم - إلا إنه يشترط في حق اليقظان الشعور بالشهوة وقت خروجه - والعبرة في ذلك خروج المني لا مجرد الاحتلام ، فلو احتلم ولم يخرج المني فلا غسل عليه<sup>(٣)</sup> ، وإذا وجد

(١) البخاري (١٣٠) ، (٢٨٢) ، ومسلم (٣١٣) ، والترمذي (١٢٢) ، والنسائي (١١٤/١) ، وابن ماجه (٦٠٠) .

(٢) مسلم (٣٤٣) ، وأبو داود (٢١٧) .

(٣) لكن إن مشى بعد يقظته فخرج المني ، أو خرج بعد استيقاظه فعليه الغسل . نص عليه أحمد . انظر المصنف

منه ولم يذكر احتلاماً وجب عليه الغسل ؛ لأن النبي ﷺ علق الحكم على رؤية مني .

ومما استدل به العلماء على اشتراط الشهوة عند خروجه ما رواه أحمد بإسناد حسن عن علي رضي الله عنه قال : كنت رجلاً مذاء فسألت النبي ﷺ فقال : « إذا حذفت وغتسل من الجنابة ، وإذا لم تكن حاذقاً فلا تغتسل »<sup>(١)</sup> ، **وهو الحذف** : هو الرمي ، والمستقصود وجود الشهوة ، أي : خروجه بدون علة ولا مرض ولا شيء .

**قال الشوكاني رحمه الله** : ( ولا يكون بهذه الصفة إلا لشهوة )<sup>(٢)</sup> .

**ملاحظات :**

(١) إذا احس بانتقال المني في الذكر لكنه لم يخرج ، فالصحيح أنه لا يغسل عليه .  
(٢) إذا خرج المني بلا شهوة لعدة ، أو ضربة ، أو نحو هذا فقد أفاد ابن تيمية أنه **وسد** لا يوجب غسلًا عند أكثر العلماء كمالك وأبي حنيفة وأحمد ، كما أن دم الاستحاضة لا يوجب الغسل .

(٣) إذا كان جنباً فاغتسل ثم خرج مني بعد الغسل ، فلا يجب عليه إعادة غسل لأنه غالباً ما يخرج بلا شهوة<sup>(٣)</sup> .

(٤) إذا شعرت المرأة بخروج مني الرجل من فرجها بعد الغسل ، أو أثناؤه فلا يجب عليها الغسل ، وهل يجب عليها الوضوء ؟ فيه خلاف والأحوط الوضوء ، وكما الحكم في المسألة السابقة .

(٥) **قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله** : ( إذا استيقظ من نومه فوجد بللاً لا يذكر له مني فلا يخلو من ثلاث حالات :

**أولى** : أن يتيقن أنه مني فيجب الغسل سواء ذكر احتلاماً ، أم لا .

**ثانية** : أن يتيقن أنه ليس بمنى فلا يجب الغسل ، ويكون حكمه حكم البول .

— **حسن** : رواه أحمد (١٠٧/١) .

— **الأوطار** (٢٧٥/١) .

— **عبرني** معنى ذلك فتاوى اللجنة الدائمة (٢٢٤/٥) رقم (٢٥٥٠) .



**الثالثة :** أن يجهل ويشك هل هو مني أم لا ؟ فيتحرى ؛ فإن تذكر ما يحيل عليه أنه مني فهو مني ، وإن تذكر ما يحيل عليه أنه مذي فهو مذي ، وإن لم يذكر شيئاً ، فقليل : يجب الغسل احتياطاً ، وقيل : لا يجب<sup>(١)</sup> .

(٦) إذا رأى منياً في ثوبه ولم يذكر متى كان احتلامه ، فعليه الاغتسال وإعادة كل صلاة صلاها من آخر نومة نامها .

### (٢) التقاء الختانيين :

إذا جامع الرجل المرأة بأن غيب الحشفة (رأس الذكر) كاملة في الفرج فقد وجب الغسل عليهما ، سواء أنزل أو لم ينزل ، وذلك لحديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب عليه الغسل » متفق عليه ، ولمسلم « وإن لم يُنزل »<sup>(٢)</sup> ، وعن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : « إذا قعد بين شعبها الأربع ثم مس الختان الختان فقد وجب الغسل »<sup>(٣)</sup> . والمقصود « **بالتقاء الختان** » : المحاذاة كما في رواية الترمذي : « إذا جاوز »<sup>(٤)</sup> ، وعلى هذا إذا وضع موضع ختانه على موضع ختانها ولم يكن إيلاج وإدخال فلا غسل بالإجماع<sup>(٥)</sup> .

### ملحوظة :

لو باشر الرجل زوجته وأدخل ما دون الحشفة ، أو باشرها بين فخذيه فأمنى فدخل المنى في فرجها ، ولم تمن هي ، فلا غسل عليها في الحالتين<sup>(٦)</sup> ، ويجب عليها الغسل إذا أمّنت .

(١) الشرح المعتق (٢٨٠/١) بتصرف .

(٢) البخاري (٢٩١) ، ومسلم (٣٤٨) ، وأبو داود (٢١٦) ، والنسائي (١١٠/٦) ، وابن ماجه (٦١٠) .

(٣) مسلم (٣٤٩) ، والطبراني في الأوسط (٢٩٣/١) .

(٤) الترمذي (١٠٨) ، وأحمد (١٣٥/٦) ، وابن حبان (١١٧٦) .

(٥) انظر المجموع (١٣١/٢) .

(٦) انظر المجموع (١٣٣/٢) .

## (٣) انقطاع دم الحيض والنفاس :

متى انقطع دم الحيض والنفاس عن المرأة فإنه يجب عليه الغسل ، فعن عائشة رضي الله عنها أن فاطمة بنت حبيش كانت تستحاض فسألت النبي ﷺ فقال : « ذلك عرق ، وليست بالحيضة فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة ، وإذا أدبرت فاغتسلي واصلِي » <sup>(١)</sup>.

وتلحق النفساء بالحائض ، بل يطلق على النفساء حائضًا - كما جاء في بعض الأحاديث - أيضًا فحكمهما واحد .

## (٤) الموت :

عن أم عطية الأنصارية رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ دخل عليهن حين توفيت ابنته فقال : « اغسلنها ثلاثًا ، أو خمسين ، أو أكثر من ذلك إذا رأيتن » <sup>(٢)</sup>.

**قال ابن حزم رحمه الله :** ( وغسل كل ميت من المسلمين فرض ولا بد ، فإن دفن غير غسل أخرج ولا بد ما دام يمكن أن يوجد منه شيء ويغسل ، إلا الشهيد الذي قتله المشركون في المعركة فمات فيها فإنه لا يلزم غسله ) <sup>(٣)</sup>.

وسياتي أحكام غسل الميت في أبواب الجنائز إن شاء الله .

## (٥) الكافر إذا أسلم :

فعن قيس بن عاصم رضي الله عنه أنه أسلم فأمره النبي ﷺ أن يغتسل بماء وسدر <sup>(٤)</sup> . وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن ثمامة أسلم فقال النبي ﷺ : « اذهبوا به إلى حائط بني سنان . فمروه أن يغتسل » <sup>(٥)</sup>.

بحري (٢٢٨) ، ومسلم (٣٣٣) ، وأبو داود (٢٨٢) ، والنسائي (١٨١/١) ، وابن ماجه (٦٢٤) .

بحري (١٢٥٣) ، ومسلم (٩٣٩) ، وأبو داود (٣١٤٥) ، والترمذي (٩٩٠) ، والنسائي (٢٨/٤) .

عن (٣٢/٦٩) .

صحح رواه أبو داود (٣٥٥) ، والترمذي (٦٠٥) ، والنسائي (١٠٩/١) .

صحح روه أحمد (٣٠٤/٢) ، وابن خزيمة (٢٥٣) ، وابن حبان (١٢٣٨) . وأصل الحديث في

صححين : البخاري (٤٦٢) ، ومسلم (١٧٦٤) .

والأمر يفيد الوجوب كما هو مقرر في علم الأصول .  
والحكم بالوجوب مذهب أحمد بن حنبل ، وهو الراجح لظاهر الحديث .

### (٦) غسل يوم الجمعة :

اختلفت آراء العلماء في حكم الغسل يوم الجمعة على قولين .  
**فذهب فريق منهم** إلى استحباب الغسل يوم الجمعة ، مستدلين على ذلك بقوله ﷺ : « من توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة ، فاستمع وأنصت غفر له ما بين الجمعة والجمعة ، وزيادة ثلاثة أيام » <sup>(١)</sup> . فقد رتب الثواب الحاصل على ما ذكر مع الوضوء ، لكن يجاب على هذا الدليل أنه لم ينف الغسل .

**قال الحافظ رحمته الله** : (وقد ورد من وجه آخر في الصحيحين بلفظ « اغتسل » <sup>(٢)</sup>)  
- أي بدلاً من قوله « توضأ » فيحتمل أن يكون ذكر الوضوء لمن تقدم غسله على الذهاب ، فاحتاج إلى إعادة الوضوء <sup>(٣)</sup> . انتهى .

ومما استدلوا به قوله ﷺ : « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ، ومن اغتسل فالغسل أفضل » <sup>(٤)</sup> .

**والجواب** : أنه ليس في هذا الحديث - على افتراض صحته - دليل على استحباب الغسل ونفي وجوبه ، بل هو مفاضلة بين الوضوء والغسل . فالغسل أفضل لأنه الواجب ، والوضوء أقل ما يجزئ به الصلاة .

**وأما الفريق الثاني** : فقد ذهب إلى وجوب غسل يوم الجمعة وهو الراجح للأمر به ، وللتصريح بوجوبه .

(١) **مسلم** (٨٥٧) ، وأبو داود (١٠٥٠) ، والترمذي (٤٩٨) ، وابن ماجه (١٠٩٠) ، والرواية الثانية : « من

اغتسل » عند مسلم (٨٥٧) .

(٢) فتح الباري (٢/٢٦٢) .

(٣) **مسلم** (٨٥٧) .

(٤) رواه أبو داود (٣٥٤) ، والترمذي (٤٩٧) ، والنسائي (٩٤/٣) ، وفيه ضعف ، لكن له شواهد لا يخلو

كل منها من ضعف : ولهذا **حسنه الألباني** بمجموعها .

**وأما الأمر به :** فعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا جاء أحدكم إلى الجمعة فليغتسل » <sup>(١)</sup>.

**وأما التصريح بالوجوب :** ففي حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم » <sup>(٢)</sup>. والقول بالوجوب رجحه شيخنا الألباني ورجحه الشيخ ابن عثيمين <sup>(٣)</sup>.

وراجع تفصيل هذا البحث في فتح الباري شرح صحيح البخاري .



### □ ثالثاً : ما يحرم على الجنب :

يمكن أن نقسم ما يحرم على الجنب إلى مبحثين : أحدهما : ما يحرم على الجنب بلا خلاف ، والثاني : ما اختلف فيه العلماء وبيان الراجح منها . وإليك بيان ذلك :

### □ المبحث الأول : ما يحرم على الجنب بلا خلاف :

#### (١) الصلاة :

يحرم عليه أداؤها حتى يتطهر . قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ وَآسَرْتُمْ سُرُكْرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَابُوا ﴾ [النساء : ٤٣] .

#### (٢) الطواف بالبيت :

وذلك لقوله ﷺ : « إنما الطواف بالبيت صلاة » <sup>(٤)</sup>.

بخاري (٨٩٤) ، ومسلم (٨٤٤) ، والترمذي (٤٩٢) .

بخاري (٨٧٩) ، ومسلم (٨٤٦) ، وأبو داود (٣٤١) ، والنسائي (٩٢/٣) ، وابن ماجه (١٠٨٩) .

آخر كتاب « تمام المنة » للألباني ، و« الشرح الممتع » لابن عثيمين .

ابن عثيمين (٢٢٢/٥) ، وأحمد (٤١٤/٣ ، ٦٤/٤) ، والصحيح أنه موقوف على ابن عباس كما بين

ذلك ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٩٨/٢٦) ، وقد بين ذلك بياناً شافياً الشيخ مصطفى العدوي -

رحمه الله - في كتابه « الجامع لأحكام النساء » (٥١٥/٢) .



□ **المبحث الثاني : ما كان محل خلاف بين العلماء فيما يحرم على الجنب :**

(١) **قراءة القرآن :** ذهب بعض العلماء إلى أن الجنب لا يقرأ القرآن مستدلياً على ذلك بما رواه أصحاب السنن عن علي رضي الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضي حاجته ثم يخرج فيقرأ القرآن ويأكل معنا اللحم ولا يحجبه - وربما قال - يحجزه من القرآن شيء ليس الجنابة »<sup>(١)</sup>.

وهذا ضعفه بعض أهل العلم ، وحسنه آخرون ، وعلى تقدير ثبوته فإنه لا يصلح دليلاً لمنع الجنب من قراءة القرآن .

**قال الشوكاني رحمته الله :** (ليس فيه ما يدل على التحريم لأن غايته أن النبي صلى الله عليه وسلم ترك القراءة حال الجنابة ، ومثله لا يصلح متمسكاً للكرهية فكيف يستدل به على التحريم !! وقد أخرج البخاري تعليقاً عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه لم ير في القراءة للجنب بأساً ، ويؤيده التمسك بعموم حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يذكر الله على كل أحيانه<sup>(٢)</sup> ، وبالبراءة الأصلية حتى يصح لتخصيص هذا العموم وللنقل عن هذه البراءة<sup>(٣)</sup> يعني حتى يثبت ما يمنع من قراءة القرآن إذ الأصل عدم المنع إلا بدليل ، والدليل لم يثبت .

وهذا الحكم على عمومته للجنب والحائض . لكن الأفضل في حق الجنب أن يبادر بالاعتسال إذا أراد القراءة لأنه أكمل في العبادة ولقوله صلى الله عليه وسلم : « إني كرهت أن أذكر الله إلا على طهر »<sup>(٤)</sup>.

(٢) **مس المصحف :** والقول فيه كالقول في الحكم السابق بجواز مس المصحف للجنب .

(١) رواه أبو داود (٢٢٩) ، وابن ماجه (٥٩٤) ، والترمذي (١٤٦) ، والنسائي (١٤٤/١) ، والحديث ضعفه الإمام أحمد ، وضعفه الألباني . انظر تمام المنة في التعليق على فقه السنة (ص ١١٩) .

(٢) **مسلم** (٣٧٣) ، وأبو داود (١٨) ، والترمذي (٣٣٨٤) ، وابن ماجه (٣٠٣) .

(٣) نيل الأوطار (٢٨٤/١) .

(٤) **صحيح** : رواه أبو داود (١٧) ، والنسائي (٣٧/١) ، وابن ماجه (٣٥٠) .

**قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ :** (والبراءة الأصلية مع الذين قالوا بجواز مس قرآن من المسلم الجنب ، وليس في الباب نقل صحيح يبيح الخروج عنها) <sup>(١)</sup> . اهـ .

**قلت :** أما ما استدل به المانعون من قوله رَحِمَهُ اللهُ : « لا يمَسُّ القرآن إلا طاهر » <sup>(٢)</sup> فإن لفظ « طاهر » من الألفاظ المشتركة ، والمؤمن طاهر مطلقاً سواء كان جنباً ، أو غير جنب .

وأما الآية : « لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ » [الراقة : ٧٩] . فالمقصود به اللوح محفوظ على الراجح من أقوال العلماء والله أعلم .

**(٢) المكث في المسجد :** اختلفت آراء العلماء في جواز مكث الجنب في المسجد ؛ فمنهم من أجازوه ، ومنهم من منعه :

والذين منعه استدلوا بقوله تعالى : « وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا » [النساء : ٤٣] . وبحديث النبي رَحِمَهُ اللهُ : « إني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب » <sup>(٣)</sup> وفي رواية : « ألا إن هذا المسجد لا يحل لجنب ولا حائض » <sup>(٤)</sup> .

**وراجح في هذه المسألة مع الذين أجازوا له اللبس في المسجد وذلك للبراءة الأصلية ، ولعدم وجود دليل ناهض للتحريم ، وهذه الأحاديث التي استدل بها المانعون ضعيفة فالأول فيه اضطراب ، وفي إسناده جسارة بنت دجاجة . قال بخاري : عندها عجائب . والحديث الثاني مرسل .**

**الشيخ مغوي رَحِمَهُ اللهُ :** (وجوز أحمد والمزني المكث ، وضعف أحمد الحديث بـ « رويته » <sup>(٥)</sup> . وأما الآية ، فالمقصود بقوله : « عَابِرِي سَبِيلٍ » هم

عابر السبيل في تخريج أحاديث فقه السنة « للألباني (ص ١١٩) .

قلت في الموطأ (١٩٩/١) برقم (٤٦٩) ، وابن حبان (٦٥٥٩) ، والدارقطني (١٢٢/١) ، **وصححه** - من في إرواء (١٢٢) .

بـ « رويته » (٢٣٢) ، وإسناده ضعيف وعلة جسارة بنت دجاجة قال البخاري : عندها عجائب .

بـ « رويته » (٦٤٥) ، وضعفه البوصيري لأن فيه مجهولاً ، وفي ضعيف الجامع (١٧٨٢) .

من هذا هو علة الحديث ، فأقلت : صدوق ، قال أحمد : ما أرى به بأساً ، وقال الدارقطني : =

المسافرون تصيبيهم جنابة فيتيممون ويصلون ، وقد روي ذلك عن ابن عباس )  
**قال ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ :** (وقد كان أهل الصفة يبيتون في المسجد بحضرة  
 رسول الله ﷺ وهم جماعة كثيرة ، ولا شك في أن فيهم من يحتلم ، فما نهوا قط  
 عن ذلك<sup>(١)</sup> .

**قلت :** لكن يستحب لمن أراد الجلوس في المسجد وكان جنباً أن يتوضأ ، لما  
 ثبت عن عطاء بن يسار قال : (رأيت رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ يجلسون  
 في المسجد وهم مجنبون إذا توضأوا وضوء الصلاة)<sup>(٢)</sup> .



#### □ الأغسال المستحبة :

(١) **غسل من غَسَلَ ميتاً :** يستحب لمن غَسَلَ ميتاً أن يغتسل والدليل على  
 ذلك : عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال : « من غسل ميتاً فليغتسل ومن  
 حمله فليتوضأ »<sup>(٣)</sup> .

**قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ :** (وظاهر الأمر يفيد الوجوب ، وإنما لم نقل  
 لحدِيثين :

**الأول :** قوله ﷺ : « ليس عليكم في غسل ميتكم غسل إذا غسَلتموه ، فإن  
 ميتكم ليس بنجس ، فحسبكم أن تغسلوا أيديكم »<sup>(٤)</sup> .

= صالح ولكن غلة الحديث جسة بنت دجاجة كما تقدم .

(١) شرح السنة للبغوي (٤٦/٢) .

(٢) المحلى (٢٥٠/٢) .

(٣) حسن : رواه سعيد بن منصور في تفسيره (٦٤٦) .

(٤) إسناده حسن : رواه وأبو داود (٣١٦١) ، والترمذي (٩٩٣) ، وابن ماجه (١٤٦٣) ، وانظر صحيح

الجامع (٦٤٠٢) .

(٥) إسناده حسن : رواه الحاكم (٣٨٦/١) ، والبيهقي (٣٩٨/٣) ، وصححه الحاكم ، ووافقه الذهبي

وحسنه الخافظ في التلخيص (١٣٨/١) ، والألباني في صحيح الجامع (٥٤٠٨) .

**الثاني :** قول ابن عمر رضي الله عنهما : « كنا نغسل الميت فمنا من يغتسل ، ومنا من لا يغتسل » <sup>(١)</sup> .

### (٢) غسل العيدين :

لم يأت في هذا حديث صحيح ، وإنما وردت آثار عن الصحابة يأتي بيانها في أحكام العيدين . وقد استحَب العلماء الغسل يوم العيد مستدلين بهذه الآثار ، وقيامًا على غسل الجمعة .

### (٣) الغسل عند الإحرام :

ذهب جمهور العلماء إلى استحباب الغسل لمن أراد أن يحرم بحج أو عمرة ، فعن زيد بن ثابت رضي الله عنه « أنه رأى رسول الله ﷺ تجرد لإهلاله واغتسل » <sup>(٢)</sup> .

### (٤) الغسل عند دخول مكة :

فعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما « أنه كان لا يقدم مكة إلا بات بذى طوى حتى يصبح ويغتسل ثم يدخل مكة نهارًا ، ويذكر عن النبي ﷺ أنه فعله » <sup>(٣)</sup> .

### (٥) غسل الوقوف بعرفة :

وذلك لما رواه مالك ، عن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يغتسل لإحرامه قبل أن يحرم ، ولدخول مكة ، ولوقوف عشية عرفة <sup>(٤)</sup> . لكنه موقوف عليه ولم يرفعه إلى رسول الله ﷺ <sup>(٥)</sup> .

١- تاريخ طبرستان (٧٢/٢) لأسناد صحيح ، والبيهقي (٣٠٦/١) ، وصححه الألباني في « تمام المنة في التعليق على فقه السنة » (ص ١٢١) .

٢- أحكام خاتمة (ص ٥٣) .

٣- رواه الترمذي (٨٣٠) ، وابن خزيمة (٢٥٩٥) ، والبيهقي (٣٢/٥) ، وحسنه الألباني في « صحيحه » (١٤٩) .

٤- صحيح : (١٥٧٣) ، ومسلم (١٢٥٩) .

٥- رواه مالك في الموطأ (٣٢٢/١) .

٦- شرح لإسلام ابن تيمية أنه لا يستحب الغسل لدخول مكة والوقوف بعرفة والمبيت بمزدلفة ورمي حراء وظرف الوداع . انظر الاختيارات الفقهية (ص ٤) .



**(٦) غسل المستحاضة :**

يجوز للمستحاضة أن تتوضأ لكل صلاة كما يجوز لها أن تغتسل لكل صلاة ،  
وتغتسل للظهر والعصر جميعاً غسلًا ، وللمغرب والعشاء جميعاً غسلًا ، وللفجر  
غسلًا<sup>(١)</sup> .

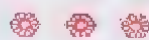
**(٧) الغسل بعد كل جماع :**

وذلك لما ثبت عن أبي رافع رضي الله عنه أن النبي ﷺ طاف ذات يوم على نسائه ،  
فغسل عند هذه ، وعند هذه ، قال : فقلت : يا رسول الله ، ألا تجعله واحدًا ؟ قال :  
« هذا أزكى وأطيب وأطهر »<sup>(٢)</sup> . وإنما كان مستحبًا لأنه يجوز أن يجامع نساءه  
غسل واحد ؛ لما ثبت أن رسول الله ﷺ « طاف على نسائه بغسل واحد »<sup>(٣)</sup> .  
بدل ذلك على أن تكرار الغسل للاستحباب وليس للوجوب .

**(٨) الاغتسال بعد الإغماء :**

فعن عائشة رضي الله عنها قالت : ثقل رسول الله ﷺ فقال : « أصلي الناس ؟ » فقلنا :  
هم ينتظرونك يا رسول الله ، قال : « ضعوا لي ماء في المخضب » ، قالت :  
نفعلنا ، فاغتسل ، ثم ذهب لينوء ، فأغمي عليه ، ثم أفاق ، فقال : « أصلي الناس ؟ »  
فقلنا : لا ، هم ينتظرونك يا رسول الله ، فقال : « ضعوا لي ماء في المخضب » ،  
قالت : ففعلنا ، فاغتسل ثم ذهب لينوء ، فأغمي عليه ثم أفاق ، فقال : « أصلي  
الناس ؟ » فقلنا : لا ، هم ينتظرونك يا رسول الله ﷺ - فذكرت إرساله إلى أبي  
بكر<sup>(٤)</sup> - . ومعنى « ينوء » : ينهض بجهد ومشقة .

**تنبيه :** إذا أمني أثناء الإغماء أو أثناء الجنون وجب الغسل قياسًا على النائم .



(١) انظر تفصيل ذلك وأدلته في باب الاستحاضة .

(٢) حسن : رواه أبو داود (٢١٩) ، وابن ماجه (٥٩٠) ، وأحمد (٨/٦) ، والطبراني في الكبير (٣٢٦/١) .

(٣) البخاري (٢٨٤) ، (٥٢١٥) ، ومسلم (٣٠٩) ، وأبو داود (٢١٨) ، والترمذي (١٤٠) ، والنسائي (١/

١٤٣) ، وابن ماجه (٥٨٨) .

(٤) البخاري (٦٨٧) ، ومسلم (٤١٨) .

## ٢- صفة الغسل :

المقصود بالغسل هو تعميم الجسد بالماء ، فعلى أي صورة حصل بها هذا تعميم فقد صح غسله ، حتى لو بدأ بأسافله قبل أعاليه ، لكن يستحب أن يقتدي بصفة النبي كان يغتسل بها النبي ﷺ فهي الأكمل ، وعلى هذا **فالواجب في غسل ركنان :**

**الأول :** النية لقوله تعالى : ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ [البينة : ١٠٠] ويقول ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » رواه الجماعة .  
**الثاني :** تعميم الجسد بالماء . كما ذكرت من قبل .

**وأما صفة الغسل الكاملة :** فكما ورد في حديث عائشة رضي الله عنها « أن النبي ﷺ إذا اغتسل من الجنابة يبدأ فيغسل يديه ، ثم يفرغ يمينه على شماله فيغسل فرجه ، ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ، ثم يأخذ الماء ويدخل أصابعه في أصول الشعر ، حتى إذا رأى أنه قد استبرأ حفن على رأسه ثلاث حفنات ، ثم أفاض على سائر جسده ، ثم غسل رجليه »<sup>(١)</sup> . وفي رواية في الصحيحين : « ثم يخلل يديه شعره ، حتى إذا ظن أنه أروى بشرته أفاض عليه الماء ثلاث مرات »<sup>(٢)</sup> .

**وقد ورد في بعض الروايات تأخير غسل القدمين .**

وعلى ذلك فتكون صفة الغسل الكامل كالآتي :

١- ينوي الغسل .

٢- يغسل يديه قبل إدخالهما الإناء خاصة إذا كان قائماً من نوم .

٣- إزالة الأذى الذي على فرجه ، وذلك بغسله .

٤- تطيب اليد بعد غسل الأذى .

٥- الوضوء [ ويؤخر غسل رجليه ، ويرى بعض العلماء جواز غسلهما مع هذا

الوضوء ] . وهذا الخلاف منشأه اختلاف ألفاظ الحديث [

١- صحيح البخاري (٢٠٥٠) ، ومسلم (٣١٦) .

٢- صحيح البخاري (٢٠٥٠) ، ومسلم (٣١٦) .

(٦) غسل الرأس (والمرأة لا يجب عليها حل ضفائرها بل تخلل شعرها بالماء حتى تروي بشرتها ، ثم تفيض الماء على رأسها ، وسواء دخل الماء إلى باطن الضفائر أم لا) .

(٧) إفاضة الماء على بقية البدن ، والمستحب أن يفيض على يمينه أولاً ، ثم على يساره .

(٨) ثم يتنحى عن موضعه ، ويغسل قدميه اقتداءً بالنبي ﷺ .



### ❑ تنبيهات ومسائل متعلقة بالغسل :

(١) ليس على المرأة أن تحل ضفائر شعرها لغسل الجنابة أو الحيض ، ويكفيها أن تفيض عليها الماء مع وصوله إلى أصول شعرها لما رواه الجماعة إلا البخاري عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : قلت : يا رسول الله ، إني امرأة أشد ضفر رأسي أفأنقضه لغسل الجنابة ؟ قال : « لا ، إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات ، ثم تفيض عليك الماء فتطهرين » <sup>(١)</sup> . وفي رواية أنها سألت : « أفأنقضه للحيضة والجنابة ؟ » <sup>(٢)</sup> . فدل ذلك على أن المرأة لا يجب عليها نقض ضفائرها سواء كان الغسل للجنابة ، أو للحيض ، وهذا الرأي هو الراجح من أقوال أهل العلم إن شاء الله تعالى .

(٢) يستحب للمرأة إذا اغتسلت من حيض ، أو نفاس أن تأخذ قطعة من قطن ونحوه ، وتضيف إليه مسكاً ، أو طيباً ، ثم تتبع بها أثر الدم فعن عائشة رضي الله عنها أن أسماء بنت يزيد رضي الله عنها سألت رسول الله ﷺ عن غسل الحيض قال : « تأخذ إحداكن ماءها ويسدرتها فتطهر فتحسن الطهور ، ثم تصب على رأسها فتدلكه دلكاً شديداً حتى يبلغ شئون رأسها ، ثم تصب عليها الماء ، ثم تأخذ فِرْصَةً مُمَسَّكَةً فتطهر بها » ، قالت أسماء : وكيف تطهر بها ؟ قال :

(١) مسلم (٣٣٠) ، وأبو داود (٢٥١) ، والترمذي (١٠٥) ، والنسائي (١٣١/١) ، وابن ماجه (٦٠٣) .

(٢) مسلم (٣٣٠) .

سبحان الله ! تطهري بها - قالت عائشة - كأنها تخفي ذلك - : تبقي  
 . ومعنى «شئون الرأس» أصوله ، و«الفرصة» قطة أو صوف ،  
 «سنكة» أي : بها المسك .

(٤) يجوز للرجل أن يغتسل هو وزوجته من إناء واحد لما ثبت عن عائشة رضي الله عنها  
 قالت : « كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد يقال له الفَرْق » (٢) .  
 وعلى هذا يجوز للرجل أن يرى فرج زوجته ، وللزوجة أن ترى مذاكير زوجها .  
 (٥) يجوز للرجل أن يغتسل ببقية الماء الذي اغتسلت منه المرأة ، والعكس  
 يجوز للمرأة أن تغتسل ببقية الماء الذي اغتسل منه الرجل ، فعن ابن عباس رضي الله عنهما  
 قال : اغتسل بعض أزواج النبي ﷺ في جفنة ، فجاء النبي ﷺ ليتوضأ منها ، أو  
 يغتسل فقالت له : يا رسول الله ! إني كنت جنباً ، فقال : « إن الماء لا يجنب » (٣)  
 رواه الثلاثة وقال الترمذي : حسن صحيح .

(٥) لو انغمس من يجب عليه الغسل في بحر ، أو نهر ، أو بركة ، أو نحوه  
 ونوى الغسل صح غسله ، لأن المقصود تعميم الجسد بالماء .  
 (٦) الماء المتساقط من جسد الجنب باق على طهوريته ، وله أن يتم به غسله .  
 وقد تقدم بيان هذه المسألة في بيان حكم الماء المستعمل .

(٧) إذا اغتسل من الجنابة صح له الصلاة بهذا الغسل سواء نوى الوضوء أم لا ،  
 وذلك لأن الله أوجب على القائم للصلاة إن كان محدثاً حدثاً أصغر أن يتوضأ ، وإن  
 كان محدثاً حدثاً أكبر أن يغتسل ، قال تعالى : ﴿ يَتَأَيَّأُ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ  
 إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ  
 وَرِجْلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ﴾ [المائدة : ٦] .

(١) البخاري (٣١٤) ، ومسلم (٣٣٢) ، وأبو داود (٣١٦) ، والنسائي (١٣٥/١) ، وابن ماجه (٦٤٢) .

(٢) البخاري (٢٥٠) ، ومسلم (٣١٩) ، والترمذي (١٧٥٥) .

(٣) صحيح : رواه أبو داود (٦٨) ، والترمذي (٦٥) ، والنسائي (١٧٣/١) ، وابن ماجه (٣٧٠) .



**قال أبو بكر بن العربي رَحِمَهُ اللهُ :** لم يختلف العلماء أن الوضوء داخل تحت الغسل ، وأن نية طهارة الجنابة تأتي على طهارة الحدث وتقضي عليها .  
**قلت :** ومما يدل على ذلك ما ثبت عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالت : « كان رسول الله ﷺ يغتسل ويصلي الركعتين وصلاة الغداة ، ولا أراه يحدث وضوءاً بعد الغسل »<sup>(١)</sup> .  
 واعلم أن هذا مخصوص بغسل الجنابة ، وأما ما عداه من الأغسال المستحبة أو الواجبة فعليه الوضوء لرفع الحدث ، ولا يكفيه غسله لرفع الحدث الأصغر . والله أعلم .

(٨) إذا اجتمع غسل حيض وغسل جنابة ، أو غسل جمعة وغسل جنابة ، أو نحو ذلك فإنه يجب لكل واحد غسل مستقل على الراجح والله أعلم ، ويرى بعض أهل العلم جواز جمعهما بنية واحدة .

(٩) يجوز للجنب وللحائض الجلوس مع الآخرين ومكالمتهم ، والخروج إلى السوق ، كما يجوز له إزالة الشعر وقص الأظفار ؛ إذ لا دليل يمنع من ذلك<sup>(٢)</sup> .  
 (١٠) يباح تنشيف الأعضاء وتركها ؛ لأنه لم يثبت في ذلك حديث صحيح .  
 فالأصل الإباحة على الحالتين .

وأما حديث ميمونة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا بعد أن ذكرت غسل النبي ﷺ قالت : « فأتيت بالمنديل ، فجعل ينفض الماء بيده »<sup>(٣)</sup> ، فليس فيه دليل على ترك التنشيف<sup>(٤)</sup> .  
 (١١) يسن للجنب إذا أراد أن يأكل ، أو ينام أن يتوضأ<sup>(٥)</sup> ، ويجوز له أن ينام من

(١) رواه أبو داود (٢٥٠) ، ورواه الترمذي (١٠٧) ، وابن ماجه (٥٧٩) بزيادة : « ولا يحدث وضوءاً بعد الغسل من الجنابة » ، وصححه الألباني .

(٢) وتقدم في معنى هذا حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، وفيه قول النبي ﷺ : « إن المؤمن لا ينجس » . ص ٢٢ .

(٣) البخاري (٢٧٦) ، ومسلم (٣١٧) ، وأبو داود (٢٤٥) .

(٤) الشرح الممتع (١/١٨١) ، وانظر زاد المعاد (١/١٩٧) .

(٥) تقدمت هذه المسألة بأدلتها في كتاب الوضوء : الوضوء للجنب .

غير وضوء فعن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان ينام وهو جنب من غير أن يمس ماء (١٢٠).

(١٢١) لا يشترط التدليك في الغسل ، إذ حقيقة الغسل جريان الماء على لأعضاء (١).

(١٢٢) من الأخطاء المنكرة امتناع بعض النساء من غسل رؤوسهن عند الجنابة من أجل تسريحات شعرهن ، أو تفريده بالسشوار ونحوه ، وهي في هذه الحالة آثمة ولا يصح غسلها .



صحیح : رواه أبو داود (٢٢٨) ، والترمذي (١١٨) ، وأحمد (١٤٦/٦) .

راجع في ذلك فتح الباري (٣٥٩/١) .

## التيمم

□ أولاً: معنى التيمم :

**التيمم لغة :** القصد ، قال الأزهري : التيمم في كلام العرب : القصد ، قلت : ومنه قوله تعالى : ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِتَّائِبِينَ إِلَّا أَنْ تُغْنِصُوا فِيهِ﴾ [البقرة : ٢٦٧] .

**وفي الشرع :** القصد إلى الصعيد لمسح الوجه واليدين بنية استباحة الصلاة ونحوها . قاله في الفتح .



□ ثانياً : مشروعيته :

**قال الشوكاني رحمه الله :** واعلم أن التيمم ثابت بالكتاب والسنة والإجماع . قلت : أما « الكتاب » : فقوله تعالى : ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ [المائدة : ٦] . وأما السنة : فالأحاديث كثيرة مذكورة أثناء الشرح . وأما الإجماع : فقد أجمع المسلمون على مشروعيته بدلا من الوضوء والغسل لأسباب خاصة على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى .



□ بدء مشروعيته :

عن عائشة رضي الله عنها قالت : « خرجنا مع النبي ﷺ في بعض أسفاره حتى إذا كان بالبيداء انقطع عقد لي ، فأقام النبي ﷺ على التماسه ، وأقام الناس معه ، وليسوا على ماء ، وليس معهم ماء ، فأتى الناس إلى أبي بكر رضي الله عنه فقالوا : ألا ترى ما صنعت عائشة ؟ فجاء أبو بكر والنبي ﷺ على فخذي قد نام ، فعاتبني وقال ما شاء الله أن يقول ، وجعل يطعن بيده خاصرتي فما يمنعني من التحرك إلا مكان

نبي ﷺ على فخذِي ، فنام حتى أصبح على غير ماء ، فأنزل الله تعالى آية التيمم ، قال أسيد بن حضير : ما هي أول بركاتكم يا آل أبي بكر .

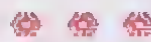
قالت : فبعثنا البعير الذي كنت عليه فوجدنا العقد تحته <sup>(١)</sup> .

ومعنى « البیداء » : هي ذو الحليفة بالقرب من المدينة ، و « الخاصة » : جنب موضع الكلية .



□ ثالثاً : التيمم خصوصية لأمة الإسلام :

عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « أعطيت خمساً لم يعطهن أحد قبلي ؛ نصرت بالرعب مسيرة شهر ، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ، فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل ، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي ، وأعطيت الشفاعة ، وكان النبي يبعث في قومه خاصة وبعثت إلي الناس عامة » <sup>(٢)</sup> .



□ رابعاً : متى يجوز التيمم :

يجوز التيمم في الحالات الآتية :

(١) إذا لم يجد الماء :

سواء كان حاضراً أو مسافراً ، وسواء كان محدثاً حدثاً أصغر أو حدثاً أكبر : فعن حذيفة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « فضلنا على الناس بثلاث - وذكر فيها - وجعلت لنا الأرض مسجداً وجعلت تربتها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء » <sup>(٣)</sup> .

وعن عمران بن حصين رضي الله عنه قال : كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فصلي الناس فإذا هو برجل معتزل ، فقال : « ما منعك أن تصلي ؟ قال : أصابتنِي جنابة ولا

١ - محاذري (٣٣٤) ، ومسلم (٣٦٧) ، والنسائي (١٦٣/١) .

٢ - محاذري (٣٣٥) ، ومسلم (٥٢١) ، والنسائي (٢٠٩/١) .

٣ - مسلم (٥٢٢) ، وأحمد (٣٨٣/٥) ، وابن خزيمة (٢٦٤) .



ماء، قال : « عليك بالصعيد فإنه يكفيك »<sup>(١)</sup> .

(٢) **من به مرض أو جرح** : ووجد من ذلك مشقة وخرج من الوضوء ، أو الغسل بالماء ، وذلك بزيادة المرض ، أو تأخر الشفاء ، والدليل على ذلك : قال تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ [المائدة : ٦] .

وعن جابر رضي الله عنه قال : خرجنا في سفر فأصاب رجلاً منا حجر فشجه في رأسه ثم احتلم ، قال لأصحابه : هل تجدون لي رخصة في التيمم ؟ فقالوا : ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء ، فاغتسل فمات ، فلما قدمنا على رسول الله ﷺ أخبر بذلك فقال : « قتلوه قتلهم الله ، ألا سألوا إذا لم يعلموا ؟ وإنما شفاء العي السؤال ، إنما كان يكفيهم أن يتيمم »<sup>(٢)</sup> ، ومعنى « **القي** » : الجهل .

(٢) **إذا كان الماء شديد البرودة وعجز عن تسخينه** :

وغلب على ظنه حصول ضرر باستعماله . لقوله تعالى : ﴿ فَأَنْقَرُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التغابن : ١٦] ولقوله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم »<sup>(٣)</sup> . وعن عمرو بن العاص رضي الله عنه أنه لما بُعث في غزوة ذات السلاسل قال : احتلمت في ليلة باردة شديدة البرد فأشفقت إن اغتسلت أن أهلك ، فتيممت ثم صليت بأصحابي صلاة الصبح ، فلما قدمنا على رسول الله ﷺ ذكروا ذلك له فقال : « يا عمرو ؛ صليت بأصحابك وأنت جنب ؟ » فقلت : ذكرت قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ [النساء : ٢٩] فتيممت ، ثم صليت . فضحك رسول الله ﷺ ولم يقل شيئاً<sup>(٤)</sup> .

(١) البخاري (٣٤٤) ، ومسلم (٦٨٢) .

(٢) صحيح لغيره : رواه أبو داود (٣٣٦) ، وفي سنده ضعف ، وله شاهد من حديث ابن عباس ينقوي به . رواه أبو داود (٣٣٧) ، وابن ماجه (٥٧٢) .

(٣) البخاري (٧٢٨٨) ، ومسلم (١٣٣٧) .

(٤) صحيح : رواه أبو داود (٣٣٤) ، وأحمد (٢٠٣/٤) ، وروى نحوه ابن حبان (١٣١٥) ، وأبو داود (٣٣٥) ، قال الحافظ : إسناده قوي .

(٤) قال ابن حزم رحمته الله : (ومن كان الماء منه قريباً إلا أنه يخاف ضياع رجليه ، أو فوت رفقته ، أو حال بينه وبين الماء عدو ظالم ، أو نار ، أو أي خوف كان في القصد إليه مشقة ففرضه التيمم ، برهان ذلك قول الله تعالى : ﴿فَلْتَمَّ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [المائدة : ٦] ، كل هؤلاء لا يجدون ماء يندرون عليه<sup>(١)</sup> .

قال ابن قدامة رحمته الله : (ولو كان الماء بمجمع الفساق تخاف المرأة على نفسها منهم فهي كعادته) . وقال : (ومن كان مريضاً لا يقدر على الحركة ولا يجد من يناوله الماء ، فهو كالعادم)<sup>(٢)</sup> .



❑ خامتها : شروط إباحة التيمم :

يباح التيمم بالشروط الآتية :

(أ) وجود المانع من استعمال الماء : وقد تقدم الدليل على ذلك .

مسألة : هل يشترط دخول وقت الصلاة للتيمم ؟

عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : « جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ؛ أينما أدركتني الصلاة تمسحت وصليت »<sup>(٣)</sup> ، وعن أبي أمامة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « جعلت الأرض كلها لي ولأمتي مسجداً وطهوراً ، فأينما أدركت رجلاً من أمتي الصلاة فعنده مسجده وعنده طهوره »<sup>(٤)</sup> رواهما أحمد وإسنادهما حسن صحيح .

وقد ذهب إلى اشتراط دخول الوقت مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وذهب

(١) المحلى (٢/١٦٥) .

(٢) المغني (١/٢٢٩) .

(٣) رواه أحمد (٢/٢٢٢) ، والبيهقي (١/٢٢٢) ، وقال ابن كثير في تفسيره : « إسناده جيد قوي ولم يخرجوه » ، وانظر : « الإرواء » (١/٣١٧) .

(٤) رواه أحمد (٥/٢٤٨ ، ٢٥٦) ، والبيهقي (١/٢١٢ ، ٢٢٢) ، وانظر : « الإرواء » (١/١٨٠ ، ٣١٦) .

أبو حنيفة إلى عدم اشتراطه ورجحه الشوكاني في نيل الأوطار ، ومقصود الحديث : (أيما رجل أدركته الصلاة ، أي : وكان على غير طهارة) . وعلى هذا فإذا كان متيمماً وحن وقت صلاة أخرى ، ولم ينتقض تيممه جاز له الصلاة بالتيمم الأول ، وهذا هو الراجح .

(ب) **الصعيد الطيب** : لقوله تعالى : ﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ [المائدة : ٦] ، وقد اختلف العلماء في معنى الصعيد الطيب . فذهب الشافعي وأحمد إلى أنه التراب فقط ، وذهب مالك وأبو حنيفة وعطاء والأوزاعي والثوري إلى أنه يجزئ بالأرض وما عليها .

**قلت** : والقول الثاني هو الراجح ؛ ففي القاموس وغيره من كتب اللغة أن الصعيد هو التراب ، أو وجه الأرض ، ولذا قال ابن القيم في زاد المعاد : (وكذلك كان يتيمم بالأرض التي يصلي عليها تراباً كان ، أو سبخة ، أو رملاً ، وصح عنه عليه السلام أنه قال : « حيثما أدركت رجلاً من أمتي الصلاة فعنده مسجده وطهوره » ، وهذا نص صريح في أن من أدركته الصلاة في الرمل فالرمل له طهور ، ولما سافر هو وأصحابه في غزوة تبوك قطعوا تلك الرمال في طريقهم وماؤهم في غاية القلة ، ولم يرد عنه أن حمل التراب ، ولا أمر به ، ولا فعله أحد من أصحابه مع القطع بأن في المفاوز الرمال أكثر من التراب وكذلك أرض الحجاز وغيرها ، ومن تدبر هذا قطع بأنه كان يتيمم بالرمال والله أعلم ، وهو قول الجمهور<sup>(١)</sup> . ١ هـ .

(لكن يلاحظ أنه لا يتيمم بأي شيء تحول عن صفته بفعل النار كالرماد والجبس والأسمنت والجين<sup>(٢)</sup> .



(١) زاد المعاد (١/٢٠٠) ، وانظر مجموع الفتاوى (٢١/٣٤٨ ، ٣٦٤) .

(٢) انظر كتاب « إرشاد الساري إلى عبادة الباري » لمحمد إبراهيم شقرة (ص ٣٩) .

□ **سادسًا : صفة التيمم :**

ينوي أولاً التيمم ويسمي ، ثم يضرب يديه الصعيد الطيب ثم ينفخ في يديه ، ثم يمسح بهما وجهه وكفيه فقط - يعني : يمسح يديه إلى الرسغين - .  
وهذه الصفة سواء كان التيمم عن الحدث الأصغر ، أو الحدث الأكبر ، فعن  
عمار بن ياسر رضي الله عنهما قال : أجنبيت فلم أصب الماء ، فتمعكت في الصعيد وصليت ،  
فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال : « إنما كان يكفيك هكذا ؛ وضرب النبي ﷺ  
بكفيه الأرض ونفخ فيهما ، ثم مسح بهما وجهه وكفيه » <sup>(١)</sup> .

□ **سابعًا : نواقض التيمم :**

ينقض التيمم جميع نواقض الوضوء ، ويزاد عليها وجود الماء لمن فقدته ، أو قدر  
على استعماله لمن عجز عنه .  
فعن أبي ذر رضي الله عنه قال : قال ﷺ : « الصعيد الطيب وضوء المسلم وإن لم  
يجد الماء عشر سنين ، فإذا وجدته فليقلق الله وليمسح بشرته » <sup>(٢)</sup> .

□ **تبينيات ومسائل متعلقة بالتيمم :**

(١) يباح بالتيمم ما يباح به الوضوء والغسل ، لأنه بدل عنهما ولأن الشرع  
سمه « **طَهُورًا** » كما سمي الماء « **طَهُورًا** » فقال ﷺ : « جعلت لي الأرض  
محوًا وطهورًا » . فهو كالماء سواء بسواء في رفع الحدث إلا أنه لا يلجأ إليه إلا  
إذا فقد الماء .

بحري (٣٣٨) ، ومسلم (٣٦٨) ، وأبو داود (٣٢٦) ، والنسائي (١٧٠/١) ، وابن ماجه

(٥٦٩) .

صحيح : رواه أبو داود (٣٣٣) ، والترمذي (١٢٤) ، والنسائي (١٧١/١) ، وأحمد (١٥٥/٥)



(٢) وبناءً على ما تقدم فالراجح أنه يباح للمتيمم أن يصلي بالتيمم الواحد ر شاء من التوافل والفرائض ما لم يأت بناقض له .

(٣) إذا تيمم الجنب أو الحائض ، فإن التيمم يرفع الحدث إلى أن يجد الماء . فإذا وجده وجب عليه الغسل . فعن عمران بن حصين رضي الله عنه قال : صلى رسول الله ﷺ بالناس ، فلما انقضى من صلاته إذا هو برجل معتزل لم يصل مع القوم قال : « ما منعك يا فلان أن تصلي مع القوم ؟ » قال : أصابتنى جنابة ولم أجد ماء ، قال : « عليك بالصعيد فإنه يكفيك » . ثم ذكر عمران أنهم بعد أن وجدوا الماء أعطى رسول الله ﷺ الذي أصابته الجنابة إناء من ماء ، وقال : « اذهب فأفرغه عليك »<sup>(١)</sup> .

(٤) يصح أن يأتى المتوضئ بالتيمم لحديث عمرو بن العاص المتقدم وصلاته بأصحابه وقد تيمم لشدة البرد .

(٥) يجوز لمن فقد الماء أن يجامع أهله مع تيقنه أنه لا يجد ما يرفع به الجنابة . وأنه سيكتفي بالتيمم .

فعن أبي ذر رضي الله عنه قال : « إني اجتويت المدينة فأمر لي رسول الله ﷺ بدود وبغتم فقال لي : « اشرب من ألبانها » ، فقال أبو ذر : فكنت أعزب عن الماء ومعى أهلي فتصييني الجنابة فأصلي بغير طهور ، فأتيت رسول الله ﷺ ، وهو في رهط من أصحابه وهو في ظل المسجد فقال : « أبو ذر ؟ » فقلت : نعم ؛ هلكت يا رسول الله قال : « وما أهلكك ؟ » قلت : إني كنت أعزب عن الماء ومعى أهلي فتصييني الجنابة فأصلي بغير طهور ، فأمر لي رسول الله بماء - إلى أن قال - : « يا أبا ذر إن الصعيد الطيب طهور ، وإن لم تجد الماء إلى عشر سنين ، فإذا وجدته فأمسه جلدك »<sup>(٢)</sup> .

ومعنى « اجتويت المدينة » أي : استوخمها وأصابه الجوى ، وهو داء في

(١) البخاري (٣٤٤) ، ومسلم (٦٨٢) .

(٢) صحيح : رواه أبو داود (٣٣٣) ، والترمذي (١٢٤) ، وأحمد (١٥٥/٥) .

الحيف **وإذا نيم** هو من الإبل من ثلاث إلى تسع ، **و« أعزب »** أي : ابتعد .  
 إذا نيم وصلى ، ثم وجد الماء قبل خروج الوقت ، فإنه لا يجب عليه  
 سنة صلاة ، وإلى هذا ذهب الأئمة الأربعة .  
 وإذا وجد الماء بعد التيمم وقبل الصلاة ، فإنه لا تصح الصلاة إلا أن يتطهر .

وكذلك إذا وجد الماء أثناء الصلاة فإنه يجب عليه الخروج منها والتطهر به .  
 والدليل على المسألة الأولى ما رواه النسائي وأبو داود ، عن أبي سعيد الخدري  
 قال : خرج رجلان في سفر فحضرت الصلاة ، وليس معهما ماء فتيما صعيدا  
 فصليا ، ثم وجدا الماء في الوقت فأعاد أحدهما الوضوء والصلاة ، ولم يعد  
 الآخر ، ثم أتيا رسول الله ﷺ فذكرا ذلك له فقال للذي لم يعد : « أصبت السنة  
 بحرفتك صلاتك » ، وقال للذي توضأ وأعاد : « لك الأجر مرتين »<sup>(١)</sup> .

والدليل على المسألتين الأخريين : عن أبي ذر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال :  
 « الصعيد الطيب طهور المسلم ، وإن لم يجد الماء عشر سنين ، فإذا وجد  
 الماء فليمسه بشرته فإن ذلك خير »<sup>(٢)</sup> .

**لكن هل الأفضل أن يعيد لقوله : لك الأجر مرتين ؟**

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : (إذا علمت السنة فليس لك الأجر مرتين ، بل  
 مرة مبتدئا ، والذي أعاد - أي في الحديث - لم يعلم السنة فهو مجتهد فصار له  
 أجر عملين الأول والثاني)<sup>(٣)</sup> .

(٧) قال ابن تيمية رحمه الله : (ومن كان حاقنا عادما للماء ، فالأفضل أن يصلي

صحیح : رواه أبو داود (٣٣٨) ، والدارمي (٧٤٤) ، والنسائي (٢١٣/١) ، والحاكم (١/١٧٨) -

(١٢٧) ، وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي .

صحیح : رواه أبو داود (٣٣٣) ، والترمذي (١٢٤) ، وأحمد (١٥٥/٥) .

شرح المنع (١/٣٤٤) .

بالتيمم غير حاقن من أن يحفظ وضوءه ويصلي حاقناً<sup>(١)</sup>.

(٨) إذا نسي أن الماء قريب منه ثم صلى بالتيمم ، ثم ذكر وجود الماء فالأحوط أن يعيد الصلاة<sup>(٢)</sup>.

(٩) هل يؤخر الصلاة لآخر الوقت رجاء حصول الماء أم يتيمم في أول الوقت ؟  
**الراجح :** أن يصلي في أول الوقت لقوله ﷺ : « أيما رجل من أمتي أدركه الصلاة فليصل » ، ويتأكد تقديم الصلاة إذا كان سيدرك به صلاة الجماعة .

(١٠) إن كان قادراً على استعمال الماء لكنه خشي إذا استعمله لوضوء أو غسل خرج الوقت ، فهل يتيمم ويصلي أم لا بد من استعمال الماء حتى لو خرج الوقت ؟  
**الراجح :** أنه لا بد أن يستعمل الماء طالما أنه قادر على استعماله<sup>(٣)</sup>.

(١١) إذا انقطع الماء عن سكان الحي فهذا لا يعني أنه فقد الماء ، لأنه يمكن أن يكون عند سكان مجاورين على مقربة منه ، فعليه طلب الماء والوضوء منه .  
 (١٢) إذا وجد ماء يكفي بعض جسده ، ففي المسألة قولان . الأول : لزمه استعماله ويتيمم للباقي ، نص عليه أحمد فيمن وجد ما يكفيه لوضوئه وهو جنب . قال : يتوضأ ويتيمم . والقول الثاني : يتيمم ويتركه .

(١٣) إن كان معه ماء لكنه يخاف العطش لو استعمله ، أو يخاف العطش على رفيق معه ، أو بهائمهم ، احتبس الماء للشرب ، وتيمم<sup>(٤)</sup>.

قيل لأحمد : الرجل معه إداوة من ماء للوضوء ، فيرى قوماً عطاشاً أحب إليك أن يسقيهم أو يتوضأ ؟ قال : يسقيهم .

(١) انظر الفتاوى المصرية لشيخ الإسلام ابن تيمية ص ٤٣ .

(٢) الشرح المتع (١/ ٣٣٥ - ٣٣٦) .

(٣) انظر « تمام المنة في التعليق على فقه السنة » للألباني ص ١٣٢ ، وانظر مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية

(ص ٤٣) .

(٤) انظر تفصيل ذلك في المغني (١/ ٣٦٥ ، ٣٦٦) .

### صلاة فاقد الطهورين :

عن عائشة رضي الله عنها « أنها استعارت من أسماء قلادة فهلكت فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً في طلبها فوجدوها فأدركتهم الصلاة ، وليس معهم ماء فصلوا بغير وضوء . فما أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم شكوا ذلك إليه ، فأنزل الله عَلَيْكَ آيَةَ التِّيمَمِ <sup>(١)</sup> .  
 « يجب صلوا بغير وضوء وكان ذلك قبل أن يشرع التيمم ، ولم ينكر عليهم النبي صلى الله عليه وسلم . فعلى هذا إذا فقد « الوضوء والتيمم » جاز له الصلاة من غير طهارة ولا يجب عليه الإعادة .

١- **أن تيمم** كَلَّمَكَ : (ومن عدم الماء والتراب صلى في الوقت على الأصح الإعادة عليه على الأصح) <sup>(٢)</sup> .





## المسح على الجبيرة

□ معنى الجبيرة :

أعواد توضع على الكسر ليلتئم ثم يربط عليها ، ومن ذلك الجبس ونحوه .

□ حكمها :

اختلف العلماء في حكم المسح على الجبائر على النحو الآتي :

( أ ) ذهب جمهور العلماء على أنه **يشرع المسح عليها** عند الوضوء والغسل ويكمل غسل بقية الأعضاء .

( ب ) وذهب آخرون إلى أنه **لا يمسح على الجبيرة ؛ لأنه لم يشرع المسح عليها** ثم اختلف هؤلاء على قولين :

**الأول** : أنه يسقط غسل هذا العضو ؛ لأن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها .

**الثاني** : أنه يتيمم من أجل هذا العضو ، ويتوضأ أو يغتسل لبقية الأعضاء .

**الأدلة والترجيح :**

استدل الجمهور بحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال : « خرجنا في سفر فأصاب رجلاً منا حجر فشجّه في رأسه ، ثم احتلم فسأل أصحابه فقال : هل تجدون لي رخصة في التيمم ؟ فقالوا : ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء ، فاغتسل فمات ، فلما قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم أخبر بذلك ، فقال : « قتلوه قتلهم الله ، ألا سألوا إذا لم يعلموا فإنما شفاء العي السؤال ، إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصر - أو يعصب - على جرحه خرقه ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده » <sup>(١)</sup> .

**قلت** : هذا الحديث في إسناده ضعف ؛ لأن فيه الزبير بن خريق وهو ليس بالقوي . لكن للحديث شاهداً آخر من حديث ابن عباس - وسيأتي - وليس فيه المسح على الجبيرة ، وهو محل الشاهد فتبقى هذه الزيادة ضعيفة لا تتقوى بالرواية الثانية .

واستدل الآخرون بعدم مشروعية المسح على الجبيرة ؛ بأنه لم يأت حديث

(١) رواه أبو داود (٣٣٦) . وتقدم ذكر الرواية الصحيحة . انظر : (ص ١٢٢) .

صحيح بنص على ذلك . واستدلوا على التيمم بالرواية السابقة مع ما يشهد لها من حديث ابن عباس ولفظه أن رجلاً أجنب في شتاء ، فسأل فأمر بالغسل ، فمات ، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال : « ما لهم قتلهم الله - ثلاثاً - قد جعل الله الصعيد - أو التيمم - طهوراً »<sup>(١)</sup> .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « إذا أجنب الرجل وبه الجراحة والجذري ، فخاف على نفسه إن هو اغتسل ، قال : يتيمم بالصعيد »<sup>(٢)</sup> .

وعلى هذا فيرجع هذا القول وهو عدم مشروعية المسح ، وإنما عليه التيمم صحة الخبر الوارد في ذلك . ولضعف رواية المسح على الجبيرة .

وأما من ذهب إلى عدم التيمم ، وعدم المسح على الجبيرة ، ورأى أن يغتسل قطع ولا يغسل العضو الذي به الجرح ، أو المرض . فقد استدل بقوله تعالى : ﴿ لَا يَكْفِيكَ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة : ٢٨٦] ، قالوا : فهذا ليس في وسعه أن يغسل هذا العضو فسقط غسله ولا شيء عليه .

**قلت :** لكنه صح حديث التيمم بشواهد ، ويبقى غسل بقية الأعضاء على نفسه . وهذا هو القول الذي تظمئن إليه النفس<sup>(٣)</sup> والله أعلم .

**قال النووي رحمه الله :** ( وإذا أراد لابس الجبيرة الطهارة فليفعل ثلاثة أمور : غسل صحيح من باقي الأعضاء ، والمسح على الجبيرة والتيمم )<sup>(٤)</sup> .

ثم علل رحمه الله غسل باقي الأعضاء بقوله : ( والمذهب القطع بوجوب غسل صحيح ؛ لأن كسر العضو لا يزيد على فقده ، ولو فقده وجب غسل الباقي تحقاً )<sup>(٥)</sup> .

رواه ابن حبان (١٣١٤) ، وصحح الحديث ابن خزيمة (٢٧٣) ، والحاكم (١٦٥/١) ، ووافقه الذهبي .

حسن : رواه ابن خزيمة (٢٧٢) ، والبيهقي (٢٢٤/١) ، والحاكم (٢٧٠/١) ، وابن الجارود (١٢٩) .

نظر المتقي من فتاوى الشيخ الفوزان (٩/٤ ، ١٠) ، وانظر مجموع الفتاوى لابن تيمية (٤٦٣/٢١) .

لمجموع (٣٢٦/٢) .

تتمر السابق .

**قُلْتُ :** فأما المسح على الجبيرة فقد تبين أن الحديث فيها لا يصح ، وشيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله : عن امرأة بها مرض في عينيها ، وثقل في جسمها من الشحم ، وليس لها قدرة على الحمام لأجل الضرورة ، وزوجها لم يدعها تطهر ، وهي تطلب الصلاة ، فهل يجوز لها أن تغسل جسمها الصحيح وتيمم عن رأسها ؟ **فأجاب رحمته الله :** نعم ، إذا لم تقدر على الاغتسال في الماء البارد ولا الحار ، فعليها أن تصلي في الوقت بالتيمم عند جماهير العلماء ، لكن مذهب الشافعي وأحمد أنها تغسل ما يمكن وتيمم للباقي ، ومذهب أبي حنيفة ومالك : إن غسلت الأكثر لم تيمم ، وإن لم يمكن إلا غسل الأقل تيممت ولا غسل عليها <sup>(١)</sup> .

#### ملاحظات :

- (١) إذا لم يكن هناك حاجة للجبيرة ، كأن يكون العضو قد برأ ، فإنه يجب نزعها ، لأنه لا يصح المسح عليها بعد ذلك .
- (٢) لا يشترط لبس الجبيرة على طهارة كما هو الحال للخف ، وكذلك لا يشترط مدة ، بل الأمر متعلق بوجود سبب الجبيرة ، مهما طال .
- (٣) إذا أزال الجبيرة وكان متوضئاً قبلها فإن هذا لا يؤثر على صحة وضوئه ، لم يحدث .
- (٤) ليس على صاحب الجبيرة إعادة الصلوات التي صلاها ، بل صلاة صحيحة ، خلافاً لما ذهب إليه بعض الشافعية والحنابلة من إعادة الصلوات .



## الحيض والنفاس والاستحاضة

### أولاً : الحيض

#### □ تعريفه :

**الحيض لغة :** سيلان الشيء وجريانه<sup>(١)</sup> . واصطلاحاً : دم يرغيه رحم المرأة بعد بلوغها في أوقات معتادة<sup>(٢)</sup> .

**قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ :** (فهو دم طبيعي ليس له سبب من مرض ، أو جرح ، أو سقوط ، أو ولادة ، وبما أنه دم طبيعي فإنه يختلف بحسب حال الأنثى ويشتها وجوؤها ولذلك تختلف فيه النساء اختلافاً متبايناً ظاهراً)<sup>(٣)</sup> .



#### □ صفته :

دم الحيض يخرج من الرحم ويكون أسود محتدماً أي : حاراً كأنه محترق<sup>(٤)</sup> . (وهو دم تغلب عليه السيولة وعدم التجلط وله رائحة خاصة تميزه عن الدم عادي وهو يخرج من جميع الأوعية الدموية بالرحم سواء الشرياني منها ، أو وريدي مختلطاً بخلايا جدار الرحم المتساقطة)<sup>(٥)</sup> .

جاء في المجموع (٣٤١/٢) عن صاحب الحاوي قال : للحيض ستة أسماء وردت اللفظة بها ، أشهرها : الحيض ، والثاني : الطمث ، الثالث : العراك ، الرابع : الضحك ، الخامس : الإكبار ، السادس : الإعصار . قلت : ويقال للحائض أيضاً : نفث ودرست .

• انظر المجموع (٣٤٢/٢) .

• الدماء الطبيعية للنساء (ص ٥) .

• المجموع (٣٤٢/٢) .

• الحقائق العلمية في القرآن الكريم ، د . محمد أحمد ضرغام (ص ٦) .



## □ السن لبدء الحيض :

ليس هناك سن معين لبدء الحيض ، فهو يختلف بحسب طبيعة المرأة ويثبتها وجوها .

**قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ :** (وقد اختلف العلماء رحمهم الله هل للسن الذي يتأتى فيه الحيض حد معين بحيث لا تحيض الأنثى قبله ولا بعده ، وأن ما يأتيها قبله أو بعده فهو دم فساد لا حيض ؟ اختلف العلماء في ذلك . قال الدارمي - بعد أن ذكر الاختلافات - كل هذا عندي خطأ ؛ لأن المرجع في جميع ذلك إلى الوجود - يعني وجود الدم - فأني قدر وجد في أي حال وسن وجب جعله حيضاً ، والله أعلم ، وهذا الذي قاله الدارمي هو الصواب ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(١)</sup> ، فمتى رأت الأنثى الحيض فهو حيض ، وإن كانت دون تسع سنين ، أو فوق خمسين سنة ، وذلك لأن أحكام الحيض علقها الله ورسوله ﷺ على وجوده ...)<sup>(٢)</sup> .



## □ مدة الحيض :

**قال ابن المنذر رَحِمَهُ اللهُ :** وقالت طائفة : ليس لأقل الحيض ولا لأكثره حد بالأيام .  
**قال ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ :** (وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(٣)</sup> ، وهو الصواب لأنه يدل عليه الكتاب والسنة والاعتبار)<sup>(٤)</sup> . - ثم ساق الأدلة على ذلك .  
**قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ :** (ومن ذلك اسم الحيض ؛ علق الله به أحكاماً متعددة في الكتاب والسنة ولم يقدر لا أقله ولا أكثره ، ولا الطهر بين الحيضتين ، مع عموم بلوى الأمة بذلك واحتياجهم إليه ، واللغة لم تفرق بين قدر وقدر ، فمن قدر في ذلك

(١) انظر مجموع الفتاوى (٢٣٧/١٩) .

(٢) الدماء الطبيعية ص ٦ ، وانظر الشرح الممتع (٤٠٠/١) .

(٣) الدماء الطبيعية (ص ٧) .

(٤) من رسالة في الأسماء التي علق الشارع الأحكام بها .

حدثاً فقد خالف الكتاب والسنة).

وعلى هذا فما ذهب إليه كثير من الفقهاء بأن أقل زمن الحيض يوم وليلة، وأكثره خمس عشرة، أو نحوها لا دليل عليه.

**قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ :** (من النساء من لا تحيض أصلاً، ومنهن من تحيض ساعات ثم تطهر<sup>(١)</sup>).



### ٢- مدة الطهر بين الحيضتين :

ذهب كثير من الفقهاء إلى تحديد مدة الطهر بين الحيضتين مع اختلافهم في هذه المدة، والصحيح أنه لا حد لمدة الطهر بين الحيضتين لا لأقله، ولا لأكثره، لا دليل ينص على ذلك. (راجع كلام ابن تيمية السابق).



### ٣- حيض الحامل<sup>(٢)</sup> :

الأصل أن الحامل لا تحيض، والدليل على ذلك من القرآن، والحس.

(١) **أما القرآن :** فقد ذكر الله عدة المطلقات ثلاثة قروء، وأما الحامل فقد حمل عدتها وضع حملها، فلو كانت تحيض لجعل عدتها ثلاثة قروء.

(٢) **وأما الحس :** قال الإمام أحمد : (إنما تعرف النساء الحمل بانقطاع الدم) بناء على الأصل، لكنها قد ترى الدم؛ فإذا رأت الحامل الدم فيكون حكمه كالآتي :

(أ) إذا كان قبل الوضع بزمن يسير كنحو يوم أو يومين، وبصاحبه الطلق فهذا دم نفاس.

شرح المنع (٤٠٦/١).

نظر الدماء الطبيعية للنساء، للشيخ ابن عثيمين.

( ب ) أما إذا كان الزمن قبل الوضع بكثير ، أو كان قبل الوضع بقليل لكن ليس معه طلق فلا يكون دم نفاس ، والصحيح أنه دم حيض<sup>(١)</sup> إذ إنه لا يثبت في القرآن والسنة ما يمنع من حيض الحامل ، وإن كان الغالب عدم حيضهن وقت الحمل .  
**قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ :** ( والحامل قد تحيض ، وهو مذهب الشافعي ، وحكاة البيهقي رواية عن أحمد ، بل حكى أنه رجع إليه )<sup>(٢)</sup> .

وعلى هذا فيثبت لحيض الحامل ما يثبت لحيض غير الحامل إلا في مسألتين :  
**الأولى :** يحرم طلاق الحائض إذا كانت غير حامل ويسمى طلاقاً بدعيًا ، أما طلاق الحامل فهو جائز حتى ولو كانت حائضًا وقت حملها وطلاقها .

**الثانية :** (حيض الحامل لا تنقضي به عدة ، بخلاف حيض غيرها ، لأن عدة الحامل لا تنقضي إلا بوضع الحمل ، سواء كانت تحيض أم لا لقوله تعالى : ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾)<sup>(٣)</sup> [الطلاق : ٤] .

هذا ما كنت رجحته في طبعات الكتاب السابقة ، ثم بعد مطالعة كتاب «الحيض والنفاس» لأبي عمر دبيان بن محمد الديان : ترجح من كلام الأطباء أنه لا يمكن للحامل أن تحيض . وأن ما تراه إنما هو نزيف أو مرض أو جرح . فترجح بهذا قول من يرون أن الحامل لا تحيض وهو المشهور من مذهب الحنفية والحنابلة ، والقديم من قولي الشافعي<sup>(٤)</sup> .

**قال ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ :** ( وكل دم رآته الحامل ما لم تضع آخر ولد في بطنها ، فليس حيضًا ولا نفاسًا )<sup>(٥)</sup> .



(١) ثم تبين أن الراجح أنها لا تحيض ، وسيأتي بيانه في آخر البحث .

(٢) الاختيارات الفقهية ص ٥٩ .

(٣) من كتاب الدماء الطبيعية للنساء ص ١٢ ، ١٣ بتصرف .

(٤) نقلًا من كتاب «الحيض والنفاس» لأبي عمر الديان (١/١٢٨ - ١٣١) .

(٥) المحلى (٢/٢٥٨) ، المسألة (٢٦٤) .

## ■ علامة الطهر :

يعرف الطهر من الحيض بخروج « القصة البيضاء » ، وهو سائل أبيض يخرج إذا توقفت الحيض . فإذا لم يكن من عاداتها خروج هذا السائل فعلمة طهرها « جفاف » بأن تضع قطنة بيضاء في فرجها ، فإن خرجت ولم تتغير بدم أو صفرة أو كثرة فذلك علامة طهرها .

## □ تنبيهات :

(١) التغير في مدة الحيض : إذا زادت مدة الحيض ، أو نقصت عن المدة المعتادة ، بأن تكون عاداتها مثلاً ستة أيام فتزيد لسبع ، أو عكسه فالصحيح أنه متى رأت الدم فهو حيض ، ومتى رأت الطهر فهو طهر .

(٢) التغير في وقت الحيض : وكذلك إذا تقدم ، أو تأخر الحيض عن عاداتها كأن يكون في أول الشهر فتراه مثلاً في آخره ، أو عكس ذلك فالصحيح أنه متى رأت الدم فهو حيض ، ومتى رأت الطهر فهو طهر كالمسألة السابقة تماماً ، وهذا مذهب الشافعي ، واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية ، واستصوبه ابن عثيمين ، وقواه صاحب المغني<sup>(١)</sup> .

(٣) حكم الصفرة والكدرة ونحوهما ، بأن ترى المرأة دمًا أصفر ، أو متكدراً بين الصفرة والسواد ، أو ترى مجرد رطوبة فهذا له حالان :

الأولى : أن ترى ذلك أثناء الحيض ، أو متصلاً به قبل الطهر فهذا يثبت له حكم حيض لحديث عائشة رضي الله عنها أن النساء كن يعشن إليها بالدرجة فيها الكرشف فيه صفرة فتقول : « لا تعجلن حتى تزين القصة البيضاء »<sup>(٢)</sup> .

و « الدرجة » شيء تحتشي به المرأة ( أي : تضعه في فرجها ) لتعرف هل بقي من أثر الحيض شيء ، و « الكرشف » : القطن ، و « القصة البيضاء » ماء أبيض يدفعه

١ - نظر المغني (١/٣٥٣) ، والدماء الطبيعية (ص ١٤ ، ١٥) .

٢ - رواه البخاري تعليقاً (١/٤٢٠) ، ووصله مالك في الموطأ ( كتاب الطهارة ) رقم (١٢٨) ، والبيهقي (١/

٣٥٥) . وصححه الشيخ الألباني في « الإرواء » (١٩٨) .



الرحم عند انقطاع الحيض .

**الثانية :** أن ترى ذلك في زمن الطهر ، فهذا لا يعد شيئاً ولا يثبت له حكم الحيض لحديث أم عطية رضي الله عنها « كنا لا نعد الصفرة والكدرة بعد الطهر شيئاً »<sup>(١)</sup> . فلا يجب عليها وضوء ولا غسل .

(٤) **تقطع الحيض** ؛ بحيث ترى المرأة يوماً دماً ويوماً نقاء ونحو ذلك ، فهذا أيضاً له حالان :

**الأولى :** أن يكون هذا مستمراً معها كل وقت فهذا دم استحاضة ، وسيأتي بيان أحكام المستحاضة .

**الثانية :** أن يكون متقطعاً بأن يأتيها بعض الوقت ويكون لها وقت طهر صحيح ، فقد اختلف العلماء في هذا النقاء هل يكون طهراً أم يكون حيضاً ؟ وأوسط الأقوال في ذلك ما ذهب إليه صاحب المغني على النحو الآتي :

أ - إذا نقص انقطاع الدم عن يوم<sup>(٢)</sup> ، فالصحيح أن تحسب هذه المدة من الحيض ، ولا يكون طهراً .

ب - أما إذا رأت في مدة النقاء ما يدل على الطهر كأن ترى القصة البيضاء مثلاً فالصحيح أن هذه المدة تكون طهراً ، سواء كانت قليلة أو كثيرة ، أقل من يوم أو أكثر .

(٥) **إذا بلغت المرأة سن اليأس وانقطع دمها** ، ثم عاودها فهل يعتبر حيضاً أم لا ؟

**الراجح :** أنه مهما أتى بصفته من اللون والرائحة ، فهو دم حيض ، وأما إذا كانت صفرة وكدرة فلا يعد شيئاً .

وإذا رأت مجرد قطعة دم غير متصلة فلا يعد شيئاً .

(٦) وكذلك المرأة إذا رأت في وقت طهرها نقطة دم غير متصلة فإنها لا تلتفت إليها ، ولا تعد شيئاً ، فقد يحدث ذلك نتيجة إرهاق أو حمل شيء ثقیل أو مرض .

(١) صحيح : رواه أبو داود (٣٠٧) ، وابن ماجه (٦٤٧) ، ورواه البخاري (٣٢٦) دون قولها : « بعد الطهر » .

(٢) والمقصود بانقطاعها أي ينقطع ثماناً بحيث لا ترى صفرة ولا كدرة ولا حمرة ، فلا ترى إلا الجفاف ، وفي نفس الوقت لا ترى القصة البيضاء .

## ثانياً : الاستحاضة

### ١- معنى الاستحاضة :

دم يسيل من فرج المرأة بحيث لا ينقطع عنها أبداً ، أو ينقطع عنها مدة يسيرة .



### ٢- أحوال المستحاضة :

**الحالة الأولى :** أن يكون لها عادة<sup>(١)</sup> لحيض معلوم قبل الاستحاضة .

**الحالة الثانية :** أن لا يكون لها عادة لحيض معلوم قبل الاستحاضة ، ولكنها تستطيع أن تميز بين دم الحيض ودم الاستحاضة .

**الحالة الثالثة :** أن لا يكون لها عادة لحيض معلوم ، وليس لديها تمييز صالح سم لاشتباهه عليها ، أو مجيئه على صفات مضطربة .

**ولكل حالة من هذه الحالات حكمها على النحو الآتي :**

**أولاً : في الحالة الأولى :** تحتسب المرأة وقت حيضها المعلوم باعتبار أن هذا الوقت هو فترة الحيض ، ثم تعتبر بقية الشهر استحاضة<sup>(٢)</sup> .

وذلك لحديث عائشة رضي الله عنها أن فاطمة بنت أبي حبيش رضي الله عنها قالت : يا رسول الله إنني أستحاض فلا أطهر ، أفأدع الصلاة ؟ قال : « لا ، إن ذلك عرق ، ولكن دعني الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها ثم اغتسلي وصلي »<sup>(٣)</sup> .

**ثانياً : وأما في الحالة الثانية :** التي ليس لها عادة معلومة ، وذلك بأن يستمر معها الاستحاضة من أول ما ترى الدم ، فهذه تعمل بالتمييز بين دم الحيض ودم

**وال من قدامة رضي الله عنه :** لا تكون المرأة معتادة حتى تعرف شهرها ووقت حيضها وطهرها ، وشهر المرأة عبارة عن المدة التي لها فيها حيض وطهر .

**مثل ذلك :** إذا كان يأتيها الحيض ستة أيام في أول الشهر ، ثم طرأ عليها الاستحاضة فصار الدم يأتيها - مستمر ، فيكون حيضها ستة أيام في أول الشهر ويكون بقية الشهر استحاضة ، وهكذا في كل شهر .

**- بحري (٢٢٨) ، ومسلم (٣٣٣) ، والترمذي (١٢٥) ، وأبو داود (٢٩٨) ، والنسائي (١٨١/١) ، وابن ماجه (٦٢٤) .**

الاستحاضة إن كانت تستطيع التمييز، وإلا انتقلت إلى الحالة الثالثة، فدم الحيض أسود غليظ، وله رائحة تميزه، وهو دم لا يتجلط، وما عداه استحاضة. ودليل ذلك ما ثبت في لفظ لحديث فاطمة بنت أبي حبيش أن رسول الله ﷺ قال لها: «إذا كان دم الحيض فإنه أسود يعرف، فأمسكي عن الصلاة، فإذا كان الأحمر فتوضئي وصلي إنما هو عِرْق»<sup>(١)</sup>.

**ثالثاً: في الحالة الثالثة:** وهي التي ليس لها عادة معلومة، كما أنها لا تستطيع أن تميز بين الدم، فهذه تعمل بعادة غالب النساء فيكون الحيض ستة أيام، أو سبعة أيام من كل شهر تبدأ من أول المدة التي ترى فيها الدم ويكون بقية الشهر استحاضة<sup>(٢)</sup>.

والدليل على ذلك حديث حمنة بنت جحش رضي الله عنها أنها قالت: يا رسول الله، إنني أستحاض حيضة شديدة فما ترى فيها؟ قال: «أنعت لك الكرسف فإنه يذهب الدم»، قالت: هو أكثر من ذلك، قال: «فاتخذي ثوباً، ...» إلى أن قال: - «إنما هذه ركضة من ركضات الشيطان فتحيضي ستة أيام، أو سبعة أيام في علم الله ثم اغتسلي، حتى إذا رأيت أنك قد طهرت واستنقأت، فصلي أربعاً وعشرين، أو ثلاثاً وعشرين ليلة وأيامها ...»<sup>(٣)</sup>.



### ❑ ماذا تفعل المستحاضة من أجل الصلاة؟

المستحاضة إذا انقضت مدة الحيض (على التفصيل السابق)، فإنها تغتسل

(١) حسن: رواه أبو داود (٢٨٦)، والنسائي (١٢٣/١)، والحاكم (١٧٤/١)، والبيهقي (٣٢٥/١)،

وصححه الحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبي وحسنه الألباني في «صحيح الجامع» (٧٦٥).

(٢) وذلك بأن تعرف مدة الحيض لأقرب نساءها، فتحسب هذه المدة من الشهر حيضاً، وبقية الشهر استحاضة، لأنها لا تستطيع تمييز الدم.

(٣) حسن: رواه أبو داود (٢٨٧)، والترمذي (١٢٨)، وابن ماجه (٦٢٧)، قال الترمذي: حسن صحيح.

وحسنه الشيخ الألباني في «الإرواء» (٢٠٥).

سببها من الحيض ثم تعصب بخرقه على فرجها - ويسمى هذا تلجماً واستشفاراً -  
 حيث يكون لها أحكام الظهر : فيباح لها الصلاة ، والصوم ، والطواف ، وغير ذلك  
 من كان محرماً عليها بالحيض ، إلا أنها بالنسبة للصلاة فإنها تتخير أحد هذه  
 الأمور .

**الأول :** تتوضأ لكل صلاة ، أي أنها لا تتوضأ قبل دخول وقت الصلاة لما تقدم  
 من قوله عليه السلام : « وتوضئي لكل صلاة » ، وفي رواية « وتوضأ عند كل صلاة » ،  
 وحديثها تغسل فرجها وتشد خرقه على فرجها .

**ثاني :** تؤخر الظهر إلى قبل العصر ، ثم تغتسل ، وتصلّي الظهر والعصر  
 كذلك تؤخر المغرب إلى قبل العشاء ، ثم تغتسل ، وتصلّي المغرب والعشاء ،  
 وتغسل للصبح وتصلّي ، وذلك لما ثبت في حديث حمنة بنت جحش أن  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لها : « وإن قويت أن تؤخري الظهر وتعجلي العصر فتغتسلين ،  
 وتجمعين بين الصلاتين : الظهر والعصر ، وتؤخرين المغرب ، وتعجلين العشاء ،  
 ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلاتين فافعلي ، وتغتسلين مع الفجر فافعلي » -  
عليه السلام - : « وهذا أعجب الأمرين إليّ » ، وثبت في الصحيحين أنها كانت  
 تغسل لكل صلاة <sup>(١)</sup> .

**ثالث :** الاغتسال لكل صلاة ، فعن عائشة رضي الله عنها « أن أم حبيبة استحاضت في  
 عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأمرها بالغسل لكل صلاة » <sup>(٢)</sup> .

### ٢ ملاحظات :

(١) المستحاضة لا يضرها ما ينزل منها من دم بعد وضوئها للصلاة مهما كثر  
 لأنها معذورة ، وعليها أن تعصب على فرجها خرقه تتلجم بها .

(٢) اختلف العلماء في جواز جماع المستحاضة والصحيح جوازه ، لأن الشرع  
 يمنع من جماعها . وهذا رأي الجمهور .

صحیح رواه أبو داود (٢٩١) ، وانظر الإرواء (٣١٤/١) .

بخاري (٣٢٧) ، ومسلم (٣٣٤) .



**قال الشوكاني رَحِمَهُ اللهُ :** (ولم يرد في ذلك شرع يقتضي المنع منه ، وفي سنن أبي داود عن عكرمة قال : « كانت أم حبيبة تستحاض فكان زوجها يغشاها »<sup>(١)</sup>) .  
(٣) إذا نزلت المرأة لسبب يوجب نزيفها لعملية مثلاً في الرحم ثم خرج الدم فهذه على حالين :

أ - أن يعلم أنها لا يمكن أن تحيض كأن تكون العملية استئصال الرحم ، فهذه لا يثبت لها أحكام الاستحاضة ؛ فلا تمتنع عن الصلاة في أي وقت ، ويكون هذا الدم دم علة وفساد ، ويرى الشيخ ابن عثيمين أن تتوضأ لكل صلاة<sup>(٢)</sup> .

ب - أن يعلم أنها من الممكن أن تحيض فيكون حكمها حكم المستحاضة .  
(٤) **الفرق بين دم الحيض والاستحاضة :** يميز دم الحيض عن دم الاستحاضة بأربع علامات :

**الأول : اللون :** فالحيض أسود ، والاستحاضة أحمر .

**الثاني : الرقة :** فدم الحيض ثخين ، والاستحاضة رقيق .

**الثالث : الرائحة :** فالحيض منتن الرائحة ، والاستحاضة غير منتن .

**الرابع : التجمد :** فدم الحيض لا يتجمد ، والاستحاضة يتجمد .

(٥) إن كان لها عادة وتميز فالراجح أنها تحتسب بالعادة لا بالتمييز ، لأن النبي ﷺ عندما رد المرأة إلى العادة لم يسألها : هل تميزين الدم أم لا ، ولأن العادة أضبط للمرأة ، إذ من الممكن أن يتقطع بأن يكون يوماً أسود ويوماً أحمر<sup>(٣)</sup> ، فإن نسيت عاداتها عملت بالتمييز .

(٦) إن علمت بموضع الدم لكنها نسيت عدد أيامه ؛ بمعنى أنها علمت مثلاً

(١) حسن : رواه أبو داود (٣٠٩ ، ٣١٠) ، والبيهقي (٣٢٩/١) ، وأم حبيبة هي حنة بنت جحش .

(٢) نيل الأوطار (٣٥٦/١) .

(٣) انظر الدماء الطبيعية للنساء .

(٤) الشرح الممتع (٤٣٦/١ ، ٤٣٧) .

أنه يأتيها في أول الشهر ثم نسيت هل هو ستة أيام ، أم سبعة ، أم غير ذلك ؟ يقال  
 يا : احتسبي بغالب الحيض ( الحالة الثالثة ) <sup>(١)</sup> ولا ترجعي للتمييز .

(٧) والعكس إن علمت العدد ونسيت الموضع ؛ بأن تذكر مثلاً أنه كان يأتيها  
 ستة أيام ، لكنها نسيت هل كان في أول الشهر أم في آخره فإنها تحتسب من أول  
 شهر عدد ما كانت تأتيها الحيضة . فإن قالت : إنه كان يأتيها في نصف الشهر  
 لكنها لا تستطيع التحديد ، فإنها تجلس من أول النصف عدد ما كانت تأتيها  
 حيضتها ، لأن نصف الشهر في هذه الحالة أقرب إلى ضبط وقتها ، والله أعلم .



### ثالثاً : النفاس

#### □ معنى النفاس :

هو دم يرخيه الرحم بسبب الولادة إما معها ، أو بعدها ، أو قبلها بيومين ، أو ثلاثة مع الطلق<sup>(١)</sup> .

وعند الشافعية لا يكون النفاس إلا مع الولادة ، أو بعدها ، وأما قبل الولادة ولمع الطلق فلا يعد نفاساً ، والله أعلم ، وهذا ما رجحه الطب كما أورد ذلك أبو عمر ديبان بن محمد الديان في كتابه « الحيض والنفاس » .



□ مدته : عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : « كانت النفساء تجلس على عهد رسول الله ﷺ أربعين يوماً »<sup>(٢)</sup> .

قال الترمذي : (أجمع أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم على أن النفساء تدع الصلاة أربعين يوماً إلا أن ترى الطهر قبل ذلك فتغتسل وتصلي)<sup>(٣)</sup> . هذا على الغالب أن النفاس يكون أربعين يوماً ، لكن ذهب بعض العلماء إلى أنه يمكن أن يزيد على ذلك في حالات نادرة كما يمكن أن يقل .

قال ابن تيمية رحمته : (والنفاس لا حد لأقله ، ولا لأكثره فلو قدر أن امرأة رأت الدم أكثر من أربعين ، أو ستين ، أو سبعين وانقطع فهو نفاس ، لكن إن اتصل فهو دم فساد وحينئذ فالحد أربعون فإنه منتهى الغالب لما جاءت به الآثار) .

والأولى أن يحد أكثر زمنه إلى الأربعين وذلك للآثار الواردة في ذلك ، ولأن هذا ما يحققه الطب ويثبت ، إذا إنهم يرون أنه لا يمكن أن يزيد عن الأربعين<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر الدماء الطبيعية للنساء (ص ٣٨) .

(٢) حسن صحيح : رواه أبو داود (٣١١) ، والترمذي (١٣٩) ، وابن ماجه (٦٤٨) ، وحسنه الألباني في « الإرواء » (٢٠١) .

(٣) انظر سنن الترمذي عقب الحديث (٣٢) .

(٤) انظر كتابه « أحكام الحيض والنفاس » لأبي عمر الديان .

**قوله ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ :** فإن زاد دم النفساء على أربعين يوماً فصادف عادة الحيض فهو حيض ، وإن لم يصادف الحيض فهو استحاضة<sup>(١)</sup> .

**وأما أقل مدة النفاس :** فالصحيح أنه ليس لأقله حد فمتى رأت الطهر عتست ، والعبرة فيه وجود الدم وعلى هذا يمكن القول :

إذا زاد الدم على الأربعين وكان لها عادة بانقطاعه بعد الأربعين ، أو ظهرت أمارات على قرب الانقطاع انتظرت حتى ينقطع .

- إذا صادف زمن الحيض قرب الانقطاع فتجلس حتى ينتهي زمن حيضها .

- وإن استمر فهي مستحاضة ترجع إلى أحكام المستحاضة .

**وإذا طهرت قبل الأربعين** فهي طاهر فتغتسل وتصلي وتصوم ويجامعها زوجها .

ويرى الإمام أحمد أنه لا يقربها زوجها استحباباً - أي حتى تصل إلى الأربعين - وثبت عن عثمان نحو ذلك<sup>(٢)</sup> .

**وإذا ولدت ولم تر الدم** - وهذا نادر جداً - فإنها تتوضأ ، وتصلي ، ولا غسل عليها .

**وإذا طهرت قبل الأربعين ثم عاودها الدم أثناء الأربعين** فقد ذكر في المغني روايتين : أحدهما : أنه من نفاسها فتدع له الصلاة والصوم .

**والثانية :** أنه مشكوك فيه فتصوم وتصلي ثم تقضي الصوم احتياطاً ولا يقربها زوجها .

والذي رجحه الشيخ ابن عثيمين اعتبار القرائن في هذا الدم فإن علمت أنه دم

فمنه فهو كذلك ، وإن علمت بالقرائن أنه ليس دم نفاس فهي في حكم الطاهرات .

والله أعلم<sup>(٣)</sup> .

### بم يثبت النفاس :

لا يثبت النفاس إلا إذا وضعت ما تبين فيه خلق إنسان ، فلو وضعت سقطاً لم تبين فيه خلق إنسان فيرى بعض العلماء أن دمها لا يكون دم نفاس . ويتلخص عندهم الأمر كما يلي :

(١) شمس (٣٩٢/١) .

(٢) رواه الدارمي (٢٢٩/١) ، والبيهقي (٣٤١/١) .

(٣) الشرح المتع (٤٥٠/١) .



أ - إن كان السقط قبل الأربعين يومًا الأولى فالدم لا يحكم عليه أنه دم نفاس ، بل هو دم فساد فتغتسل وتصلي وتصوم .

ب - إن كان السقط بعد ثمانين يومًا فالدم دم نفاس .

ج - إن كان السقط ما بين الأربعين والثمانين يومًا فينظر في السقط ، فإن ظهرت فيه أمارات التخليق فالدم دم نفاس ، وإلا فلا .

ويرى الشيخ الألباني رحمته الله أن الدم عقب السقط يكون نفاسًا في أي مرحلة من مراحل الجنين<sup>(١)</sup> ، وأرى أن ذلك هو الأرجح لعدم وجود دليل على الفرق بين ما كان قبل الأربعين ، وما كان بعد الأربعين ، شريطة التأكد أنه سقط لآدمي ، ليس مجرد دم محتبس ، ويستعان على ذلك بالوسائل الطبية ، والله أعلم .



### □ □ الأحكام المترتبة على الحيض والنفاس :

#### □ أولاً : الصلاة :

يحرم على الحائض والنفساء الصلاة فرضًا ونفلًا ، فإن طهرت فلا يجب عليها إعادة هذه الصلاة . لما ثبت في الحديث أن عائشة رضي الله عنها سئلت ما بال الحائض لا تقضي الصلاة ؟ قالت : « كان يصيبنا ذلك على عهد رسول الله ﷺ فتؤمر بقضاء الصوم ولا تؤمر بقضاء الصلاة »<sup>(٢)</sup> .

#### □ ثانيًا : قراءة القرآن :

اختلفت آراء العلماء في قراءة الحائض للقرآن ما بين مُحَرَّم ومُجَوِّز ، والذي يترجح - والله أعلم - أنه يجوز لها قراءة القرآن لعدم ورود حديث صحيح صريح يمنعها من قراءة القرآن ، وقد ذهب البخاري ، وابن جرير ، وابن المنذر إلى جوازه ، وحكي عن مالك وعن الشافعي في القديم حكاه عنهما ابن حجر في فتح الباري .  
**قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله :** ( ليس في منعها من القرآن سنة أصلًا ، فإن

(١) نقلًا من الموسوعة الفقهية للعوايشة (٢٩٨) .

(٢) البخاري (٣٢١) ، ومسلم (٣٣٥) ، وأبو داود (٢٦٢) ، والترمذي (١٣٠) ، وابن ماجه (٦٣١) .

فيه : « لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن » . حديث ضعيف باتفاق أهل المعرفة بالحديث ، وقد كان النساء يحضن في عهد النبي ﷺ فلو كانت القراءة محرمة عليهن كالصلاة لكان هذا مما بينه النبي ﷺ لأُمَّته ، وتعلمه أمهات المؤمنين ، وكان ذلك مما ينقلونه في الناس ، فلما لم ينقل أحد عن النبي ﷺ في شيء نبيّاً لم يجر أن تجعل حراماً مع العلم أنه لم ينه عن ذلك ، وإذا لم ينه عنه مع كثرة الحيض في زمنه علم أنه ليس بمحرم<sup>(١)</sup> .

وأما الذكر والتسبيح وقراءة كتب الحديث والفقه والدعاء والتأمين عليه وسماع القرآن فلا خلاف في جواز ذلك ، والله أعلم .

### □ ثالثاً الصوم :

يحرم على الحائض والنفساء الصوم ، وعليهما قضاؤه بعد رمضان كما تقدم في حديث عائشة رضي الله عنها ، فإن صامت وهي حائض أو نفساء فصومها غير صحيح ، وتكون آثمة ، ولم تبرأ بذلك ذمتها فيجب عليها القضاء .

### □ رابعاً : تحريم الجماع :

يحرم جماع الحائض وكذا النفساء ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَاسْتَلْوُنَّكَ عَنِ الْمَحِيضِ قَرِيباً أَوْ بَعِيداً فَأَعْتَزِلُوا لِلنِّسَاءِ فِي الْمَحِيضِ ﴾ [البقرة : ٢٢٢] . ولما نزلت هذه الآية قال سي ﷺ : « اصنعوا كل شيء إلا النكاح »<sup>(٢)</sup> . يعني : الجماع .  
فله تقبيلها ومباشرتها دون الفرج ، فإن جامع فهو آثم وعليه الكفارة<sup>(٣)</sup> وهي أن تصدق بدينار ، أو نصف دينار من الذهب . لما ثبت في الحديث : « من أتى امرأته وهي حائض فليصدق بدينار ، أو نصف دينار »<sup>(٤)</sup> .

مجموع الفتاوى (١٩١/٢٦) ، وانظر الدماء الطبيعية للنساء ص ٢٠ ، وتقدم نحو هذا بالنسبة للجنب ، ص ١٠٨ .

مسلم (٣٠٢) ، وأبو داود (٢٥٨) ، والترمذي (٢٩٧٧) ، وابن ماجه (٦٤٤) .

هذا إن جامعها عالماً عامداً ، فإن كان ناسياً ، أو جاهلاً بوجود الحيض ، أو جاهلاً بتحريمه ، أو مكرهاً فلا آثم عليه ولا كفارة . انظر شرح النووي على صحيح مسلم (٢٠٤/٣) .

صحيحه الألباني : رواه أبو داود (٢٦٤) ، والترمذي (١٣٦) ، وابن ماجه (٦٤٠) ، وصحيحه الألباني في إرواء (٢١٨/١) .

والدينار يساوي تقريباً ٤,١٥ جرام من الذهب .

واعتبر بعض أهل العلم إخراج الدينار إذا كان الدم كثيراً ، والنصف دينار إذا كان قليلاً .

فإن ظهرت من الحيض فلا يجامعها زوجها حتى تغتسل ، لأن الله تعالى قال ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] أي : من الدم ، ثم قال : ﴿فَإِذَا طَهَّرْنَ﴾ أي : اغتسلن ﴿فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ . أي : الجماع .

#### □ خامساً : الطواف بالبيت :

يحرم عليها الطواف بالبيت ، وأما بقية المناسك من السعي ، ورمي الجمار والوقوف بعرفات فلا حرج عليها في تأديتها لقوله ﷺ لعائشة وهي حائض : « افعلي كل شيء يفعله الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تغتسلي »<sup>(١)</sup> .

والحائض يسقط عنها طواف الوداع بخلاف طواف العمرة والحج ، وهو طواف الركن فإنها تنتظر حتى تطهر ثم تطوف .

#### □ سادساً : المكث في المسجد :

اختلف العلماء في جواز مكث الحائض في المسجد ، فذهب بعضهم إلى المنع مستدلين بقوله تعالى : ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ [النساء: ٤٣] ، وبحديث : « إني لا أحل المسجد لجنب ولا لحائض » لكنه حديث ضعيف ، وقد تقدم الجواب على هذين الدليلين<sup>(٢)</sup> .

وذهب فريق آخر من العلماء إلى جواز مكث الحائض في المسجد وهو الراجح لأنه لم يثبت دليل صحيح صريح يمنع الحائض من المكث في المسجد مع عموم البلوى وحاجة الناس لمعرفة هذا الحكم ، فلو كان هناك منع لثبت ذلك .

وأيضاً فإن النبي ﷺ قال لعائشة في إحرامها وهي حائض : « افعلي كل شيء يفعله الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت » فلم ينهها إلا عن الطواف .

وأيضاً فقد ثبت في صحيح البخاري « أن وليدة سوداء كانت لحي من العرب

(١) البخاري (٢٩٤) ، (١٥١٦) ، (١٥١٨) ، ومسلم (١٢١١) ، وأبو داود (١٧٨٢) .

(٢) " أحكام الجنب .

واعتقوها ، فجاءت إلى رسول الله ﷺ فأسلمت ، فكان لها خباء في المسجد ، أو حش ،<sup>(١)</sup> ومعنى « الحش » : البيت الصغير ، ومعلوم أن المرأة تحيض ، ولم ينه النبي ﷺ هل بلغت اليأس من المحيض أم لا ، فترك الاستفصال دليل على عموم الحكم ، والله أعلم<sup>(٢)</sup> .

### □ سابعاً : الطلاق :

يحرم على الزوج أن يطلق زوجته وهي حائض ، لقوله تعالى : ﴿يَتَأْتِيهَا النَّيُّ إِذَا كَانَتُ مِنَ النِّسَاءِ فَطَلِقُوهُنَّ لِإِعْذَتِهِنَّ﴾ [الطلاق : ١] . بخلاف النفاس فإنه يجوز أن يطلقها في نفاسها لأن النفاس لا يحسب من العدة .  
لكن لو طلق وهي حائض هل يقع الطلاق أم لا ؟ اختلف العلماء في ذلك بعد اتفاقهم أنه يسمى طلاقاً بدعيّاً ، والراجح وقوعه . وسيأتي تفصيل ذلك في أبواب طلاق إن شاء الله تعالى .

### ويجوز طلاق الحائض في الحالات الآتية :

- (١) إذا طلقها قبل الدخول ؛ لأنه لا عدة لها .
- (٢) إذا طلقها وهي حامل ؛ لأنه لا عبدة بحيض الحامل .
- (٣) إذا كان الطلاق على عوض (وهو ما يسمى بالخلع) .

### تنبيه :

يجوز عقد النكاح على الحائض والنفساء إذا لا دليل يمنع من ذلك .

(١) البخاري (٤٣٩) ، وابن خزيمة (١٣٣٢) ، وابن حزم في المحلى (٢/٢٥٣) .  
(٢) وأما ما استدل به القائلون من قوله ﷺ للحيض في مصلى العيد : « وليعتزلن المصلى » . رواه البخاري (٣٥١) ، ومسلم (٨٩٠) ، فليس فيه دليل على منعها من المسجد ؛ لأنه ينظر ما المقصود بالاعتزال أولاً ، ثم ما معنى المصلى المأمور باعتزاله ثانياً .  
أما الأول : فالمقصود أن يكن خلف الناس لما ورد في إحدى روايات البخاري بلفظ : ( حتى تخرج الحيض فيكن خلف الناس فيكبرن بتكبيرهم ... » . رواه البخاري (٩٧١) ، ومسلم (٨٩٠) .  
وأما الثاني : فالمقصود بالمصلى : الصلاة نفسها ، لما ورد في بعض الروايات : « فيعتزلن الصلاة » . رواه مسلم (٨٩٠) ، وعلم بذلك حتى لا يقطع الحيض صفوف الناس ، وأما كان الأمر ، فمع هذا الاحتمال لا يصح الحديث دليلاً لمن تمسك بالمنع ، ويبقى الحكم على الأصل ، وهو الجواز .



## □ ملاحظات :

أ - يجوز للمرأة استعمال ما يمنع الحيض بشرطين :

الأول : أن لا يخشى الضرر عليها . الثاني : أن يكون ذلك بإذن الزوج .

ب - يجوز للمرأة استعمال ما « يجلب الحيض » بشرطين :

الأول : أن لا تتحیل به على إسقاط واجب شرعي ، مثل أن تستعمله في

رمضان للقطر .

الثاني : أن يكون ذلك بإذن الزوج .

ج - إذا جامع الرجل المرأة ، وهي حائض فعليه الكفارة كما تقدم لكن هل

يجب على المرأة كفارة ؟ ! خلاف بين العلماء ، والصواب - والله أعلم - أنها إن طأوعته وكان ذلك برضاها أنه يجب عليها الكفارة أيضًا .

د - إذا باشر الرجل زوجته دون الفرج ، وهي حائض لا يجب عليه الغسل إلا

بالإنزال ، وإن أنزلت هي وهي حائض ، أو احتلمت استحلب لها أن تغتسل للجنابة في وقت حيضها ، علمًا بأنه يجوز لها أن تؤخر غسلها من الجنابة حتى تطهر من الحيض .

هـ - إذا انقطع الدم عن الحائض ولم تغتسل ، لم يُسَحَّ ما كان محرماً إلا الصيام

والطلاق ، وأما غيرهما فلا يباح إلا بعد الاغتسال .

و - إذا طهرت الحائض ، ولم تجد ماء لتغتسل أو وجدته لكنها لا تستطيع

استعماله فإنها تيمم حتى يزول المانع فتغتسل ، فإن تيممت أيسح لها ما كان محرماً عليها سواء بسواء كما لو اغتسلت .



آخر كتاب الطهارة ، والحمد لله رب العالمين ، وأسأل الله أن يجعله ذخراً لي في

الآخرة ، وأن يوفق به طلاب العلم للتفقه في دينهم .

وصلِّ اللهم وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

ويتلوه إن شاء الله تعالى : « كتاب الصلاة » .

